

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجواز وعظمه في أحكام النواوين من لسيويه تته
منتصف القرن الرابع الهجري

إعداد الطالبه

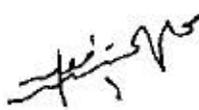
لمدة عبد الله صباح أبو شهاب

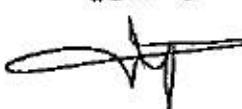
بكالوريوس لغة عربية

جامعة اليرموك ١٩٩١

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة
الماجستير في جامعة اليرموك
تخصص (اللغة العربية - لغة وثقافة)

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ الدكتور: محي الدين عبد الرحمن رمضان مشرفاً ورئيساً. 

الأستاذ الدكتور: محمد حسن عدوا عضواً. 

الدكتور: يحيى قاسم عبابنة عضواً. 

٩٩٤



الإهداء

إِلَى وَالِدَيْتِي وَرَجُلَيْهَا إِلَيَّ

ملخص

يتناول هذا البحث الجواز وعدمه في أحكام النحويين من سيبويه حتى منتصف القرن الرابع الهجري، وقد استخدم الجواز علة وحكماً، وكان له دور كبير في توسيع باب التأويلات والتخریجات خاصة فيما يتعلق بالقراءات القرآنية، حيث تكمن فائدة الجواز وعدمه في اتساع باب التخریج والتفسير بالإضافة إلى ضبط القواعد العربية، ولقد تأثر النحو بالفقه وعلم الكلام والحديث والمنطق في التعليل، والجواز علة العلة، وهي سبب يجوز الحكم ولا يوجبه، وعلة العلة عندها العلماء تفسير وتتميم للعلة.

المقدمة

يكثُر تعبير الجواز وعدمه في النحو وغيره من العلوم، حتى شدَّ إليه الانتباه، ولعل الأحكام التي تنجم عنه تفوق غيرها كما وتنوعاً، وما لهذا التنوع من أهمية في توجيه النصوص.

وما إن عُرض عليّ هذا الموضوع، حتى بدأت التنقيب في جوانبه المختلفة، وقد انتخبت ستة أعلام من نحوِي المدة الزمنية المحصورة من سيبويه حتى منتصف القرن الرابع الهجري وهؤلاء الأعلام هم: سيبويه، والأخفش والفرّاء والمبرّد والفارسي وابن جني، كما اخترت بعض الموضوعات النحوية للدراسة وهذه المواضيع هي: المبتدأ والخبر، والاستثناء، واعمال المصادر والمشتقات، والفعل المضارع في جواب الطلب والنفي بعد الواو والفاء .. والتنازع والاشتغال.

ووجدت أنّ البحث في هذا الموضوع مازال بكراً، ولم يرتده أحد إلا برأي حوله هنا أو إشارة هناك، ومن دواعي البحث في هذا الموضوع:

١- وردت إشارات بسيطة في كتب القدماء والمُحدِّثين لا تربو على التعريف أو الإشارة إلى الاستعمال.

٢- علاقة هذا الموضوع بالقراءات القرآنية واللّهجات العربية.

٣- تفاوت الأحكام التي تلزم عن هذه العلة وأثر ذلك في قراءة النص وتفسيره واستنباط الحكم الفقهي.

٤- استعمال النحاة له حكماً تارة وعلة تارة أخرى.

ولعل المرونة التي أوجدتها هذه العلة تركت المجال فسيحاً لاختلاف العلماء في المسائل في العصر الواحد والعصور المختلفة، ومن ثمّ تركت باب الاجتهاد مفتوحاً في النحو والفقه والحديث، وهذا تنفرد به هذه العلة دون غيرها.

وقد كان منهجي في دراسة هذه العلة حسب التسلسل التاريخي في المسألة الواحدة، حيث كنت أبحث المسألة عند جميع من اخترتهم تاريخياً. وكانت مراجعي كتب

النحو القديمة وكتب أصول النحو: منها كتاب سيبويه ومعاني القرآن و الخصائص ولمع الأدلة والاقتراح وغيرها.

وقد رأيت أن أفسم الموضوع إلى مقدمة تحدثت فيها عن سبب اختيار الموضوع وأهميته، وثلاثة فصول: تحدثت في الفصل الأول تمهيداً عن تاريخ التعليل، والتعليل والحديث، والتعليل والفقهاء، كما عرّفت العلة، وميّزت بينها وبين السبب ثم تحدثت عن تأثير النحو بالفقهاء والحديث والمنطق في التعليل. وفي الفصل الثاني عرّفت الجواز وعدمه وذكرت أين وردت هذه العلة في غير النحو ومقدارها إزاء غيرها من العلل واستعمال العلماء لها من حيث ماهيتها، والأحكام والمذاهب التي لزمتم عنها وأثرها في تقرير الحكم النحوي، ويُنْتُ في الفصل الثالث قيم هذه الأحكام التي لزمتم عنها، وكيف وقعت في مذاهب النحويين ومرادهم من ذلك، والفرق بين هذه العلة وغيرها من العلل في تقرير الحكم النحوي، والعلماء الذين اشتهروا بالأخذ به ومن تركه كما شفعت البحث بم جدول يُبيّن مقدار هاتين العلتين إزاء غيرهما في موضوع من مواضيع النحو في الكتاب والمقتضب ومعاني القرآن للفرّاء ويبيّن نصيب هذه العلل في المذهبين البصري والكوفي.

وختمت البحث بخاتمه تحدثت فيها عن نتائج البحث وأهميتها.

وفي الختام كان لزاماً عليّ أن أرد الفضل إلى أهله، وأنقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى استاذي ومشرفي الدكتور محي الدين رمضان لما تحمله من عبء هذا البحث والظروف التي رافقته احتساباً، حيث لم يينحل بوقته وتوجيهاته في أحلك الظروف، وكان يحرص على إنجاز العمل بالرغم من ظرفه الصحي. فأسأل الله أن يلبسه ثوب الصحة والعافية، ويجعل له من كل ضيق مخرجاً كما أشكر المناقشين الكريمين الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد والدكتور يحيى قاسم عباينة لتفضلهما بقراءة هذا البحث وتقويم ما أعوج منه، وأسأل الله أن يحتسبه لنا ثواباً في خدمة العربية لغة القرآن الكريم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الفصل الأول

العلة النحوية

تمهيد

تاريخ التعليل :

اعتاد الإنسان لدى مشاهدة أي ظاهرة أن يبحث عن الأسباب التي أدت إليها، أو علتها، رأى البرق، فبحث عن سبب هذه الظاهرة إلى ان اهتدى إلى علة حدوثها، وكذلك الظواهر الطبيعية الأخرى تلك كانت فطرة فيه رسخت، بل دعا الله سبحانه إلى القيام بها فقال : ".... وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا، ... " (آل عمران ١٩١).

فأين اللغة من ذلك كله؟ هذه الظاهرة التي تستوعب فكره، والنعمة التي منحها للتعبير عن أفكاره وعواطفه وعلومه واستكشافه، وقد جعلها مختلفة بين بني البشر "....واختلافُ السنتكم" (الروم ٢٢). أظنه ينظر في تركيبها وخصائصها. ويهتدي إلى أحكامها، ولا يسأل عن علة تلك الأحكام؟ من البديهي أن يحاول تفسيراً لأحكام الكلام الذي يستخدمه، وإنْ يكن غفلاً من العلم به، عن طريق الممارسة والروية.

فهذا أبو عمرو بن العلاء يسمع أعرابياً يقول : فلان لغوب جاءتته كتابي فاحتقرها، فقال له : أتقول : جاءتته كتابي؟ قال : نعم، أليس بصحيفة؟^(١) فإذا كان هذا الأعرابي الغفّل علل كلامه، فكيف بمن اتخذ هذا العلم صناعة ومهنة.

إذا لا بد لأبي عمرو وأقرانه من أصحاب هذه الصناعة، أن يتنبهوا إلى موضوع التعليل، لما تبين لهم أن العرب لا تتكلم هكذا خبط عشواء، ولكن كلامها قائم على قواعد وسنن محكمة عرفتها وحافظت عليها. بل هي عادة عند كل قوم.

ولقد ولى أبو عمرو وطبقته ميدان التعليل. وقيل : إن "أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العليل"^(٢) هو عبدُ الله بنُ أبي إسحاق الحضرمي، "كان أشد تجريداً

(١) الخصائص ٢٥٠/١.

(٢) طبقات النحويين واللغويين، ص ٣١.

للقياس" (١) وقال عنه يونس بن حبيب : "هو والنحو سواء" (٢) وكان "كثير الرد على الفرزدق والتعنت له" (٣)، ومن طبقة الحضرمي هذا، أبو عمرو بن العلاء (٤)، وعيسى بن عمّار الثقفي (٥)، ويونس بن حبيب "الذي كان له قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها" (٦). أما الخليل بن أحمد فقد كان "الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه" (٧)، واستنبط من العروض وعِلل النحو ما لم يستنبط أحد،... (٨)، بل "كان سيّد قومه وكاشف قناع القياس في علمه" (٩) كان ذا باع طويل في التعليل، حتى استرعى نظر معاصريه، "وسئِل عن العِلل التي يعتلُّ بها في النحو، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال : "إن العرب نطقت على سجيته وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عِللُ، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسست. وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبه النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيتها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا، وبسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فحائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وحائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها" (١٠). في كلام الخليل هذا إشارة إلى أن العرب

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٤٣.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٤٣..

(٣) المصدر السابق، ص ٤٤.

(٤) المصدر السابق، ص ٤٦.

(٥) المصدر السابق، ص ٤٩.

(٦) المصدر السابق، ص ٥١.

(٧) المصدر السابق، ص ٥٤.

(٨) طبقات النحويين واللغويين، ص ٤٧.

(٩) الخصائص، ٢٦٢/١.

(١٠) الإيضاح في علل النحو، ص ٦٥-٦٦.

تعرف علل كلامها وإن لم ينقل عنها، استتبط هذه العلل، وترك باب العلة والتعليل مفتوحاً لمن يريد أن يدخله وينظر فيه مبدئياً رأياً. وما زال هذا الباب مفتوحاً إلى أيامنا هذه. وكل من جاء بعد الخليل من النحاة ولج هذا الباب.

وقد اشتهرت قصة التحاق الزجاج^(١) بالميرد وتركه حلقة ثعلب؛ دهشة بما ظهر عند الميرد من قوة الحجة وبراعة التعليل.

و منهم من خصّ العلة بالتأليف كما ذكر ابن النديم^(٢)

١- "العلل في النحو" قطرّب، عبداً لله ابو عليّ مُحَمَّد بن المُستَثير.

٢- "علل النحو" المازني ابو عثمان.

٣- "كتاب العلل في النحو" و "كتاب نقض علل النحو" لغدة الاصبهاني، الحسن بن عبداً لله.

٤- "كتاب العلل في النحو" هارون بن الحايك.

٥- "المختار في علل النحو" محمد بن أحمد بن كيسان.

٦- "الايضاح في علل النحو" ابو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي.

٧- "النحو المجموع على العلل" محمد بن علي العسكري المعروف بمرمان.

٨- "كتاب علل النحو" ابو الحسن محمد بن عبداً لله المعروف بابن الوراق، "كتاب البرهان في علل النحو" الكوفي ابن عبدوس علي بن محمد.

٩- "شرح علل النحو النحو" العباس احمد بن محمد المهلي.

١٠- "تقسيمات العوامل وعللها" ابو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي.

١١- "كتاب العلل" اسماعيل بن محمد القمي.

وقد وصل إلينا من كتب هؤلاء، كتاب الايضاح في علل النحو للزجاجي، وهو

يُقسّمُ العلل إلى ثلاث عِلل : تعليمية، وقياسية وجدلية.

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٠٩-١١٠.

(٢) الفهرست ٨٦/١، ١٠٠/١، ١٢٨/١، ٣٧٠/١، ١٤٠/١، ١٤٨/١، ١٥٦/١.

وفيه آراء لبعض نحاة المذهبين حول بعض المسائل النحوية، بالإضافة إلى آرائه أحياناً، واهتم جُلّ النحاة بفائدة العلتين الأوليين: التعليمية والقياسية، ورأوا في العلة الأولى، أنها تُعلّم الطالب كيف نظمت العرب؟، وفي الثانية كيف يقيس على كلامهم ويحتكم إليه؟

وطالب بعض المُحدّثين منهم عبّاس حَسَن، طالب باطّراح التعليل البتة، ورأى انه لا يثبت منه شيء ويكفي المصيب أن يقول : هكذا قالت العرب (١). في حين أن تَمَامَ حَسَان صَوَّبَ رَفُضَ نَقَادِ النحو العلل الثواني والثالث، ولكنه استدرك بأن قبولهم العلة الأولى فقط تضعهم في مرتبة المعلمين لا الباحثين، لأن العلل الثواني تجيب عن لماذا؟ وجواب لماذا يبين السبب والحكمة اللذين قادا إلى حكم الظاهرة (٢)، ولعلّ هذا الرأي هو الذي يوافق الحقيقة وما يجب أن يتقصاه البحث في تعمق الظواهر وعللها ونواتجها، وعدم الاكتفاء بالوقوف على شكلها. ولقد ذكر ابن جني ما مفاده أنه : لو أكتفينا في عِلْمِ من العلوم بالوقوف على ما لا بد من وقوع مسائله كما هي دون نظر ورياضة فِكْر، لما تمّ علم وتقدم أو أتقن (٣).

وهو خير من كتب في العلة وجلّالها وأصل لها. لم يترك فيها جواباً لسائل، ولا زيادة لمستزيد، أخذ النحر وعلوم اللغة عن شيخه الفارسي. وقد بين موضع علل النحو بين علل الكلاميين والفقهاء (٤)، وبسط القول في العلة : متعدية وقاصرة (٥)، ومخصصة (٦)، واضراب العلة (٧)، واختلاف الأحكام لاختلافها (٨)، وتعليل الحكم بعلتين

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويه، ص ٣٥٥.

(٢) الأصول : دراسة استولوجية في الفكر اللغوي، ص ١٨٣.

(٣) الخصائص، ٢ : ٩٤-٩٥.

(٤) نفس المصدر ٢/٩٠.

(٥) نفس المصدر ١٧٠.

(٦) نفس المصدر ١٤٥.

(٧) نفس المصدر ١/٨٩، ١/١٤٦.

(٨) نفس المصدر ١/١٦٩.

فأكثر^(١)، وعلّة العلة^(٢)، والعلّة الموجبة والعلّة المحوذة^(٣)، وبقاء الحكم مع زوال العلة^(٤)، وغير ذلك

ويذكر مازن المبارك أن النحاة انتزعوا عنهم من كتب محمد بن الحسن^(٥)، والذي يبدو أنهم تأسوا بالفقهاء بانتزاعهم العلل الفقهية من كتب محمد بن الحسن، فانتزعوا العلل النحوية من كتب النحو واستقراء كلام العرب، هذا ما يذهب إليه^(٦) مُحَمَّدُ علي النجار. وما يؤيد ذلك أن كتب مُحَمَّد بن الحسن تشتمل على الفقه واصوله فيحدر ان يُنتزَع منها العلل الفقهية، أما العلل النحوية فمظانها كتب النحويين وكلام العرب. أما الدينوري^(٧) أبو عبد الله بن الحسين فقد عدّ في كتابه "ثمار الصناعة في علم العربية" ثلاثاً وعشرين علّة، واهتم في كتابه هذا كثيراً بالتعليل وبعد ذلك عُني الزمخشري بالعلّة أيما عناية ولا سيما أنه معتزلي. أما ابن الأنباري أبو البركات فقد وضع كتابه على سمت كتب الفقه^(٨) والمنطق^(٩) والجدل، وبسط الحديث عن العلة في كتابه لمع الأدلة^(١٠) بأسلوب جدلي. جاء بعده ابن مضاء القرطبي^(١١) وثار في كتابه "الرد على النحاة" على القياس والعلل الثواني والثالث والعامل وكل ما لا يفيد النطق على سمت كلام العرب - كما يرى هو- وابن مضاء، كما يراه مازن مبارك متأثر بمذهبه الظاهري الذي يرفض القياس والتعليل وما ينجم عنهما. وبالرغم من تساهل مبارك مع ابن مضاء في انكاره القياس، وتسويغه ذلك؛ تبعاً لمذهبه، فإنه يرى في دعوة ابن مضاء هذه كثيراً من الحق، وأن واجب النحوي فهم صناعته وتخرجه وجوه الإعراب مصيبة المعنى المقصود.

(١) نفس المصدر ١٧٥.

(٢) نفس المصدر ١٧٤.

(٣) نفس المصدر ١٦٥.

(٤) نفس المصدر ١٥٩.

(٥) النحو العربي-العلّة النحوية ١٥٣-١٦٠.

(٦) الخصائص ١: ١٩٤.

(٧) ثمار الصناعة، ص ٣٤.

(٨) مقدمة كتاب الانصاف في مسائل الخلاف.

(٩) الأغراب في جدل الأعراب.

(١٠) العلة النحوية ١٣٦.

(١١) النحو اللغوي-العلّة اللغوية، ١٢٨.

وتبع هؤلاء ودار في فلك العلة، ابن مالك^(١) صاحب الألفية وشرحها جلهم
اعتمدوا المنطق والفقهاء اللذين لا بد أن يطلبوا العلة.

وتوالى الاهتمام بالعلة مادام هناك إهتمام بالنحو، فهذا أبو حيان يسلك نفس الطريق وإن
مال إلى رأي ابن مضاء في الدعوة إلى طرحها^(٢). وتلميذه الأسنوي جمال الدين يُخَرِّج
الفقه والنحو في كتابه (الكوكب الدرّي فيما يتخرج من الفروع الفقهية على المسائل
النحوية)، ذكر فيه كيف تُخَرِّج المسائل الفقهية على الأصول النحوية وكيف تُخَرِّج على
المذاهب النحوية^(٣).

وهذا سبقه أئمة المذاهب في ذلك كانت العلاقات وشيخه بين النحو والفقه
والحديث والمنطق ترى النحوي يهتم بجانب من علوم الدين وكذلك ترى الفقيه أو المحدث
يهتم بالنحو فقد ذُكِرَ أن مالك بن أنس^(٤) رضي الله عنه كان يختلف إلى عبدالرحمن بن
هرمّز نحوي المدينة يتعلم منه العربية، كما أن الكتب ذكرت فتاوى لكبار الأئمة معتمدين
في ذلك على النحو. نحو ذلك ما جاء عن أبي حنيفة^(٥) وأصحابه بعدم لزوم الترتيب في
الوضوء نظراً لأن المعطوف جاء بالواو في آية الوضوء ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى
الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى
الكَعْبَيْنِ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ
الغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ، فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ
وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ، وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ
عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (المائدة: ٦).

(١) نفس المصدر.

(٢) مصدر سابق ١٤١.

(٣) مصدر سابق ١٤١.

(٤) تاريخ العلماء النحويين، ص ١٦٣، انباه الرواة على انباه النحاة ٢-١٧٢-١٧٣.

(٥) سر صناعة الأعراب.

* قرأه نافع وابن عامر والكسائي بالنصب وبالباقون بالخفض" (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وجمعها ١/٤٠٦).

وقد قال الشاعر : (١)

أغلي السباء بكل أذكن عاتق
أو جونة قُدِحت، وفض ختامها
ومعنى قُدِحت عُرفت، والعرف يكون بعد الفتح، ونحوه قوله تعالى ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي
لِرَبِّكِ واسْجُدِي وارْكَعِي ﴾ (آل عمران ٤٣).

ومن الفتاوي التي اعتمدت على النحو قول الرجل لعبده إذا قرأت القرآن فأنت
حُر فإن العبد لا يكون مدبراً إلا إذا قرأ جميع القرآن، ولو قال إذا قرأت قرآناً فأنت حُر
فإنه يصبح مدبراً إذا قرأ بعض القرآن لأنها في حال التعريف استغرقت جميعه أما في حال
التكثير فاقضى بعضه (٢).

ومن ذلك اتفاق المذهب الحنبلي في عدم جواز استثناء ما زاد على النصف وتجوز
أبي حنيفة ومالك والشافعي ذلك ما لم يُسْتَنَّ الكل وذلك نحو قولك له علي مائة إلا تسعة
وتسعين درهماً لم يلزمه إلا واحد. أما عدم تجوز ابن درستويه والمذهب الحنبلي و ذلك
لأن الاستثناء في كلام العرب لا يكون إلا للقليل في حين أن الاختيار الموازي جوز ذلك
معتمداً على قوله تعالى : ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لأَغْرُبَنَّهُمْ أجمَعِينَ إِلا عِبَادَكَ مِنْهُمُ
المُخْلِصِينَ ﴾ (ص ٨٢) وقوله تعالى ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنْ
الغَاوِينَ ﴾ (الحجر ٤٢) فاستثنى في موضع الغاوين من العباد وفي موضع العباد من الغاوين
وذلك لأنه في معنى الاستثناء ومثبه به وجاز كاستثناء الأقل (٣).

ومن تلك الفتاوي ما سئل عنه الفراء (٤) وهو السهو في سجود السهو حيث قال
لا شيء عليه وذلك قياساً على المصغر في العريضة لا يصغر وكذلك السهو في السهو لا
يلتفت إليه.

ومن تلك الفتاوي النهي عن الصفائر في قوله تعالى (٥) : ﴿ إِنْ تَحْتَبَسُوا كَبَائِرَ مَا
تَنْهَوْنَ عَنْهُ نَكُفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ (النساء ٣١) وذلك ان الصفائر داخله تحت قوله (ما

(١) المعنى ٣١٢/١٢.

(٢) مدبراً : حراً، مادة د ب ر.

(٣) المصدر السابق ٣٠٢/٥-٣٠٤.

(٤) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٨٣-٨٤، تاريخ بغداد ١٤/١٤٩.

(٥) البغداديات ٥٨٩-٥٩٠.

تنهون عنه) فإذا لم تكن داخلية كان ما تنهون عنه الكبائر، وإذا أضيف إليها الكبائر يكون الشيء قد أضيف إلى نفسه.

أما السيوطي^(١) فقد وضع في أصول النحو كتاباً أسماه "الاقتراح في علم أصول النحو"، جمع ما قالته العلماء الذين سبقوه في العلة، كابن جني وابن الأنباري، وغيرهم. بعد هذه الرحلة فترت حركة التأليف في العلة حتى العصر الحديث، حيث عاد الاهتمام بالعلم والتأليف، وعاد ذكر العلة في كتب النحاة بين مؤيد ومعارض، بعضهم يفرد لها باباً في كتاب، وآخر يطالب بإلغائها كما مرّ عن عباس حسن، ولكن ذا الشأن الخطير مُختلفٌ فيه دائماً، فقد نعمت العلة بمن يهتم بها إلى جانب أولئك المعارضين سواء بتحقيق ما كتب الأقدمون وهذا ما فعله المرحوم سعيد الأفغاني بتحقيقه كتابي "الإغراب في جدل الأعراب ولمع الأدلة" ومازن المبارك بتحقيقه كتاب "الإيضاح في علل النحو"، وأحمد سليم الحمصي بتحقيقه الاقتراح، وكذلك تحقيق محمد أحمد قاسم بتحقيقه كتاب "الاقتراح في علم أصول النحو"، ومنهم من شرح بعض الكتب التي اهتمت بالعلة منهم محمود فحّال في كتابه "الإصباح في شرح الاقتراح". أمّا من ألف في العلة وسير غورها : تعريفاً وتاريخاً وتأليفاً، فمازن مبارك بين ما أثار في التعليل النحوي ومن آيدته، وعارضه في كتابه "النحو العربي- العلة النحوية"، و "الزجاجي من خلال كتابه الإيضاح".

العلة النحوية نضجت في النحو تأثراً بالعلوم الأخرى :

لم تكن العلة في النحو بدعاً بل كانت كما في العلوم الأخرى، بالإضافة إلى نزعة البشر إلى التعليل وتأمل الظواهر فإننا نجد من تاريخ النحاة الذين مرّ ذكْرُهم تأثّر النحو في التعليل بغيره من العلوم. فكان الخليل عالماً بالسنة وهذا سببويه مثلاً كان يرتاد حلقة حمّاد بن سلّمة^(٢) ويستملي منه الحديث، والفراء كان فقيهاً ومحدثاً وهذه صبغة العلماء في تلك العصور.

(١) نفس المصدر ١٤٥.

(٢) طبقات النحويين واللغويين، ص ٦٦.

وعلل الحديث علم له شأنه قياساً إلى علوم الحديث الأخرى، فقد تخصص بعض رجال الحديث بالعلم في العلل : كشعبة بن الحجاج أبي بسطام (توفي ١٦٠هـ)، وأحمد بن حنبل (توفي ٢٤١هـ)، وأبي الحسن علي بن جعفر المدني (توفي ١٦٠هـ) ويحيى بن سعيد القطان (توفي ١٩٨هـ)، وغيرهم كثير، ومنهم من أَلَّف في العلة، كيعقوب بن شيبة في كتابه "المسند المعلل" والترمذي "عَلل الترمذي"، وعبد الرحمن بن أبي حاتم "علل الحديث" (١)، وغيرهم.

والعلة عندهم -أي رجال الحديث- تعني المرض أي أن الحديث دخله مرض فعاقه عن العمل به، وهذا يكون خفياً، حتى في حديث الثقات، ولا يكشفه إلا العالم الفذ الذي له بُعدُ نظرٍ، ورواية وسماع للحديث، بمعاودته النظر في نص الحديث مراراً، وقد تكون في السند (٢) والمتن (٣)، وعلة السند من حيث الراوي، وذلك كأن يُحدِّث أحدهم عن شخص لم يلتقِ به، أو مطعون في حفظه. وفي المتن بإضافة كلام خارج عن الحديث، قد يكون من الراوي، أو لعدم فهمه للغة وظنه ناقل الحديث، أنه من الحديث (٤).

كما أن موضوع علل الاسناد (٥) : الوهم في رفع الموقوف (٦)، أو وصل المرسل (٧)، أو ما فيه انقطاع (٨)، فقد يروى الحديث مرفوعاً ولكن نقاد الحديث يكشفون عن وهم في رفعه، ويرون أن وقَّفه أصح وقد يروى الحديث متصلاً وإرساله أثبت وأكد. وقد يكون موضوع العلة جرح الراوي فقد يروى من الثقة عن الجرح ويلتبس حال الجرح على كثير من الناس، فتأتي وظيفة عالم العلل لكشف ذلك فنرى مثلاً أحمد يقول: كل من روى عن مالك فهو ثقة، وقال النسائي لا نعلم مالكا روى عن ضعيف، ونحو الاسناد والمنقطع ونفي السماع قول ابن رجب : عن أحمد : "البهي ما أراه سمع عن

(١) شرح علل الترمذي ٣٠/١.

(٢) نفس المصدر، ص ١٣٩-١٥١.

(٣) نفس المصدر، ص ١٥٦/١-١٦١.

(٤) نفس المصدر ٤٥/١.

(٥) شرح علل الترمذي ١٤٩/١-١٥٠.

(٦) الموقوف : "هو ما روى عن الصحابي من قول الرسول أو فعل أو تقرير متصلاً كان أو غير منقطع" أصول الحديث ٤٠٥.

(٧) المرسل : "هو ما رفعه التابعي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، صغيراً كان لتابعي أو كبيراً".

(٨) المنقطع : "هو ما روى عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم أو أفعالهم"، أصول الحديث ٣٦٠-٣٦٢.

عائشة، إنما يروي عن عروة عن عائشة، رغم أنه يقول في حديث زائدة، عن السدي :
حدثني عائشة. ونقل ابن رجب عن ابن مهدي ما يؤكد هذا، فقال : "وكان ابن مهدي
سمعه من زائدة، وكان يدع منه "حدثني عائشة". فيكون بذلك أبطل السماع وأثبت
دخول الروم عليه"^(١).

ومثال علل المتن : "ما ذكره ابن رجب في معرض كلامه، عن جعفر بن برقان،
فقال : "وكذا قال العقيلي هو ضعيف في روايته عن الزهري وذكر له حديثه عن الزهري
عن سالم عن أبيه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه نهى عن لبستين، وبيعتين،
ونكاحين، وعن مطعمين، وذكر الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، وأن يأكل
الرجل وهو منبطح على وجهه، وقال : لا يتابع عليه حديث الزهري. وأما الكلام فيروى
من غير حديث الزهري بأسانيد صالحة، ما خلا الجلوس على مائدة يُشْرَبُ عليها الخمر،
فيها لين ومراد ابن رجب أن جعفر بن برقان، روى عن الزهري النهي عن الجلوس على
مائدة الخمر وروى أحاديث أخرى من غير طريق محمد بن شهاب الزهري، فأدخل كل
هذه الأحاديث في إسناد واحد وهو : الزهري، عن أبيه، عن النبي -صلى الله عليه
وسلم-.

ثانياً : أثر الفقه وأصوله في العلة :

والفقهَاء شأنهم شأن المحدثين في الاهتمام بالعلة، فلقد بحثوها بحثاً واسعاً، وكان لها
حظ وافر في كتبهم، وحسبك ابن جني إشارته إلى انتزاع العلل من كتب محمد بن
الحسن^(٢)، أما الغزالي فقد بسط فيها القول في كتابه : "المنحول من تعليقات الأصول"،
"والمستقصى في علم أصول الفقه" والرازي، فخر الدين في كتابه "المحصل في علم أصول
الفقه" فقد ذكرا تعريفات العلة ومسالكها^(٣) مثل : النص، والإيماء، والشبه، والإحالة،

(١) شرح علل الرمذي ١٦٠/١-١٦١.

(٢) ينظر ص ٦.

(٣) المنحول من تعليقات الأصول ٣٤٣-٤١٧.

والسير والتقسيم، والطرده، كما ذكرا قوادحها^(١) مثل : المنع، والقول بالموجب، وفساد الوضع، والمعارضة، والفرق، والنقض، ... إلى غير ذلك مثل : التعليل بعنتين أو أكثر^(٢). بل إن بعضهم يرى طلب العلة^(٣) واجباً؛ وذلك لوجوب القياس على المجتهد إذا فقد النص، والعلة ركن في القياس، لا بد منه.

ثالثاً : أثر المنطق في العلة :

كانت حاضرة العراق تزخر بالفكر والنظر في تلك الآونة، فقد اشتهر الاعتزال، وذكرت الكتب أن كثيراً من النحاة معتزلة^(٤)؛ بل إن مصطلحات المنطق تظهر في كتبهم بادية للعيان. قال المبرد : "مررت ببر قفيز بدرهم، لأنك لو قلت : مررت ببر قفيز كنت ناعماً بالجواهر وهذا لا يكون؛ لأن النعوت تحلية، والجواهر هي النعوتات^(٥) فالجواهر مصطلح منطقي، ولقد كانوا أصحاب نظر وحجاج. قال المبرد : "لا اتقلا بمقالة متى لزممتي حجة، ربما روأت في الحرف سنة لتصح لي حقيقته"^(٦) فلعل هذا يدل على تمكنهم وتأثرهم بالمنطق بل من الذي يحاجج وينظر ويتروى ويتحرى الدليل والحقيقة؟ أليس هو بالمنطقي؟ وإن كان بعضهم قد فصل بين المنطق والنحو^(٧)، بل رفع بعضهم شأن النحو على المنطق، إلا أن حاجته لا تخلو من براهين المناطقة فإليك السيرافي^(٨) في مناظرته مع متى بن يونس، في أيهما الأهم النحو أو المنطق؟ ذكر متى : إن المنطق يهدي إلى الصدق وإدراك المعاني والأغراض المعقولة، لكن النحو يهتم باللفظ، والمعني أشرف من اللفظ، فإذا عرف المنطقي الاسم والفعل والحرف، هُدي إلى ما هذبته له اليونان من أغراض فالنحوي بحاجة إلى المنطق، والمنطقي ليس بحاجة إلى النحو.

(١) المحصول في علم أصول الفقه ١٣٧-٢٨٥.

(٢) مازن مبارك ١٠١ نقلاً عن المستصفى ٣/٣٤٢.

(٣) المحصول في علم أصول الفقه ٥ : ٢٨٩.

(٤) النحو العربي-العلة النحوية ٩٢.

(٥) المقتضب ٣/٢٥٨.

(٦) نفس المصدر : المقدمة ص ١٥٥.

(٧) الإيضاح في علل النحو، ص ٤٨.

(٨) الإمتاع والمؤانسة ١٠/١٠٩، ١١٠، ١١٤، معجم الأدباء ٢/٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٤.

فأجابه السيرافي : العقل وسيلة إدراك المعنى، والكلام السليم والرديء يعرفان بالنظم والإعراب، وإذا كان اليونان هم الذين وضعوا المنطق، فما شأن الأسم الأخرى بالتزامها بفهمه، واتخاذها حكماً وقاضياً على لغاتها.

ومن كتاباتهم التي تدل على استخدامهم مصطلحات المنطقيين، قول ابن جني : " ولولا الحكم للطاريء لما تضاد في الدنيا عرضان، أو إن تضادا أن يحفظ كل ضد محله" (١). بل ذهب بعض العلماء إلى عدّ النحو منطقاً عربياً والمنطق نحواً عقلياً كما أن بعض الكتب أشارت إلى كون الفراء والأخفش معتزليين وهذا يتطلب الجدل والبراعة في الحجة.

هذا يدعونا إلى أن نتساءل : ما هو تعريف العلة؟ وما فائدتها في علم النحو؟ وماذا نتج عنها؟ وما أنواعها؟

العلة لغة : "حدث يشغل صاحبه عن وجهة" (٢). وقيل هي "السبب" (٣) وقد بين أرسطو أن العلة شيء يجب أن ينجم عنه شيء آخر (٤). وقسم ابن سينا العلة إلى : علة صورية، وهي "الصورة التي تقوم المادة" (٥)، وعلة غائية : "المعنى الذي لأجله تحصل الصورة في المادة، وهو الخير الحقيقي أو الخير المظنون" (٦). ويمكن القول بأن العلة الصورية هي العلة الأولى، والعلة الغائية هي العلة الثانية.

أما الفقهاء فلهم تعريفاتهم الخاصة بالعلة. فهذا الرازي يعرفها بأنها الوصف المرجح للحكم ليس لذاته، بل لأن الشرع منحها هذه الموجبية (٧). ويعرفها ابن حزم بأنها "... كل صفة تُوجب أمراً إيجاباً ضرورياً، والعلة لا تفارق المعلول البتة" (٨).

(١) مصدر سابق، ٦٤/٣.

(٢) المقاييسات ١٢١.

(٣) لسان العرب، علل ٤١٧/١١.

(٤) منطق أرسطو ٤٣١/٢.

(٥) الكفوي : الكليات ٢٢٤/٣-٢٢٦.

(٦) أرسطو، منطق أرسطو ٤٣١/٢.

(٧) ابن سينا، الشفاء ٥٢/١.

(٨) الأحكام في أصول الأحكام. ١٢٩/٥-١٣٠.

وقد ميزوا بينها وبين السبب، وذلك أن السبب ينجم عنه فعل يكون الانسان مُخَيَّراً فيه لا يُلْزَمُ بعمله.

والعلة في النحو : هي كل وصف يؤدي إلى حُكْم، وهي تدور مع الحُكْم وجوداً وعندما^(١) وهي تختلف عن العلل الفقهية في أنها تميل إلى الحس، ويدعو إليها الطبع، فهي أقرب إلى علل الكلاميين منها إلى علل المتفقهين حيث الأخيرة جُلّها أمارات وأحكام لا تعلم الحكمة منها كترتيب ركعات الصلاة، والآذان وغير ذلك...^(٢)

وعلل النحويين ضربان : ضرب لا بد منه والنفس تأتي غيره مثل رفع الفاعل ونصب المفعول، وآخر تتقبله ولكن على استكراه مثل عدم قلب واو ميزان. نستطيع أن نطلق بها لكن على استكراه^(٣). وأكثر العلل النحوية مبناها على الايجاب كرفع الفاعل وجرّ المضاف إليه ونصب الفضلة... فهذه علل موجبة، لا مجال لغيرها، وهناك ضرب آخر يسمى علة لكنه سبب يجوزة، ولا يوجبه مثل اسباب الإمامة، وقلب واو وقُتت، فإنه لا أحد يجبرك على الإمامة أو القلب^(٤).

ولعل هذا ما تحدث عنه الفقهاء من أن العلة توجب الحكم، لكن السبب يؤدي إلى فعل، انت في فعله بالخيار. والسبب لغة : " .. ما يتوصل به إلى غيره"^(٥) و "السبب يتوصل به إلى الحكم، ولا يثبت به الحكم بخلاف العلة التي يثبت بها الحكم"^(٦)، وهذا ما ذكره الفقهاء في تفريقهم بين العلة والسبب، وذكره ابن جني في الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة.

وفائدة العلة "التوصل بها إلى معرفة الحكم"، إذ بها يثبت الحكم في غير النص، وبها يُفسَّر الحكم في النص^(٧)، وتكون آلة الحجة والاقناع، ولا تترك مجالاً لضعاف

(١) الاقتراح في علم اصول النحو ١٠١.

(٢) الخصائص، ٤٩/١.

(٣) نفس المصدر ٨٨/١-٨٩.

(٤) نفس المصدر ١٦٥/١.

(٥) لسان العرب ٤٤٠/١. مادة س ب ب.

(٦) كشاف اصطلاحات الفنون ٢٢٤/٣.

(٧) المحصول على علم أصول الفقه ٣١٣/٥.

النفوس والسفطائيين بإصدار الأحكام وفق هواهم. وبذلك تبقى مرجعية ثابتة تنفق عليها عقول أبناء اللغة، وإن كان هناك طفرات أو ابداعات فردية خاصة لبعضهم.

وكان من ثمار البحث في العلة نشوء نظرية العامل^(١)، ويرى بعضهم أن العامل أدى إلى نشوء العلة. فذكرت خديجة الحديثي أن سبب ثورة ابن مضاء على النحو هو "العلة المتكلفة التي جرّ إليها القول بنظرية العامل... (٢)"، والذي يؤيد القول بأن العامل ثمرة من ثمار العلة، إن التعليل لا يختص بالمسائل التي يكون للعامل بها وظيفة، بل هناك تعليل في الصرف واللغة وغيرها، ولا وجود للعامل. وهذا الأعرابي الذي علل الكتاب بالصحيفة، أين العامل الذي جرّه إلى هذا التعليل؟

وقد ذكر الجليس الدينوري ثلاثاً وعشرين علة في كتابه "ثمار الصناعة في علم

العربية"^(٣) وهي :

العلة	التمثيل عليها
١- علة سماع	امرأة ثدياء
٢- علة تشبيه	مثل اعراب المضارع لمشابهته الاسم وبناء بعض الاسماء لمشابهتها الحروف.
علة استغناء	كاستغنائهم بترك عن ودع
٤- علة استتقال	كاستتقالهم الواو في "يعد" لوقوعها بين ياء وكسره.
٥- علة فرق	كرفع الفاعل ونصب المفعول.
٦- علة تركيد	كادخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد ايقاعه.
٧- علة تعويض	كتعويضهم الميم في "اللهم" من حرف النداء.
٨- علة نظير	ككسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم لأن الجزم نظير الجزم.
٩- علة نقيض	كنصبهم النكرة بلا حملاً على نقيضها "إن".
١٠- علة حمل على المعنى	مثل "من جاءه موعظة ذكّر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملاً لها على المعنى وهو

(١) حديث شخصي مع الدكتور عبي الدين رمضان.

(٢) دراسات في كتاب سيويه ١٨١.

(٣) ثمار الصناعة ٣٤.

الوعظ.

- ١١- علة مشاكلة مثل قوله تعالى (سلاسلاً وأغلالاً).
- ١٢- علة معادلة مثل : جرّهم مالا ينصرف حملاً على النصب ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.
- ١٣- علة مجاوره مثل الجر بالمجاورة في قوهم (حجر ضب خرب).
- ١٤- علة وجوب مثل تعليلهم رفع الفاعل ونصب الفضله.
- ١٥- علة تغليب مثل "وكانت من القانتين".
- ١٦- علة اختصار مثل باب الترخيم و "يك".
- ١٧- علة تخفيف كالإدغام.
- ١٨- وعلة أصل كاستحوذ ويؤكرم، وصرف ما لا ينصرف.
- ١٩- علة أولى مثل الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.
- ٢٠- علة دلالة حال كقول المستهلّ: "الهلل" أي هذا الهلال نخذف لدلالة الحال عليه.
- ٢١- علة اشعار كقوهم في جمع موسى مُوسَوْن بفتح ما قبل الواو اشعاراً بأن المحذوف ألف.
- ٢٢- علة تضاد مثل قوهم في الأفعال التي يجوز إلغائها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو تضمّر لم تلغ.
- ٢٣- علة تحليل مثل الاستدلال على اسمية كيف لمجاورتها الفعل ونفي حرفيتها.

وهناك علة أخرى لم يذكرها الدينوري وهي علة الجواز^(١) أوردها السيوطي رعباً تأسيساً بابن جني حيث أفرد لها باباً للمقارنة بينها وبين العلة الموجبة، أو تأثر أصولي الفقه لأن بعضهم يعدّها علة فالغزالي يقول الواجب خلاف الجائز....، وذكر أن بعض الناس يرى كل واجب جائزاً أما هو فيرى استحالة كون الجواز حكماً؛ وذلك أن الجواز يشعر بالتحخير، والوجوب يشعر بالتعيين، وهذان لا يصطحبان^(٢).

(١) الخصائص ١/١٦٥، الاقتراح ٨٣. وقد أشار إلى ذلك د. حنا حداد في مدار الصناعة في مقدمة تحقيقه.

(٢) المنحول من تعليقات الأصول ١١٨.

أما الضرب الآخر، فلم يشرحه، وقد ذكره ابن السراج فيما يسمى علة العلة^(١)،
وذكر ابن جني أن علة العلة هي شرح وتفسير وتتميم للعلة.
وما يعنينا هو علة الجواز. فما الجواز لغة، واصطلاحاً، وأين ورد في غير النحو؟
وأمثلة ذلك.....

(١) الأصول في النحو، ٣٥/١.

الفصل الثاني
الجواز في النكح والعلاوة
الأخرى

الجواز وعدمه في النحو والعلوم الأخرى :

الجواز لغة : الإنفاذ والتسويغ. قال ابن منظور : "جَوَّزَ له ما صنعه وأجازَ له ذلك وأجازَ رأيَه وجَوَّزَه : أنفذه" (١)، وقال ابن فارس : "... وأجزته نفذته، واستجَزْتُ فلاناً فأجازني، إذا أسقى له ماءً لأرضك أو ما شئتك" (٢) "وأجاز له البيع، أمضاه، وأجاز رأيَه وجَوَّزَه أنفذه" (٣) : وكان : أمضاء البيع وإسقاء الأرض من الأمور التي يمكن تحقيقها أولاً، كذلك ما جاء عن الخليل أن "الجواز : صكُّ المسافر" (٤) فهذا يسمح بالسفر، لكن ليست هو العلة الموجبة للسفر، كما أن التهانوي عبّر بالجائز عما استوى طرفاه شرعاً وعقلاً في نفس القائل وإن لم يستويا شرعاً وعقلاً، أو قد يترجح أحدهما على الآخر (٥)، فالجواز سبب شخصي تتحكم فيه قناعة الشخص وثقافته وليس أمرٌ عقلي مجرد وواحد عند جميع الأشخاص، وفي جميع الأزمنة، فقد يكون ما هو جائز عندك ممتنعاً عند غيرك، وإن التقى العلماء في بعض الأمور، فهذا لا يمنع أن يختلفوا في بعضها الآخر، والجواز "سببٌ يجوزُ الحكم ولا يوجبه" (٦) كما تعرّض اللغويون للتمييز بين السبب والعلة، فذكر الكفوي أنه "قد يراد بالعلة المؤثر، والسبب يُفصي إلى الشيء في الجملة، أو ما يكون باعثاً عليه..." (٧) كما ذكر أن "السبب ما يُتوصّلُ به إلى الحكم من غير أن يثبت به، والعلة ما يثبتُ الحكم بها" (٨) كما أن الجائز يُحتمل فيه جوابان أو أكثر، وقد ميّز السيوطي بين العلة والسبب بأن ما كان موجباً فهو علة وما كان مجوزاً يسمى سبباً (٩).

(١) لسان العرب. /ج و ز ٣٦٧/٥. تاج العروس ٢٤/١٩. الصحاح.

(٢) مقاييس اللغة ٤٩٤/١.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ٧٨/٢.

(٤) العين ٦/١٦٥.

(٥) كشاف اصطلاحات الفنون ٤٩٤/١.

(٦) الخصائص ١٦٥/١.

(٧) الكليات، ٤٩/١.

(٨) الاقتراح ٨٦.

(٩) المصدر السابق، نفس الصفحة.

وقد تعرض اللغويون والفقهاء للسبب فعده اللغويون "كل شيء يتوصل به إلى غيره" (١) أما الفقهاء فقد بين الغزالي أن هناك من يزعم أن السبب عين العلة، لكنه عارض ذلك وذهب إلى أنه يُعدل إلى لفظ السبب عندما "يتمكن المسؤول من بيان انحصار الحكم في هذا السبب على الخصوص" (٢).

وقد اقترب الفقه والنحو في الغاية من هذه العلة فذكر بعض الفقهاء أنه يجوز تقليد المفضل وإن وُجد الأفضل (٣)، كما ذهب ابن جني إلى أن قوة القوي لا تمنع من إجازة الضعيف وقد تغلب العرب ذلك ليرحب خناقها ويصح طريقها إذا لم تجحد وجهاً غيره، كما أن الإنسان يكون له ابنان أو أكثر، ويتميزون عن بعضهم، فيعترف بهم جميعاً ويجمع بينهم في المقام الواحد إذا احتاج ذلك دون أن يمنعه نجابة النجيب من الاعتراف بأدونهما، كذلك العرب جمعت بين ضعيف كلامها وقويه، وثبت ذلك في نفسها وقد يستعملون من الكلام ما غيره أثر في نفوسهم منه وذلك للتفصح. والنجاة من الضعيف (٤). ونجد ذلك كثيراً في تعقيب النحوي (٥) على رأي في القراءة فتجده يقول: الصواب كذا، وذاك أحب الوجهين إليّ وإن كنت بهذا أقرأ. وما جاز فيه الجوابان أو أكثر فهو علة جواز لا علة وجوب (٦).

وقد تعرض النحاة قديماً وحديثاً للجواز وعدمه، فدار في كتبهم كثيراً ولم يذكروا أنه علة باستثناء ابن جني في كتابه الخصائص (٧) وتساءل مازن مبارك عن الجواز وعدمه هل هو من اختراع النحاة أم جاء عن العرب؟ (٨).

(١) لسان العرب ص ب ب ١/٤٤٠-٤٤١.

(٢) المنحول من تعليقات الأصول ٤٠٣-٤٠٤.

(٣) حاشية ابن عابدين ٤٥/١.

(٤) الخصائص ٦٢/٣.

(٥) معاني القرآن... ١٤٣/١.

(٦) الخصائص ١٦٥/١.

(٧) الخصائص ١٦٥/١.

(٨) النحو العربي- العلة النحوية ١٦٢.

وأفاد أن عيسى بن عمر كان يرفض تجويزات النحاة، أما ابراهيم أنيس فقد عدّها من اختراع النحاة^(١) في حين ذهبت الحديثي إلى عدم ما جاء تحت كلمة إن شئت، وعبارة الخيار^(٢)، أمّا ما جاء في لفظ الجواز صريحاً فحكم، كما أن تمام حسّان ذكر أنّ العلة إذا كانت غير ضرورية كانت مجوزة^(٣) كما ذكر عبد الفتاح شلبي أن الجواز كثير عند الكوفيين، وذلك لتأديبهم أبناء الخلفاء ولتيسّر النحو عليهم^(٤)، و يجيب على عدم صحته آثار النحويين البصريين. فقد كثر عندهم الجواز وفشا.

أين وردت علة الجواز؟

١. علة الجواز في الحديث : وردت علة الجواز في الحديث فقد جَوّز بعض المُحدِّثين كالترمذي وغيره رواية الحديث بالمعنى وذكر أن الحسن استدل على ذلك بقص أخبار الأولين في القرآن الكريم بغير لغاتهم، كما روي عن زرارة بن أوفى أنه لقي بعض أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- وأنهم رووا بعض الأحاديث بأكثر من لفظ. لكنهم اجتمعوا في المعنى، وروى إجازة ذلك من بعض الصحابة مثل : عائشة وأبي سعيد الخدري، وابن عباس وذكر أن ابن مسعود و أبا الدرداء وأنساً كانوا يحدّثون عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ويقولون : أو نحو هذا، أو شبهه أو كما قال^(٥)، وقد اختلف النحاة حول جواز الاحتجاج بالحديث كونه رُوي بالمعنى وأن رواته من الأعاجم، ولكن أليس في عصر الاحتجاج؟ كما أنه من علماء النحو أعاجم. كما جَوّز المُحدِّثون النقص في الرواية دون الزيادة؛ وذلك إذا ما شك في شيء من الحديث يجوز إنقاصه، وقد روي أن مالكاً كان يترك من الحديث ما يشك فيه، ومن تجويزاتهم : قبول رواية أهل الصدق والحفظ وإن وقع الوهم في حديثهم، فقد قبل بعض العلماء مثل مسلم وابن مهدي رواية هؤلاء بالرغم من وقوع الوهم فيها؛ كونهم موصوفين بالصدق ولهم حظ من العلم، إذا ما

(١) اللهجات العربية ٥٠

(٢) عديعة. الحديث الشاهد وأصول النحو ٣٨٩.

(٣) الأصول....

(٤) (ابو علي الفارسي) ٢٤١.

(٥) علل الترمذي ٣٩٧/١-٤٣٠.

ذكرت مراتبهم ووصف ما في الرواة أو الحديث، كما أن بعض أصحاب السنن خرَّج عن دون ذلك، وذلك أن الإنسان لا يخلو من العيوب، ويرى سفيان الثوري أن من غلب عليه الحفظ فهو حافظ وأن الغلط لا يكاد ينجو منه أحد^(١).

٢. كما وردت علة عدم الجواز في الحديث : ففي حين جَوَّز أولئك الرواية بالمعنى تشدّد بعض علماء الحديث كابن حبان، ولم يجوز رواية الثقة الحافظ إذا حدّث من حَفْظِهِ ولم يكن فقيهاً، عالماً ذلك؛ بأنه يهتم بالطرق والاسانيد دون المتون فإذا لم يكن فقيهاً قد يقبل المتن، ويُغيّر المعنى إلى غيره، واشترط فيما يرويه هؤلاء الثقات الحفاظ غير الفقهاء أن يكون من كتاب أو يوافق الثقات في المتون، كذلك لم يجوز رواية الفقهاء إذا حدّثوا من حفظهم؛ لأنهم يهتمون بالمتن دون السند والطريق، وربما قلبوها، ولا يجعلون بينهم وبين الرسول -صلى الله عليه وسلم- سداً^(٢).

يبدو أن من ذهب إلى الجواز كان يُراعي ضعف النفس الانسانية في بعض الأمور إذا ضُبِطت فيها الأخرى مثل مراعاة الوهم إلى جانب غلبة الحفظ لأن الإنسان لا يخلو من الضعف وهؤلاء كان همهم ألا يضيع عليهم شيء من الحديث مادام الراوي لا يكذب وغير مبتدع، يغلب عليه الحفظ. أما من ذهب إلى عدم الجواز فإنه تحرّى الدقة والضبط، وإن كان قليلاً.

وذلك حتى لا يدع فكر المجتهد يتحكم بغيره من المجتهدين أو الناس، فوجود النص المضبوط يترك مجالاً أوسع أو أدق للاجتهد.

٢- الجواز في الفقه : كثرت هذه العلة في الفقه، فلا يكاد يخلو منها كتاب فقه، ومن الأمثلة عليها :

جواز الصلاة على غير القبلة في بعض الحالات : نعرف ان استقبال القبلة واجب في الصلاة فرضاً كانت أم نافلة، أما في حالة الخوف فقد جُوزت الصلاة على غير القبلة في النافلة والمكتوبة إذا داهم المسلمين عدو، سواء كانوا كفاراً أم حيوانات مفترسة...، أما في

(١) عل الترمذي ٤٣/١، ٨٣٧/٢. ينظر أيضاً ٨٣٣/٢ من غلب على حديثهم الأهم من الصالحين غير العلماء، وكيف وصفهم العلماء بالكذب في الحديث ورفضوا حديثهم.

(٢) غلل الترمذي ٣٩٧/١-٤٣٠.

حالة السفر فاستقبال غير القبلة في النافلة فقط، وذلك خوف الهلاك والإرهاق كما أن الشرع جَوَّزَ التيمم في حالة الخوف. فالوضوء واجب في الصلاة إلا إذا لم يوجد الماء إلا على مسافة أما في حالة الخوف فللمصلي أن يتيمم وإن كان الماء قريباً لما يحول بينه وبين الماء؛ وذلك خوف الهلاك^(١). ومن ذلك جواز طهارة ماء الوضوء إذا شربت منه الهرة في حال طهارة فمها^(٢)، و**جواز** الشرب من ماء الوضوء.

أما علة عدم الجواز فقد ظهرت في الفقه ومنها عدم جواز وجود الحرام في الماء الطاهر : فقد أفاد الشافعي أن الحرام إذا مس الجسد وجب غسله فلا يجوز أن يكون موجوداً في الماء ويكون طاهراً^(٣). ومنها عدم جواز تحويل حكم شيء مقترن بحكم آخر : مثل الإناء أو البئر التي تحوي ماء إذا كان الماء طاهراً فما يحويه طاهر وإذا لم يكن طاهراً صُب عليه ماء حتى يغيره عن الحرام ويزيله، سواء كان الماء قليلاً أو كثيراً، فيغير حكم الإناء، ومنها عدم جواز الوضوء من الماء الموضوع للشرب إلا إذا كان كثيراً^(٤).

الجواز وعدمه في النحر :

١- دخول الفاء خبر المبتدأ إذا كان في معنى الجزاء.

يرى سيبويه أن الحديث إذا كان في معنى الجزاء جاز دخول الفاء خبره مثل قولك : الذي يأتيه فله درهم، وكقوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ، وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة ٢٧٤) (٥).

أما الفراء فيرى أن كل اسم موصول مثل : من وما والذي قد يجوز دخول الفاء في خبره، لأنه مضارع للجزاء والجزاء يُجاب بالفاء، في قوله تعالى : ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ (ابراهيم ٥٣)، إن (ما) في معنى الجزاء. ويوجد لها فعل مضمَر كقولك : ما تكن من

(١) الأم ١٩٥/١.

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٠٧/١.

(٣) نفس المصدر ١٢٠/١.

(٤) الأم ٥١/١ يعني بالحرام : أن يسقط فيه كائن حي فموت، أو يصل إليه دم.

(٥) الأم ٤٥/١، ينظر ٢٩٢/٥، ٤٠٨/٥.

نعمة فمن الله. وبدخول الفاء الخير في خير النكرة الموصولة. فنقول : رجلٌ يقول الحق فهو أحب إلي من قاتل الباطل جائر ولكن الغاء دخولها عنده أجود^(١).

وقال الأخفش : إذا كانت صلة الذي فعلاً جاز دُخُولُ الفاء الخير في قوله تعالى : ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَأَذَوْهُمَا﴾ (النساء ٩٧)، فقد يجوز أن يكون هذا خير المبتدأ، ومثله قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ (النساء ٩٧)، ثم قال : ﴿فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ﴾ كما أن المراد يرى أن الحديث إذا كان في معنى الجزاء جاز دخول الفاء في خير المبتدأ كقولك : الذي يأتيك فله درهم. فوجوب الدرهم بالإتيان، ولو لم تدخل الفاء في الخير لم يكن ذلك واجباً. فكأن معنى الفاء عنده يُلْزَمُ بالجزاء. وهذا يتفق فيه مع الفارسي حيث يقول : "إيهم تحب فلك" فدخلت الفاء في جواب أي لأنها في معنى الجزاء، وكذلك خير الذي والنكرة الموصولة أختص خيرها بالفاء لأنها مبهمة وفيها معنى الجزاء وإذا حذف لم يجوز أن تكون جزءاً، إذا قلت "كل رجل يأتيني له درهم، لا يكون استحقاق الدرهم للإتيان ولكن قد يجوز استحقاقه بشيء آخر.

٢- الاستثناء التام المنفي : جوّز سيبويه هذه الصيغة وهي الرفع والنصب في حال الاستثناء التام المنفي. تقول : ما أتاني القوم إلا أبوك، إلا أباك. وتقول ما فيهم أحدٌ إلا وقد قال ذلك إلا زيداً. لأنك في حال الرفع تعدّه بدلاً. وكان الفعل خُلّي لما بعده فكأنك قلت : ما أتاني إلا أبوك. وفي المثال الآخر : كأنك قلت : قد قالوا ذلك إلا زيداً^(٢).

لكن ما أتاني القوم إلا أبوك يعني قوماً معينين، يأتونه، فنفي بجيئهم، واستثنى أباه، في حين أن ما أتاني إلا أبوك، نفي عامة الناس وحصر الجيء بالأب. و أما النصب : فإن الأصل في الاستثناء النصب. فقوله : ما فيهم أحدٌ إلا وقد قال ذلك إلا زيداً، كأنه اثبت لهم جميعاً القول ثم استثنى منهم زيداً. كما جوّز الفراء هذا التركيب وهو رفع الاستثناء بالاتباع، وجعل الرفع بالاتباع بما يعود من الفعل. ذكر أن العرب لا تكاد تجعل المردود يلا إلا على المبتدأ لا على راجع ذكر. تقول : ما قام أحدٌ إلا زيدٌ وإن قلت : ما أحد قام إلا زيد، رفعت زيداً بما يعود من فعل أحد وهو قليل جائز. قال تعالى : ﴿لَا تَرَكَ إِلَّا

(١) معاني القرآن ١٠٤/٢-١٠٥.

(٢) الكتاب ٢٣١/٢.

بَشْرًا وما نراك اتبعك إلا الذين هم أرادنا ﴿٢٧﴾ (هود ٢٧). ارتفعت أرادنا بما عاد من ذكر في الفعل "اتبعك". وهذا خاص ببعض الكوفيين وهو الرفع بما يعود من الذكر (١). وذهب الأخفش إلى النصب في مثل هذا التركيب. فقد قرأ قوله تعالى : ﴿إلا امرأتك﴾ بالنصب، وذكر ان قراءة بعضهم بالرفع "إلا امرأتك" حملاً على الالتفات، أي : لا يلتفت منكم إلا امرأتك (٢). أما المبرد فيرى أن ما يصلح فيه البدل، هو الأجود والوجه؛ وذلك لأنه معني باللفظ والمعنى، فإذا قلت : ما جاءني أحدٌ إلا زيد. فكأنك نحييت أحداً عن الفعل وأحللت زيدا بعد "إلا" مكانه فأصبح تقديره : ما جاءني إلا زيد، وإذا قلت : ما جاءني أحدٌ إلا زيدا. فكأنك قلت : استتني زيدا، أو لا أعني زيدا منهم، أو لم يحضروا ولكن زيدا حضر (٣).

فالجودة عند المبرد تحتم اللفظ والمعنى، والجواز أفاد معنى.

وقد خالفه الفارسي في ذلك، فبعد أن جوز (الرفع والنصب) وعدَّ صيغتي النصب في حالتي الاستثناء التام المثبت والتام المنفي تعملان لفظاً ومعنى، وفي البدل تعمل معنى، فإذا قلت : جاءني القوم إلا زيدا أو ما جاءني أحدٌ إلا زيدا فهذه تعمل عنده في اللفظ والمعنى. في حين أن ما جاءني إلا زيدا، وما جاءني أحدٌ إلا زيدا تعمل في اللفظ دون المعنى لذلك أبدلت (٤). وقد راعى ابن جني أصل الباب في تجويزه نصب المستثنى في حال الاستثناء التام المنفي، والرفع على البدل (٥).

ج- الخیر : جواز الإخبار عن الجثث والمعاني بظروف المكان :

ذهب سيبويه إلى أن ظروف الزمان لا تكون خيراً عن الجثث ولم يتعرض في ذلك الباب لظروف المكان، إلا أن السيرافي ذكر في الهامش أن ظروف المكان تكون خيراً عن

(١) معاني القرآن ١٠/٢.

(٢) (قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالرفع على البدل)، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٣٦/١، قرأ ابن كثير وأبو عمرو : (إلا امرأتك) برفع التاء، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحزمه والكسائي : (إلا امرأتك) نصياً، الحجة للقراء السبعة ٣٦٩/٤.

(٣) معاني القرآن ٣٧٥/٢ المحقق أشار في الهامش إلى أنها قراءة ابن كثير وأبي عمرو، والهاقون بالنصب.

(٤) المقتضب ٣٦٩/٤.

(٥) المقتصد في شرح الايضاح : ٧٠٠/٢.

(٦) اللعم في العربية : ١٥٠-١٥١.

الجثث وذلك؛ لأن الجثة تكون في مكان لا تكون في غيره، فإذا قلت : زيد وراءك انتفى ان يكون أمامك أو فوقك أو يسرتك، ... ، وبذلك حصلت الفائدة. وتعرض الفراء لذلك من ناحية الإعراب وبين أنه يجوز في خير الجثة النصب على تقدير حذف عامل، والرفع على الخبرية. ففي قوله تعالى : ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ (الانفال ٤٢) تكون أسفل نصباً على تقدير كان محذوفه : أي فكأننا أسفل منكم -يعني العير وأبا سفيان- وإذا وصفتهم بالتسفل : أي الانحطاط جاز الرفع فتقول : الركب أشد تسفلاً^(١). وجوز الأخفش النصب على الظرفية والرفع على الخبرية، فقال : في قوله تعالى : ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ أسفل تكون ظرفاً بالنصب. وإذا شئت رفعت إذا جعلت أسفل هي الركب ولم تجعله ظرفاً^(٢). أما الميرد فقد وضّح أن ظروف المكان يُخبر بها عن الجثث والأحداث. وذلك لحصول الفائدة. فإذا قلت : زيد عندك أخذت معنى : زيد استقر عندك، وإذا قلت : القتال في بغداد : أي وقع القتال في بغداد وأخذت بذلك ما كان يجوز أن يخلو منه^(٣). وذكر الفارسي أن ظروف المكان، يجوز الإخبار بها عن الجثث. وأوضح الجرجاني ذلك مبيناً أن ظروف المكان تفيد معنى فوجود الشخص في الدار، وأخرى في المسجد، وثالثة في السوق، أو يمنة، ... تختلف فيها الفائدة^(٤).

و- جواز نصب المضارع المعطوف على جواب الشرط بالفاء والواو :

ذكر سيبويه أن نصب المضارع بعد الفاء والواو ضعيف وهو جائز لكنه ليس بحمد الكلام، إلا أنه قوي في الجزء قليلاً لمضارعه ما لا يوجهه كالأستفهام فلا يحصل الجزء إلا إذا حصل الشرط^(٥). قال الأعشى فيما جاز من النصب :

وَمَنْ يَغْتَرِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلُ يَرَى مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرَأً وَمَسْحَبًا

(١) معاني القرآن ٤١١/١.

(٢) معاني القرآن ٣٢٢/٢.

(٣) المقنضب ٤/١٧٢، ١٣٢، ٣٢٩.

(٤) المقنضب في شرح الإيضاح ١١٨/١ ذكر الجرجاني أن حال الأشخاص حال واحدة مع الأزمنة.

(٥) الكتاب ٩٠/٣.

وتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يَسْءَى
 وَذَكَرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿... يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ
 مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة ٢٨٤) . أما الفراء فقد جَوَّزَ الأوجه الثلاثة -
 الرفع والنصب والجزم- وهذا ما يذهب إليه الأخفش فالتنصب على تقدير أن. وذلك
 لعطف اسم على اسم، والرفع على الاستئناف، والعطف على الجزم. قال تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ
 يُسْكِنُ الرِّيحَ فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ ... أَوْ يُوقِفَهُنَّ .. وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ وَيَعْلَمَ
 الَّذِينَ﴾ (الشورى ٣٣) وقال: ﴿وَإِنْ تُبْذُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوُا يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ
 فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (البقرة ٢٨٤) تجزم يغفر إذا أردت العطف، وتنصب على أضمار أن إذا
 نويت أن يكون الأول اسماً وترفع على الابتداء، والعرب قالت بجميع ذلك (أ). وقال
 الشاعر: وذكر شواهد عن ذلك: (ب)

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والشهْر الحرام
 ونمسيك بعده بذناب عيش أحب الظهر ليس له سنام

فيكون الرفع على الابتداء، والجزم على العطف، والنصب على نية جعل الأول
 اسماً. أما إذا كانت الفاء جواب المجازاة كان ما بعدها رفعاً على الابتداء؛ لأنها للابتداء لا
 للعطف.

أما المبرد فقد رأى جواز ذلك بالرغم من قبحه، لعدم وجوب الأول إلا بوقوع
 غيره (ج).

هذا ما ورد عن بعض العلماء في تلك الحقبة بشأن الجواز، أما عدم الجواز : فنورد
 عليها مثلاً : وهو عدم جواز الإخبار عن الجثث بظروف الزمان : فقد بين سيبويه أن

(أ) ديوان الأعشى ص ٨.

(ب) قرأها ابن عامر وعاصم بالرفع، وحزمهما بالخفض (الكشف عن وجوه القراءات السبع، ٣٢٣/١، "قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو
 وحمره والكسائي، (يفغفر لمن يشاء، ويعذب من يشاء)، جرماً. وقرأ ابن عامر وعاصم : (يفغفر لمن يشاء) ويعذب من يشاء) رفعاً،
 الحجة للقراء السبعة، ٤٦٣/٢.

(ج) معاني القرآن ٢٠٦/١.

(د) ديوان النابغة ١٠٥.

(هـ) المنتصب ٢٢٠/٢.

ظروف الزمان لا ينجبر بها عن الجثث ولكن ينجبر بها عن الأحداث وذلك أنها لا تفيد معنى فإذا قلت : زيد حين يأتي لا يكون الحين ظرفاً لزيد، وإذا قلت : الحر حين تأتي كان له ظرفاً لتضمنه معنى الفعل^(١). وذهب الفراء، إلى جواز النصب فيها وذكر أن ظروف الزمان إذا كانت نكرة كانت خيراً تُرفع كما قال تعالى : ﴿عُدُّوْهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ وكما قالت العرب : إنما البرد شهران، وإنما الصيف شهران ولو جاء نصباً كان جواباً، واختير الرفع للإبهام، فصار الشهران كأنهما وقت الصيف، .. فالنصب يفيد التوضيح والتعريف :

والرفع يفيد الإبهام^(٢). وذكر الأخفش : أن العرب تقول : الليلة الهلال ومثلها : (إن موعدهم الصبح : فالليلة والصبح ظرفاً زماناً أخصر بهما عن حدث، لأنه أفاد معنى^(٣)). وما ذهب إليه المبرد هو عدم جواز الإخبار بظروف الزمان عن الجثث لانتفاء الفائدة، وجواز ذلك عن الأحداث. فإذا قلت : زيد يوم الجمعة : لا يجوز لأن الجمعة فيها زيد وغيره، وإذا قلت : القتال يوم الجمعة جاز، لأن القتال لا يحصل كل يوم. وإذا قلت : الليلة الهلال جاز للمعنى المستفاد : أي الليلة يحدث الهلال. لكن إذا قلت الليلة زيد لم يستقم لعدم حصول معنى^(٤). وما ذهب إليه الفارسي هو عدم جواز الإخبار عن الجثث بظروف الزمان لعدم الفائدة^(٥).

مما تقدم من قضايا فقهية وحديثية ونحوية يتبين أن علة الجواز ونقيضتها جاءت لتفيداً فائدة أو تدريعاً خطراً أو خطأً، فجواز الشرب من ماء الوضوء ليحافظ على الإنسان و عدم جواز الوضوء من ماء الشرب إلا إذا كان كثيراً كذلك ليحفظ ريقه. وكذلك رواية الحديث بالمعنى حتى لا يضيع الأثر ويترك المجال للأجتهد، ما دام الراوي ثقة و عدم جواز الاحتجاج برواية الحديث من الفقيه غير الحافظ. لحفظ سلامة

(١) الكتاب ١/٣٦-١٣٧، ٤٢٨

(٢) معاني القرآن ٢/٢٠٣.

(٣) معاني القرآن ٢/٣٥١.

(٤) المقتضب ٤/١٣٢-١٣٣، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٤٧، ٣٥١.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٢٨٨.

المصدر ولدقة الثقة به. وجواز الإخبار عن الجُثث بظروف المكان لفائدة المعنى، و عدم جواز الإخبار عنها بظروف الزمان لانعدام الفائدة ... هكذا.
ففي النحو توحي الفائدة والمحافظة على القاعدة فهو عندما يُضمَر أن قبل الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط كان ذلك لتحقيق التماثل في المتعاطفين.

مقدار الجواز وعدمه :

كثر استخدام الجواز وعدمه عند النحاة، ودارت هذه العلة في كتبهم، حتى لا تكاد تخلو مسألة منها. وقد ذكر ابن حني أن أكثر العلل عند النحويين هي الموجه، وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو سبب يجوزه والعلة النحوية معلولة، والعلة الحقيقية لا تكون معلولة^(١)، وقد ورد إلى جانب هذه العلة غيرها من العلل، كعلة الوجوب، والاستغناء، والمشابهة، والأولى والمساواة والجواز وغيرها ...، ولكنها لم تكن بمستوى علة الجواز وعدمه ذكراً وتأثيراً في أحكام النحاة.

ومن الأمثلة التالية تبين مقدار هاتين العلتين إزاء غيرهما من العلل :

١- العامل في التنازع :

في حال كون العامل يتسلط على معمولين مختلفين :
ذكر سيبويه أنه إذا تنازع فعلاً معمولاً فإن العامل في اللفظ والمعنى هو الثاني، والأول يعمل في المعنى. وذلك لقربه وجواره، وقد جاء حذف الخبر في العربية إذا دل الثاني عليه المبتدأ استغناء بدلالته عليه بالرغم من عدم التطابق بين المبتدأ والخبر - والتطابق شرط - فإن حذف غير العمدة أولى ومن الأمثلة على حذف العمدة :

قال قيس بن الخطيم :
نحنُ بما عندنا وأنت بما
عندك راضٍ والرأيُ مختلفُ
وقال ضابيُّ البرجمي :

(١) الخصائص ١/١٦٥.

* ديوان قيس بن الخطيم ٢٠.

فمن يَكُ أُنْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَاراً بِهَا لَغَرِيبُ

وقال ابن أحرر :

رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ فِيهِ وَوَالِدِي بَرِيئاً وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي

وقال الفرزدق :

إِنِّي ضَمَنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا حَنَى وَأُنْبَى فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ

ومن أمثلة الحذف قوله عز وجل : ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ

اللَّهِ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ (الاحزاب ٣٥). وقد حُمِلَ الحذف على اعمال حرف الجر لقربه

في نحو قولك خشنت بصدرة وبصدر زيد، فالباء أولى لقبها بالعمل من الفعل وسوي

بينهما في الجر كما يسوي في النصب. وقد يجوز إهمال الأول كأن تقول : ضربت

وضربني زيدا وتحملها على التنازع في حال الحكاية نحو قولهم : رأيت زيدا وقلت زيدا

منطلقاً، والوجه أن تقول : رأيت وقلت زيداً منطلقاً والوجه أن تعمل الثاني وتضمير في

الأول نحو قولك : ضربوني وضربت قومك، جائز قبيح، واعمال الثاني دون الاضمار في

الأول نحو قولك ضربني وضربت قومك ومن الأمثلة على اعمال الثاني :

قول الفرزدق :

وَلَكِنْ نِصْفًا لَوْ سَبَّيْتُ وَسَبَّيْتُ
بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ

وقول طفيل الغنوي :

وَكَمْتًا مُدْمَمَةً كَأَنَّ مَتُونَهَا
جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٌ

وقول رجل من باهلة :

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنِي بِهِ سَيْفَانَةً
تُصْنِي الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أُصْبَاهُ (١)

ما تقدم يبين مقدار علة الجواز إزاء غيرها من العلل، فقد وردت بصيغ متعددة،

وحدها، وأحياناً مقترنة بالحكم ثلاث مرات : واحده بقوله : وقد يجوز، والثانية : ومثله

في الجواز، والثالثة : جائز قبيح في حين أن العلل الأخرى، مثل علة أولى مرتين، وعلة

* ديوان الفرزدق ٢/٣٥٦

ولكن عدلاً لَوْ سَبَّيْتُ وَسَبَّيْتُ بنو عبد شمس من مناف وهاشم

(١) الكتاب ١/٧٣-٧٥.

الاستغناء ثلاث مرات : اثنتين بقوله : استغناء، واستغنى، وأخرى بقوله : ترك، كما وردت علة المساواة وعلة النظير، نحو قوله : وقد حمل ذلك على قولهم : هو أحسن الفتيان وأجمله، وعلة جواز نحو قوله : بان الباء لقربها كانت أولى.

وإعمال الأول عند الفراء صواب جائز، وذلك نحو قراءة حمزه والأعمش لقوله تعالى : ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (الكهف ٩٦)، وجعل آتوني قطراً وبذلك تكون بمعنى جيعوني ونصب بها القطر^(١).

وردت علة الجواز هنا مرة واحدة تفسيراً وتدعيماً لتصويبه القراءة. وقد فسرت القراءة بحملها على نزع الخافض؛ أي جاء بعلة النظير تدعيماً وتفسيراً لها.

أما المبرد فيرى أن إعمال الأول جائز حسن، وقد وردت هذه العلة كما ورد غيرها، كالحمل على النظير والاستغناء، والحوار، و عدم الجواز وهذه العلة باستثناء الجائز و عدمه جاءت لتقوي حكماً كالحمل على النظير والاستغناء والحوار^(٢). في حين يرى الفارسي أن المعمل هو الثاني، ولم يرد ذكر للعلة إلا ما يرجح أنه علة مشابهة في قوله: لإيصال الفعل إلى المفعول بالحرف كما في قوله : ﴿آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ﴾^(٣) (الكهف)، وذهب ابن جني إلى القول بإعمال الثاني، لأنه الأقرب، وقاس ذلك على مطايا وعطايا؛ وذلك لما صيرها الإبدال إلى مطايا أو عطايا أبدلت الهمزة ياءاً على أصلها في مطيه وعطيه، ولكن الأصل فيها واو، فاكتفى بما وصل إليه الإبدال دون أن يبحث في أصله. وقياس أكثر كلامهم معاملة الحاضر، وتغليب حكمه لحضوره على الفائت، مثل : هذان ضارباك، غلب الكاف على النون، وهذا يشهد على قوة أعمال الثاني من الفعلين: لقوته وغلبته على إعمال الأول بعده^(٤).

^(١) قراءة حمزة التوني حمزه باكنه، ...، وروي عن أبي بكر آتوني بالمد وتركه الكشف ٧٩/٢، (اقرأ ماكلهم مملوداً عاصم.

(٢) معاني القرآن ١٦٠/٢.

(٣) المقتضب ٧٢-٧٩.

(٤) الحجة للقراء السبعة ١٧٧/٥-١٨٧.

(٥) الخصاص، ١٠٣/٢.

وقد وردت علة الأقرب، والتغليب والاستغناء وأشار إلى أن الأقرب يقوي أعمال الثاني، ولم يشر إلى الجواز.

٢- الاشتغال : هو أن يعمل العامل في ضمير الاسم الذي يسبقه ويقدر عامل محذوف لذلك الاسم وحكم الاسم قبل الفعل النصب بفعل محذوف أو الرفع على الأبتداء. إذا اشتغل الفعل بضمير الاسم المقدم أو بما هو من سببه :-

الرفع هو الوجه عند سبويه سواء تعدى الفعل إلى الضمير بنفسه أم بحرف جر. وإن شئت نصبته فتقول : زيدٌ مررت به، زيداً مررت به، زيدٌ ضربته، زيداً ضربته، ومن ذلك قراءة بعضهم ﴿وَأَمَّا مُؤَدُّ فَهَدِينَاهُمْ﴾ (فصلت ١٧).

وقول بشر بن أبي حازم :

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بِنِ مِرٍ فَأَلْفَاهُمْ الْقَوْمُ رَوِي نِيَامَا

وقول ذي الرمة :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بَلَالٌ بَلَّغْتَهُ فِقَامَ بَفَاسٍ بَيْنَ وَصَلِيكَ حَازِرٍ

فالأجود عنده الرفع، والنصب عربي كثير، وهذا الوجه من الجواز "إن شئت" يرجح حكماً على آخر بالرغم من كثرة استعماله، فكان الراجح ما اعتد به النحوي.

والمرجوح ما جاء عن العرب، وقوله : إن شئت نصبته سبب يوصل إلى الحكم لكن لا يلزمك بوجوبه. في حين أن الاستغناء بينت لماذا حصل الإضمار(١).

أما الفراء، فلا يميز القول : زيداً ضربته، وحكم زيد الرفع، وذلك لأن زيداً علمٌ يبدأ به، أما إذا كان الكلام نعتاً مسبوقةً بمنعوت فالنصب جائز وذلك نحو قول الشاعر :

كَلَّا قَرَعْنَا فِي الْحُرُوبِ صِفَاتَهُ فَفَرَرْتُمْ وَأَطَلْتُمْ الْخِذْلَانَا

وقوله تعالى : ﴿وَالطَّيْرُ صَفَاتٍ كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾ (النور ٤١).

(١) الكتاب ٨١/١-٨٢.

أما قوله : إن ذلك جاز في كل لأن قبلها كلام، وإنها نعت مستقصى به، فإن ذلك يكفي لأن يجعل الكلام السابق يعمل فيها سواء كانت نعتاً أم توكيداً.

فقد ذكر ابن جني أنها قد تكون مضافة لمضمر وتنزل منزلة المبتدأ - أي كلهم قرعنا ولو أُخِّرت لباشرها العامل، والمراد غير ذلك^(١). فقول ابن جني يميّز معناها من حيث التقديم والتأخير من حيث كونها مبتدأ أو مفعولاً به، قال في قوله تعالى : ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾ (الانعام ٨٤) إن تقديمها أحسن من تأخيرها؛ لأنها لما قدمت نُزِلت منزلة المرفوعة بالابتداء، لأنه لم يباشرها عامل، فلو أُخِّرت لباشرها العامل. وقد ورد حذف الجملة عن العرب، وقال به النحويون وذلك دون أن يكون المفسر نعتاً أو يتقدمه كلام، نحو قول الشاعر :

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغته فقام بفأس بين وصليكَ جازر^(٢)

كما ورد حذف الجمل في اسلوبي التحذير والإغراء. فنقول : إياك والأسد : أي اتقِ الأسد، كما تقول : الفضيلة : أي الزم الفضيلة، وكذلك ورد الحذف لفعل المصدر النائب عن فعله. فتقول : صيراً أي : إصير صيراً.

كما ذهب الفراء إلى جواز الوجهين وجوز الرفع. قال في قوله تعالى ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (فصلت ١٧) قرئت رفعاً ونصباً، والرفع أجود، والوجهان جائزان لكن الأجود الرفعي^(٣)، كلاهما ورد عن العرب، والنحوي يئن الجيد والأجود.

وجاءت علة الجواز وعدمه باللفظ مرتين، أو المعنى : نحو قوله وهذا رفع والنصب صواب وبالقرأتين رفعاً ونصباً، و لا يجوز.

كذلك ذهب الأخفش إلى أن الوجه في هذا الباب الرفع وهو اللغة الكثيرة والنصب جائز، وقد يجتمعون على الشيء والأصل ضده. وذلك نحو قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا

(١) معنى اللبيب ٢٥٨.

* ديوان ذي الرمة ٢٤٢.

(٢) الخصاص ٣٨١/٢-٣٨٢.

(٣) معاني القرآن ١٤/٣.

تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴿فصلت ١٧﴾ وقوله تعالى : ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر ٤٩)
 وقوله تعالى : ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر ٤٩) وقول الشاعر :

فأما تميمٌ تميمٌ بن مرٍّ

وقول الآخر :

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بَلَّغْتِهِ

ذكر أن هذين البيتين قُرئتا بالرفع، ومن النصب فعلى جواز ذلك، وهو أن يأتي بعد أداة الشرط فعل فت نصب بالفعل المضمرة، والذي يفسره المظهر^(١)، وهذا مذهب الأخفش وهو أن ما بعد أداة الشرط مبتدأ، وليس معمول فعل^(٢). أما قوله تعالى : ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَرْنَا تَبِيرًا﴾ (الفرقان ٣٩) فهذا ينصب لأن الفعل تسلط على ما بعده وما قبله قد عمل فيه فعل مضمرة، قال الشاعر :

أصبحت لا أخمِلُ السِّلَاحَ ولا أملك رأسَ البعير إن نفرا

والذئبَ أخشاه إن مررت به وَحَدِي وَأخشَى الرِّيحَ والمَطْرَآ

ذكر أن كل هذا يجوز فيه الرفع إلا أن النصب أجود وأكثر^(٣).

لكن هذين البيتين اللذين جاء بهما يختلفان عما عليه الآية، وذلك أن "أما، وإذا" أدوات يغلب أن يتبعها الفعل في حين أن "إن" لا يلزمها ذلك.

وذكرت علة الجواز بصريح اللفظ، ووردت بمعنى "وهذا قريء رفعا ونصبا، كما وردت علة المساواة والنقيض. أما المبرد فذهب إلى أن أدوات الشرط يتبعها الفعل وأدوات الاستفهام قد يُسأل بها عن الأسماء. فنقول أزيد في الدار؟ وتقول : إن زيدا تره تكرمه، ومن يأتيه يعطيه، وكذلك إذا لأنها لا تقع إلا على فعل.

قال الشاعر :

لا تجزعي إن منفساً أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وقال الآخر :

(١) معاني القرآن ٧٧/١-٧٨.

(٢) الانصاف ٢/٦٢.

(٣) معاني القرآن ٧٨/١.

إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته

و قد يجوز رفعها على إضمار ما لا ينقص المعنى كأن تضمير (يُلغ) و (هَلِك)، فيكون إذا بُلغ ابن أبي موسى، وقوله "بلغته" إظهار للفعل وتفسير للفاعل، ومثلها: "لا تجزعي إن منفس أهلكته، على أن يكون المضمير "هَلِك" وقد خُرج على مثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الإنشقاق) و ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ (التكوير)، و جواز الرفع عنده على إضمار ما لا ينقص المعنى مثل أن تضمير فعلاً مبنياً للمجهول، فيكون المرفوع نائب فاعل، ويفسر الفعل المبني للمجهول بالفعل المظهر، وهذا لا بأس به لأن نائب الفاعل أحياناً يكون مفعولاً به في المعنى^(١). ويدل ذلك على ذلك أيضاً، أن هذه الأفعال التي وردت في الآيات مبنية للمجهول وإن كان بعضها بصورة المبني للفاعل مثل: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الإنشقاق).

وترد علة الجواز في هذه المسألة إلى جانب الجواز في حال الاضطراب، و عدم الجواز والوجوب. وقد ذكر الفارسي الاختلاف في قراءة قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرُ قَدْرَانَهُ﴾ (يس ٣٩) بالرفع والنصب. والرفع لمشابهة الجمل التي قبلها ﴿وَأَيُّ لَهِمَّ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ، فَإِذَا هُم مَّظْلَمُونَ، وَالْقَمَرُ قَدْرَانَهُ مَنَازِلُ﴾ (يس ٣٨، ٣٩) و يجوز نصبه بأن تحمله على خير المبتدأ "نسلخ" نحو قولهم: زيدٌ ضربته وعمرٌ أكرمه (وعمرٌ أكرمه) على الابتداء، وأخرى على الخبر الذي هو جملة من فعل وفاعل، وهي "تجري" من قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا وَالْقَمَرُ قَدْرَانَهُ مَنَازِلُ﴾ (يس ٣٩) (١).

وجاء الجواز عند الفارسي نحو قوله، ففيها النصب والرفع، ووردت علة المشابهة وذلك قوله: "وأما النصب قد حمله سيويه على "زيداً ضربته" أمّا الجواز في قوله: " و يجوز نصبه من وجه آخر، فقد استخدم حكم (الجائز على السواء) في مقام العلة.

ويقرب ابن جني من رأي المبرد، فقد تحدث عن حذف الجملة وحذف الفعل وذلك نحو قولك: زيداً ضربته فإنك تضمير فعلاً يفسره هذا المظهر، ويكون التقدير: ضربت زيداً ضربته، وإذا ولي المحذوف اسم منصوب، استتر الفاعل في الفعل المضمير، وقد

(١) المقتضب ٧٦/٢-٧٩.

(٢) المحجة للقراء السبعة ٣٩/٦-٤٠.

يكون الحذف للفعل دون الفاعل وذلك نحو قولك : أزيد قام. فهذا الاسم يرتفع بفعل محذوف يخلو من الفاعل. ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّم تَمَلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ (الاسراء) وقوله : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشقت﴾ (الانشقاق) وقوله : ﴿إِذَا الشَّمْسُ كورت﴾ (التكوير ١) وقوله تعالى : ﴿إِن أَمْرُ هَلْكَ﴾. فالتقدير إذا انشقت السماء، وإذا كورت الشمس، ولو تملكون، وإن هلك امرؤ. ومن هذا قول الشاعر :

إذا ابنُ أبي موسى بلال بلغته فقام بفأس بين وصليكَ جازر

فالتقدير : إذا بلغ ابن أبي موسى (١). فهذا هو عين ما جاء عن المبرد

استعمال العلماء له من حيث ما هيته :

كنا قد ذكرنا أن الجواز : سبب يجوز الحكم ولا يوجبه، وعدم الجواز سبب يمنع حدوث الحكم، كما ذكر (٢) ابن جني أنّ ما جاز فيه الجوابان فأكثر من المسائل، علة لجوازه لا لوجوبه، كما ذكر السيوطي علة الجواز (٣)، وكذلك ذكر حكم "الجائز على السواء". فما الفرق بينه وبين علة الجواز؟ وهل فرق العلماء بين استعمالهما؟ أم استعمالهما بنفس الماهية؟ من استقراتنا لبعض النصوص عند النحاة نلاحظ أن بعضهم أحياناً يستعملها بنفس المعنى أو الماهية، وأحياناً أخرى نلمس تمييزاً بينهما، يوضح هذا اقتزان العلة بحكمها وقد يستعمل المصطلحان وذلك مثل : جائز، جائز قبيح، قد يجوز ، إن شئت فعلت كذا، وإن رفعت فهو صواب. فهذا في رأينا هو علة، لأنه يُخَيِّرُ فيها دون إلزام. أمّا عندما تتساوى الخيارات ولا يعلو أحدهما على الآخر فذلك هو حكم الجائز على السواء، لأنه لا بد من الأخذ بأحدهما مما يقود إلى الحكم. ثم العبارات التي تفهم من كلام النحويين مثل : إن الاختيارين جائزان كلاهما. وما ورد في هذه العبارات من التقرير. وقد يتفق بعض العلماء في مسألة في حين يختلف غيرهم، فيستعملونها من مفهوم آخر، في حين لم تذكر عند غيرهم. والمثال التالي يوضح ذلك :

(١) الخصائص ٢/٣٨١-٣٣٨.

(٢) الخصائص ١/١٦٦.

(٣) الافتراح في علم أصول النحو ٨٤.

إذا عطفت جملة خبرها جملة فعلية على أخرى خبرها جملة فعلية بالواو: فقد ذكر سيبويه أنها مرة تُحمل على الاسم فترفع وأخرى على الفعل فتُنصب. فتقول: زيدٌ لقيته وعمروٌ كلمته، إذا حملت الاسم "عمراً" على زيدٍ، وأخرى تحمل على الفعل فتُنصب فتقول: زيد لقيته وعمراً كلمته، ومن ذلك زيدٌ لقيت أباه وعمراً كلمته، إذا حملت على الأب، وإذا حملت على زيد، قلت: زيد لقيت أباه وعمروٌ كلمته. أيهما استخدمت فهو جائز^(١)، وقد وردت عبارات عن سيبويه تُعزز أن هذا حكم وليس علة. فقد قال بعد أن ذكر عنوان الباب: "أي ذلك فعلت جائز" وقال: "والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلاهما، أنك تقول: زيد لقيت أباه وعمراً، أما إذا أردت أنك لقيت الأب وعمراً وإن زعمت أنك لقيت الأب ولم تلق عمرواً رفعت وتقول أيضاً: زيدٌ لقيته وعمروٌ، إن شئت رفعت، وإن شئت قلت: زيدٌ لقيته وعمراً، وتقول أيضاً: زيدٌ ألقاه وعمراً وعمروٌ. فهذا يقوي أنك بالخيار في الوجهين". ومثل ذلك: زيد ضربني وعمروٌ مررت به فهو مرفوع إن حملته على زيد وإن حملته على الفعل قلت: زيد ضربني وعمراً مررت به^(٢).

فهذه العبارات مثل: أي ذلك فعلت جائز، والرفع والنصب كلاهما جائز، وأنت بالخيار في الوجهين، فاستخدام أي وجه يؤدي إلى حكم ولا مفر من استخدام واحد منهما، والاثنان بنفس القوة في حين أنه عندما يذكر العلة يوسّع لك في الخيارات، ويذكر لك صوابها ودرجات هذا الصواب بقرنها بحكمها مثل: يجوز، وقد يجوز، جائز صواب، وجائز حسن، جائز قبيح، وإن شئت. وأنت حرٌّ في اختيارك إن شئت أخذت به وإن شئت تركته، وقد يكون ذلك الوجه الأقوى الذي يعتقده. لكن في حال حكم "الجائز على السواء، هناك خياران أو أكثر ولكنهما بنفس القوة. أيهما استخدمت يوجب حكماً. في حين أن مثل قوله: إذا بنيت الفعل على الاسم وشغلته بضمير رفعت، وإن شئت نصبت أو يجوز النصب، أو النصب صواب فهذا يوحي أن الرفع هو الاختيار

(١) الكتاب ٩١/١ ذكر سيبويه تحت عنوان "هذا باب يحمل فيه الاسم على اسم مبنى عليه الفعل مرة ويحمل مرة أخرى على اسم مبنى على الفعل، وذكره المتأخرون تحت عنوان "إذا عطفت على جملة ذات وجهين" شرح ابن عقيل ٢٧٨/١.

(٢) الكتاب ٩١/١.

الأفضل، أو هو الوجه الذي يلزم عن هذه الظاهرة في حين أن جواز النصب يأتي تالياً للتوسّع في هذا الحكم.

وترد هذه الظاهرة عند الفراء بشكل أوضح فقد قال في قوله تعالى : ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ (الذاريات ٤٧) وقوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ (الذاريات ٤٨) يكون نصباً ورفعاً، ففي حال النصب تكون الواو ظرفاً للفعل متصلة به، وفي حال الرفع تكون الواو للاسم، ويرفع الاسم بعائد ذكره، نحو قول الشاعر :

إن لم أشفر النفوسَ من حيِّ بكرٍ
وعديّ تطاه جُربُ الجمال

فالعرب لا تكاد تنصب مثل "عدي"؛ لعدم صلاح نقل الواو للفعل، فلا يحسن أن تقول : وتطأ عدياً جُرب الجمال؛ لذا فالقاعدة في ذلك : إذا كانت الواو تحسن للاسم كان الرفع وجه الكلام وإذا كان ما قبل الإسم يحسن للفعل والاسم كان الرفع والنصب سواء، ولا يغلب احدهما على الآخر، مثل ذلك قول الشاعر :

إذا ابنَ أبي موسى بلاً بَلَّغْتَهُ
فقام بفأس بينِ وصليكَ جازر

وأما قوله عز وجل : ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (فصلت ١٧) فالوجه فيه الرفع، لأن أمّا يليها الاسماء ولا يليها الأفعال، ولو كانت أمّا حرفاً يلي الاسماء والأفعال لكان الرفع والنصب معتدلين^(١).

ولم يرد عن الأخفش الجائز على السواء في هذا الباب، فقد استخدم الجواز كعلة ن فقد قال في قول الشاعر : (٢)

إذا ابنُ أبي موسى بلاً بَلَّغْتَهُ
فَقَامَ بفأسِ بينِ وصليكَ جازرُ

" لا يجوز فيه الرفع ... وربما اجتمعوا على الشيء مما يجوز والأصل غيره، ويكون فيه النصب (٣)، هذا بالرغم من أن الأخفش يجوز (٤) الابتداء بعد إذا، فلم يرد عنده أن

(١) معاني القرآن ١٤/١.

(٢) ديوان ذي الرمة ٢٤٢.

(٣) معاني القرآن ٧٨/١.

(٤) الانصاف في مسائل الخلاف ٦١٦/٢.

النصب والرفع معتدلان في حين أن المبرد منع مجيء الاسم بعد إذا، وخصها بالفعل؛ وذلك لأن الجراء لا يكون إلا بالفعل، وإذا تضمن معنى الجراء.

من ذلك يتبين ان الجائز على السواء : هو حكم يكون إذا اعتدل فيه الوجهان أو الوجوه المستعملة، ووردت عبارات تؤكد ذلك وتساوي بين الوجوه المستعملة نحو ما قال سيبويه : أيهما استخدمت فهو جائز، الرفع والنصب جائز كلاهما، أو أنت بالخيار في الوجهين، لأن الوجهين كلاً منهما بنفس القوة، ولا بد أن ينتج حكم في حين أن علة الجواز توحى أن هناك اختياراً للنحوي، ورد عن العرب، ويورد عليه الحجج التي يقنع بها، وقد ورد في اللغة اختيارات أخرى لا تكون عنده بنفس القوة، بل يرجح غيرها عليها.

الأحكام والمذاهب التي لزمتم عن علة الجواز وعدمه :

عرّف اللغويون الحكم بأنه "العلم والفقہ والقضاء بالعدل" (١) وعرّفه الأصوليون بأنه "خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء والتخيير" (٢)، أمّا الفقهاء فالحكم عندهم هو "الصفة التي هي أثر ذلك الخطاب" (٣) كما أن المناطقة يعدّون الحكم هو القضية (٤) والقضية تتكون من موضوع ومحمول بينهما رابط، والموضوع هو ما يقابل المسند إليه والمحمول ما يقابل المسند عند النحاة. بل ذهب النحاة إلى الاستفادة من كل ما سبق وذلك بإطلاقهم الأحكام على القواعد التي استنبطوها من كلام العرب. وقسموا هذه الأحكام إلى واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء (٥). كما أن المذهب هو "المعتقد الذي يذهب إليه، والطريقة..." (٦) وهو "مجموعة من الآراء والنظريات العلمية والفلسفية ترتبط بعضها ببعض ارتباطاً يجعلها وحدة منسقة" (٧) والمذهب اصطلاحاً هو: "الأحكام التي اشتملت عليها المسائل" (٨) فمذهب سيبويه في المبتدأ والخبر هو احكام المبتدأ والخبر التي يعتمدها كرافع المبتدأ، ورافع الخبر، وحذف المبتدأ، وحذف الخبر، وتقديم وتأخير كل منها فحكم المسألة التي تتكون عند النحوي هي المذهب.

وقد ساعدت علة الجواز وعدمه في تشكيل الأحكام عند النحاة كما اسهمت في تشكيل مذاهبهم، ويوضح ذلك ما ذهب إليه سيبويه في إعمال الأول مع القبح (٩) وما ذهب إليه الفراء من أن إعمال الأول صواب جائز (١٠)، فهو بذلك يُجيز إعمال الثاني،

(١) لسان العرب مادة ح ك م ١٢/١٤٠-١٤١.

(٢) المخول من تعليقات الأصول ٣١، الحصول في علم أصول الفقه ٩٢/١-٩٣.

(٣) أصول الفقه ٢٠، ٢١.

(٤) المنطق الصوري، ٨٩.

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو ٢٩.

(٦) الكلبيات ٨٦٨.

(٧) المعجم الوسيط ٣١٧.

(٨) الفقه الإسلامي وأدلته ٢٨/١.

(٩) الكتاب ٧٧/١-٧٩.

(١٠) معاني القرآن ١٦٠/٢.

كذلك ما ذهب إليه الميرد من إعماله الثاني ولكن إعمال الأول جائز حسن (١)، كذلك ما ذهب إليه الفارسي (٢) وابن جني من أن إعمال الثاني أقوى (٣)، وكل من هؤلاء أظهر حجة حيال الحكم الذي يعتقد، ويلتقون جميعاً حول إعمال أحد العاملين إلا أن ميل أحدهم إلى أحد العاملين أكبر من الآخر. وكلّ يظهر أسبابه، فاجتماع هذه الأحكام في المسألة الواحدة: القبيح والصواب والحسن والأقوى يُميّز مذاهب النحاة واعتقادهم.

كما أن علة الجواز وعدمه صبغت الأحكام والمذاهب النحوية بالمرونة والشمول بحيث احتوت ما يُسوّغه النحوي، وما يعتقد، وإن كان أحدهما أمكن في نفسه من الآخر قال الفراء في قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ﴾ (يس ٣٩) بالرفع والنصب، والرفع أعجب إليه في هذه الآية من النصب، وذلك لعطفه على الآية السابقة ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ﴾ (٤) فيتبين بذلك أن سبب العجب له من أجل اللفظ والمعنى، وذلك أن الرفع لا يوجه إلى تقدير عامل وإن المعنى والنظم يتسقان مع ذلك، ذلك أن الشمس والقمر آيات تدل على صنع الله سبحانه. فعطفت الثانية على الأولى. وكذلك اجتماع النحاة على ما يجوز والأصل غيره (٥) وذلك لتسوية قراءة أو تخريجها ذلك أن القراءة سنة متبعة، فمن ذلك قوله تعالى ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (فصلت ١٧) قرئت رفعاً ونصباً، كذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ يجوز فيه الرفع، إلا أنه أجمع على النصب، وبالإضافة إلى كونها قراءة، إلا أن التأويل ربما يستدعي إجماعهم على النصب، وذلك أنه في الرفع تكون "خلقناه" نعتاً لكل، وفي حال النصب يكون خلقناه جملة تفسيرية، وبذلك يكون قد حاز أكبر مجموعة من المعاني المحتملة.

وقد تلتقي العلتان "الجوز وعدمه" في حكم واحد، مثل كون القبيح غير جائز إلا في الشعر مثل الابتداء بالاسم بعد حروف الاستفهام وذلك لشبهها بحروف الجزاء غير واجبة التنفيذ فيطلب السائل من المخاطب أمراً غير مستقر عنده، إلا أنهم توسعوا فيها

(١) المقتضب ٧٢/٢-٧٩.

(٢) الحجة للقراء السبعة ٧١/٥-١٢٢.

(٣) الخصائص ٣٤٦/٢.

(٤) معاني القرآن ١٤/٣.

(٥) قد دار حديث بين وبين د. محمد الدين رمضان بهذا الخصوص.

فابتدأوا بعدها بالاسم في حال كون الجملة اسمية، أما في حال كونها فعلية فهو قبيح غير جائز، وكان إعمال الأول في حال كونها فعلية فهو قبيح غير جائز^(١)، وكان إعمال الأول في حال تنازع الفعلين معمولاً واحداً قبيحاً جائزاً وبذلك يكون اجتماع في القبيح الجائز وعدمه، فيدخل على المرء أن ذلك فساداً، ولكن يؤول كل منها حسب استعماله. والمنتع أو غير المستقيم ناجم عن عدم الجواز فقد جاء عن سيبويه في الاشتغال في حال الأمر والنهي أنك تقول : أما زيد فاقتله، ولا يستقيم أن تقول زيد فاضربه ويكون زيد مبتدأ. وإن شئت نصبتَه على إضمار فعل أو على إضمار عليك، أي عليك زيدا فاضربه، كما جاء عن الأخفش في نحو قوله تعالى : ﴿أَبَشْرًا مِّنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ﴾ (القمر ٢٤) يستحسن أن يُبدأ بعد حروف الاستفهام بالفعل، فإذا بدأت بالاسم فأضمر فعلاً^(٢)، وبهذا يختاطون لاستيعاب أحكامهم أكبر قدر من المعاني والتراكيب وليتسع مجال الترجيح والتأويل.

وقد تُعلّل العلة بالحكم نحو ما جاء عن سيبويه وذلك لأنه جاز أن تقول : ما أتاني القوم إلا أبوك لحسن قولك : ما أتاني إلا أبوك^(٣)، وبالرغم من أن الأحكام النحوية مستنبطة من كلام العرب، إلا أن النحوي يتعسف أحياناً بأحكام مطلقة في المسألة، وإن جاءت بأكثر من وجه وذلك نحو ما جاء عن الفراء أنه لم يأت بعد إلا إذا كان منفياً إلا باتباع ما بعد إلا ما قبلها^(٤)، والقراءة القرآنية نزلت بكلام العرب قال تعالى : ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ (النساء ٦٦) وقرئت ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾، إذن كيف قُرئت هكذا، وقد ذهب الأخفش إلى النصب في قوله تعالى : ﴿وَأَسْرَ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ، وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرُكَ﴾ (هود ٨١) وقد ذكر أنهما قرئتا معاً. ويرى المبرد أن الوجهين جائزان جيدان وهناك وجه آخر جائز رديء هو الاستثناء في حال فلا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك^(٥)، أما الفارسي فقد ذكر أنه إذا أُسْتُثني من التام المنفي أتبعته،

(١) الكتاب ١/١٣٦.

(٢) الكتاب ١/١٣٨.

(٣) الكتاب ١/١٣٨.

(٤) الكتاب ١/١٣٨.

(٥) المقضب ٤/٣٩٥-٣٩٦.

وإن شئت نُصبَ على الاستثناء. تقول ما جاءني إلا زيدٌ (١) في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرَأْ بِأَهْلِكَ
وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا إِمْرَأَتُكَ﴾ (٢) (هود ٨١)

نتائج تقرير الحكم به :

هل كانت سبباً في استيعاب كلام العرب؟ هل ضمنت عدم الاضطراب في الأحكام؟ هل كانت سبباً لاختلاف العلماء؟ لو لم تكن هاتان علتان هل يحدث جمود في الحكم النحوي ومن ثم في تفسير النص؟ وهل من الممكن أن يلتقي العرب مع اختلاف لهجاتهم على هذا الجمود؟ هل هناك توازن بين المرونة والمحافظة على الأصول العربية في أحكام النحو؟

- الاستثناء المنقطع :

يميل الحجازيون إلى نصب ما بعد إلا إذا لم يكن من جنسه، ويذهب التميميون إلى الاتباع : أي إبدال ما بعد إلا مما قبله وذلك توسعاً، إلا أن النصب عندهم جائز، وهذا ما ذهب إليه جل النحاة، وتذكر تميم بيت النابغة : (٣)

وقفتُ فيها أصيلاًنا أسألها عَيْتُ جَوَاباً وما بالرَّبِيعِ من أَحَدِ
إلا أوارِي لأياً ما آينها والنُّؤَى كالحوضِ بالمظْلُومةِ الجَلْدِ

يبدل أوارى من أحد، وهي ليست من جنسها، ولكن الذين يذهبون إلى ذلك يتوسعون بجعل أحد يشمل الناس والمخلوقات الأخرى توسعاً.

وكذلك قول الشاعر :

وبَلْدَةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

فأبدل اليعافير والعيس من أنيس، ونحو ذلك قول النابغة : (٤)

(١) الحجة للفرّاء السبعة ٣٦١/٤ - ٣٧٤.

(٢) (هود ٨١) ابن كثير ونافع وأبو عمرو يرفع التاء بدل من أحد وكذلك ابن عيص والحسن والباقر بالنصب مستثنى من أهلك وجعله مستثنى من أهلك في المعنى استثناء منقطعاً.

(٣) ديوان النابغة ١٤-١٥

إلا الأورى لأياً ما آينها والنُّؤَى كالحوضِ بالمظْلُومةِ الجَلْدِ

(٤) الكتاب ٣١٩/٢.

خَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَثْنَوِيَّةٍ وَلَا عِلْمَ إِلَّا حُسْنَ ظَنٍّ بِصَاحِبِ

ونحو ذلك قوله تعالى ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ (النساء ١٥٧) ﴿ وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ، إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا ﴾ (يس ٤٣، ٤٤) والحجازيون ينصبون في جميع ما مرّ (أ) وذلك لعدم اتباع الظن من العلم توسعاً.

وهذا ما جاء عن الفراء بأنه يذهب في نحو ذلك إلى النصب على مستثنى منقطع، لكنه يذكر جواز الاتباع، ويتخرج على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ.. إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (هود ١١٦) ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى، إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴾ (الليل ١٩) فقد ذكر ان العرب تقول : ما في الدار إلا أكلباً وأحمره، وهي لغة الحجازيين، وبنو تميم يتبعون (أ)، وكذلك في نحو قوله تعالى : ﴿ سَأَوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ.. لِأَعَاصِمِ الْيَوْمِ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجِمَ ﴾ (هود ٤٣)، وقد ذكر أن "من" في موضع نصب، لأن العاصم غير المعصوم، وإذا أولت العاصم بالمعصوم تتبع، وذلك نحو قول الشاعر : (أ)

واقعد فإنك أنت الطاعيم الكاسي

دع المكارم لا ترحل لبغيتها

فقد أول الكاسي بالمكسور (أ)

وقد خرّج الأخفش قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَةً آمَنْتْ فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ (يونس ٩٨) على أن إلا جاءت بمعنى لكن، وقد يجوز فيها الرفع، وذلك يجعلها صفة بمنزلة غير. كما جاء عن المراد أن الوجه النصب إلا أن بني تميم يتبعون، وقد ذكر المراد أن النحويين يجوزون الرفع في مثل هذا من الكلام -ولا يميزونه في القرآن حفاظاً على خط المصحف (ب)، وذهب الفارسي (ج) إلى أن ما بعد إلا إذا لم يجانسه فهو منصوب، وذلك لتتمام الجملة قبل إلا، تقول : جاءني القوم غير النساء، وجاءني الناس غير البهيمة،

(أ) معاني القرآن ٣/٢، ديوان التابعة ص ٤١.

(ب) معاني القرآن ٣/٢.

(ج) ديوان الخطبة ٥٣.

(د) معاني القرآن ١١٥/١-١١٦.

(هـ) المقتضب ٤١٥/٤-٤١٦.

(و) البقلاديات ٤٩٤-٤٩٣.

وذلك بحملهم غير على إلا في الاستثناء^(١)، وقد ذهب ابن جني إلى نصب ما بعد إلا إذا كان ليس من جنس ما قبلها وقد يجوز البدل^(٢).

ما سبق يبين أن النحاة جعلوا أحكامهم عامة وذلك بتزجيج النصب، وتجويز الاتباع، وكتاهما تشملان لغة القبائل العربية، وكان اختلاف العلماء في هذا الدليل على مرونة الأحكام النحوية التي استقرت من هذه النصوص، تلك الأحكام التي شملت الكلّي والجزئي، وكان الجزئي مرناً ضمن دائرة الكلّي العامة، فالنصب هو الوجه عند جمعهم لكن الاتباع منهم من قال عنه: يجوز وقبيلة تميم تتبع، ومنهم من قال: - قد يجوز الاتباع.

فاستقراء الحكم من اللغة احتوى جميع اتجاهات القبائل العربية.

غير:

يرى سيويه أن غيراً تستخدم استخدام إلا في بعض الحالات فيستثنى بها.
تقول: جاءني القوم غير زيد فقد يجوز أن يكون زيداً لم يأتك، وقد يجوز أن يكون قد أتاك لكن إذا قلت: جاءني القوم غير زيد يجزئ عن قولك: ما أتاني إلا زيد^(٣)، ويبين الفراء استخدام غير استخدام إلا، وذلك بذكره أوجه إعراب في قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ (فاطر ٣) فالجر الوجه: وهو نعت، والرفع على البدل، والنصب على الاستثناء، وذكر أن بعض بني أسد وقضاعة ينصب تم الكلام أم لم يتم. وذلك نحو قول الشاعر:

لم يمنع الشربَ منها غيرَ أن هتفتُ حَمَامَةً من سَحُوقِ ذاتِ أوْقالِ
الكلام ناقص ونُصبتُ^(٤)

وقال الآخر:

(١) البغداديات، ٤٠٤، ٤٩٣.

(٢) اللمع في العربية ١٥١-١٥٢.

(٣) الكتاب ٣٤٣/٢-٣٣٤.

(٤) معاني القرآن ٢٠/٢٥٠.

لا عيب فيها غير شهلة عينها كذلك عناق الطير شهلاً عيونها
الكلام تام ونُصبت

يتبين أن أحكامه استوعبت جميع الوجوه والمعاني المحتملة لغير كما أنه أشار إلى استعمالات بعض القبائل الشاذة، فكانت أحكامه عامة وتفصيلية.

ومثل ذلك إعراب غير في قوله تعالى: ﴿غَيْرُ أُولِي الإِرْبَةِ﴾ (النور ٣١) بالجر نعتاً للتابعين وهو الوجه الأجود، والنصب على القطع وبالرفع على البذل.

ومثل ذلك ما جاء عن الأخصش في أن غيراً في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (الفاتحة) فقد اهتم بذكر جميع الوجوه في إعراب غير سواء بذكر اجتهاد في إعرابها كأن تعرب غيراً حالاً للذين أو بدلاً أو نعتاً والأجود عنده البذل، كون الذين معرفة، وغير نكرة، كما ذكر ما جاء عن العرب في إعرابها. نحو النصب على الاستثناء المنقطع عند الحجازيين، والاتباع عند التميميين^(١). وقد ذهب المبرد إلى أن غيراً تصلح في بعض مواضع الاستثناء بإلا وأنها تتبادلان الأحكام، وقد ذكر ما جاء عن القبائل في الاستثناء المنقطع^(٢). أما الفارسي فقد ذكر أصل كليهما وأنها تتبادلان الأحكام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ (النساء ٩٥) بالرفع على البذل من القاعدتين، والجر على النعت للمؤمنين والنصب على الاستثناء المنقطع^(٣) ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الانبياء ٢٢) وذلك بإعراب "إلا الله" صفة عند سيويه، والمبرد^(٤).

مما سبق يتبين أن اعتبار الجواز وعدمه في تقرير الحكم يبين الشمولية والإحاطة بجميع الاحتمالات، وعدم إهمالهم ما جاء عن العرب، وإن كان قليلاً، كذلك أوجدت هذه العلة مرونة ودقة في المحافظة على الأصول النحوية التي يعتقدونها النحاة. فقد أجازوا الاستثناء بغير في بعض المواضع، كذلك أجازوا الوصف بإلا في بعض المواضع.

(١) معاني القرآن ١٧/١.

(٢) المقتضب ١٨٧/٤.

(٣) المقتضب في شرح الايضاح ٧٠٨/٢.

(٤) المقتضب ٤٠٨/٤-٤١٠.

– أعمال المصدر :

يعمل المصدر عمل الفعل قال الشاعر : (١)

قد كنتُ داينتُ بها حسَّاناً مخافةً الإفلاسِ والليَّاناً

وقال آخر

يُحسِّنُ يَبِيعُ الأَصْلُ والقِيَانَا

فالعامل فعل محذوف تقديره "وإن خُفَّتْ، وإن يَبِيعُ" أو مصدر محذوف، وأحَلَّ المضاف إليه محله، نحو مخافة الإفلاس ومخافة الليان، يحسن بيع الأصل ويبع القيانا(٢). وقد يذهب النحوي إلى تفضيل وجه يرى ترجيحه أفضل على وجه يقرأ به معللاً ذلك. وهذا التفضيل سمحت به علة الجواز وعدمه، التي جاءت نتيجة اختلاف اللهجات، قال الفراء في قوله تعالى : ﴿وَهُمْ مِنْ فَرْعٍ يَوْمَئِذٍ آمَنُونَ﴾ (النمل ٨٩) (٣) ، القراء يقرأونها بالإضافة، وهو يقرأ بالنصب والتنوين ﴿مِنْ فَرْعٍ يَوْمَئِذٍ﴾ وقراءة الإضافة أحب إليه، وإن كان يقرأ بالنصب، وذلك لأن الفرع معلوم، وقد عضده بنص معلوم آخر وهو قوله تعالى : ﴿لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرْعُ الْأَكْبَرُ﴾ (الانبيا ١٠٣) وهنا معرّف، وتعريفه بالإضافة لينساوى المعنيان أعجب إليه، وكلا القرائتين صواب.

وكما يعمل المصدر مضافاً نحو قوله تعالى : ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكْرِياً﴾ (مريم ٢) (٤) يعمل منوناً نحو قوله تعالى : ﴿إِلَّا قِيلاً سَلَاماً﴾ (الواقعة ٢٦) كذلك يعمل معرّفاً نحو قول الشاعر(٥)

لقد علمت أولى المغيرة أنني لحت فلم أنكلُ عن الضرب مسمعاً

(١) أراجيز روضة.

(٢) الكتاب ١٩١/١-١٩٢.

(٣) معاني القرآن ٣٠١/٢.

(٤) "قرأ الكوفيون بتنوين "فر"، وقرأ الباقون بغير تنوين، على إضافة "فرع" إلى "يوم" الكشف ١٦٩/٢.

(٥) معاني القرآن ٤٠١/٢، ٤٩١.

(٦) المقضب ١٤/١.

يتبين مما سبق أن علة الجواز وعدمه وسعت المجال لاستيعاب كلام العرب، وأحكام النحويين، كما كانت الأحكام بها مرنة مع محافظتها على الأصول النحوية وسنة القراءة

– الجواز في مذاهب النحويين الذين أخذوا به فأجازوا أو لم يجيزوا، ومرادهم من ذلك كيف استُخدم الجواز وعدمه؟ وعلام يدل ذلك؟ هل سمح بالابتعاد عن المذهب أم استخدمت أحكامه ضمن الأحكام الخاصة بالمذهب؟

١ – تقدم معمول اسم الفاعل إذا لم يكن مقترناً بأل :

لم يُجز الكسائي والفرّاء تقديم معمول اسم الفاعل إذا كان اسم الفاعل خيراً للمبتدأ الثاني، نحو قولك : زيداً جاريتك أبوها ضاربٌ، أمّا إذا كان اسم الفاعل خيراً للمبتدأ الأول، فأجاز الكسائي تقديمه، ولم يجزه الفرّاء. نحو قولك : زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً، فإذا قلت : عمراً زيدٌ ضاربٌ أبوه، فهذا جائز على مذهب الكسائي، ولا يجوز على مذهب الفرّاء. بل الجائز عنده أن تقدم معمول المبتدأ الثاني عليه وليس على الأول : وذلك بأن تقول : زيدٌ عمراً ضاربٌ أبوه، ولا يجوز أن تقول عمراً وزيدٌ ضاربٌ أبوه، وهذا لا يجوز عند الفرّاء سواء أكان معمول الثاني مفعولاً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وذلك لأن الفرّاء يعدّ معمول الثاني من صلته سواء كان مفعولاً أم شبه جملة^(١). أمّا الميرد فقد أجاز تقديم معمول اسم الفاعل على المبتدأ الأول، وذلك نحو قولك : عمراً عمّتك أبوها ناصحٌ؛ وذلك لأن الميرد لا يعدّ "ناصرحٌ بمعنى الذي نصح، بل بعدها كالفعل المضارع عملاً ومعنى، فيجوز فيه التقديم والتأخير، ورأى ثعلب أن رأي الفرّاء هو القياس^(٢)، في حين أن أبا علي الفارسي أجاز ذلك لأن المفعول يتقدم ولكنه قبحه لأن المعمول لا يقع حيث يقع العامل، وذلك من شروطهم. ولا ينفصل بين المبتدأ وخبره بأجنبي إلا في ضرورة شعرية، أمّا النشر مجال الاختيار فهو غير جائز. والفصل بين الفعل والفاعل ممتنع عنده وذلك لشدة اتصال الفعل بالفاعل، في حين أن المبتدأ والخبر قد يُحذف

(١) المسائل البصريّة ١/٥٤٥-٥٤٨.

(٢) المقتضب ٤/١٦٥.

أحدهما لدلالة الآخر عليه. وللخروج من هذا يقدر تقديم الخير كاملاً كأنك تقول :
"أبوها ضاربٌ زيداً جاريتك، وسوّغ ذلك أن الخير كاملاً بمنزلة المفرد.

وكون الخير مفرداً أصلاً وكونه جملة فرعاً، فيكون هذا ما جاز في الأصل جاز في
الفرع وبذا يقبح. ويرى الفارسي أن رأي الفرّاء ليس بقياس كما يقول ثعلب؛ وذلك لأن
اسم الفاعل، وإن كان الثاني فهو جارٍ على الأول، وعاد الضمير منه إليه، واستغنى به
كما يستغنى بفعل نفسه. وبذلك يتساويان في الإضافة إلى كل منهما وإذا تساوى بذلك
تساوى جواز التقديم على أي منها.

كما لا يرى رأي الفرّاء صواباً في منعه تقديم معمول اسم الفاعل على المبتدأ
الأول، وذلك لعدم وجود محذور كالفصل بين متصل، كما أنه يرى أن ضارباً بمنزلة
"يضرب" وليس بمنزلة "الذي يضرب"، فإذا قُدمتْ ضاربٌ أبوه على زيد فهو حسن،
ويقع العامل موقع المعمول فيه^(١).

بهذا يتبين أن الجواز وعدمه يستخدم أحياناً حسب ما يراه النحوي من صحة
معنى أو أصل نحوي لا يمكن تجاوزه. فالمعنى عند المراد في يختلف عن المعنى عند غيره من
بعض النحويين. كما يتفق الكسائي والفرّاء في عدم تجويزهم تقدم المعمول على المبتدأ
الأول ويختلفون في جواز ذلك إذا كان اسم الفاعل وسطاً؛ وذلك لأنه حين يراها المراد
جائزه، يراها الفارسي جائزة ولكنها قبيحة وعلل كل منهم ذلك بالعلة التي تخدم مذهبه في
ذلك.

فيتبين من ذلك أن استخدمهم الجواز وعدمه أحياناً يختلف من عالم إلى آخر عند
بعضهم جائزة مطلقاً كما هو الحال عند المراد في هذه المسألة، وأحياناً يتفقان على أصل
ويختلفان في فرعه كما هو الحال عند الكسائي والفرّاء وثعلب، وأخرى يكون جائزاً
ولكنه قبيح كما هو الحال عند الفارسي، وهذا يستخدم تأويل النصوص، ويعالج كلية
الأحكام ومرونتها.

(١) المسائل البصريّة ١/٥٤٥.

كما يستخدم الجواز وعدمه بدرجات حسب قوة الحكم، وهذا يختلف من نحوي إلى آخر. لقد ذكر الفارسي في قول النابغة^(١)

إني كأني لدى النعمان أخيره

أو تصبحي في الضاعن المولي

وهذا تتحكم فيه المفردة، فـ"أود" اسم فاعل لا يدل على الفعلية أي ليس بمعنى الذي فعل كما يقدر الذي يضرب في الضارب، بل هو اسم بمنزلة الدينار-والدرهم. قال الشاعر :

إن تبخلي يا جُمَل أو تعتلي أو تصبحي في الضاعن المولي

وفسره أبو عمرو : الظاعنين. وهذا يجعل استخدام اللام للدلالة الجنس، فالظاعن مفرد لكن اللام دلت على الجنس^(٢).

كما أن استخدام الجواز وعدمه يتناسب طردياً مع قوة الحكم. وقد يجوز، جائز، والأجوز، ويذكر متلازماً مع الحكم نحو الجائز الحسن أو مشيراً إليه، نحو القيح، والحسن، والجيد، والأجود.... وقد يستخدم ما يقابل الجائز نحو "الأولى" قال الشاعر :

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم

وإذا لم يحسن أن تجعل بمنزلة الذي هنا، فأولى أن لا يحسن فيه حال غياب الدليل.

- عمل اسم الفاعل إذا كان ماضياً أو مضافاً إليه :

لا يجيز النحاة إلا الكسائي وتعلب عمل اسم الفاعل إذا كان ماضياً فقد ذكر سيبويه أن اسم الفاعل الماضي لا ينون ولا يعمل البتة وذلك نحو قولك : هذا قاتل عمرو أمس، وإنما أعمل اسم الفاعل المضارع لأنه ضارع الفعل في تركيبه ومعناه، ولكن الماضي لا يضارعه^(٣)، كما منع عمله وتوينه الفرءاء^(٤) والأخفش^(٥) كما ذهب إلى ذلك

(١) ديوان النابغة ص ٤٩، الأود : جمع ودة، وهو ذو الودة.

(٢) المسائل البصرية ٧٣٨/٢-٧٤٠.

(٣) الكتاب، ١١٠.

(٤) المسائل البصرية ٤٦٦/١.

(٥) معاني القرآن ٨٣/١-٨٤.

الميرد^(١) والفراسي، كذلك اجمع النحاة على أن اسم الفاعل إذا كان مضافاً إليه لا يعمل وذلك لعدم جواز تقدم المضاف إليه على المضاف، فإذا قلت : هذا معطرٌ زيداً الدرهم أمس فإن الدرهم ينصب بمضمر يدل عليه اسم الفاعل الظاهر، كذلك إذا قلت : أنا زيداً غير ضارب، فإن ضارباً هذه لا تعمل لأنها مضاف إليه، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف، لذا لزم تقدير مضمر ينصب زيداً، وقد ذهب الميرد إلى حمل عمل اسم الفاعل في مثل هذه الحالة على المعنى فقولك : أنا زيداً غير ضارب كأنك قلت : أنا زيداً لا ضارب^(٢).

وقد يذهب النحوي^(٣) إلى تفضيل قراءة على قراءته، وذلك للمعنى أو الحجة التي تدعم هذه القراءة من ذلك تفضيل القراء للإضافة في قوله تعالى : ﴿وَهُمْ مِنْ فِرْعَ يَوْمَئِذٍ﴾ (النمل ٨٩) وذلك لأن الفزع معلوم وقد جاء في القرآن : ﴿وَلَا يَجْزِيهِمُ الْفِرْعَ الْأَكْبَرُ﴾ وهذا ينسجم مع التعريف بالإضافة.

كما أن النحاة يلجأون إلى الجواز لكثرة التخريج والتأويلات المحتملة. ومن ذلك ما ذهب إليه القراء في تخريج قوله تعالى : ﴿فَلِكُ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامٍ﴾^(٤) (البلد ١٣) إما فك رقة أو أطمع أو فك رقة أو إطعام، وبذا يكونان متجانسين وذلك لازم للعطف. ومن تخريجاتهم المتعددة. قوله تعالى : ﴿إِلَّا قِيلاً سَلَاماً﴾ (الواقعة ٢٦) وذلك بنصب السلام بالقييل، أو بكونه عطف بيان أو الا تسمع إلا الخير، والسلام الخير^(٥).
من أخذ بالجواز من النحويين ومن ذهب إلى عدمه :

من أخذ به أو ذهب إلى عدمه أو رفضه البتة، وعلام يدل ذلك؟، هل الأخذ به اعتباراً؟، مطرداً؟، هل اخترعه النحاة؟ هل جاؤوا به لتخريج بعض القراءات التي لا تتفق

(١) المقتضب ١٤٨/٤.

(٢) المسائل البصريات ٥٤١/١.

(٣) معاني القرآن ٣٠١/٢.

(٤) (وقرأ الكسائي : ﴿وَهُمْ مِنْ فِرْعَ﴾ منوناً (يومئذ) نصباً، ورويت عن نافع بالإضافة وكسر الميم، وبالإضافة وفتح الميم....) الحجة للقراء السبعة ٣٤٧/٤.

(٥) (قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (فك رقة أو أطمع).... وقرأ عاصم وناقع وحمزة فك رقة وإطعام ٤١٣/٦.

(٦) معاني القرآن ٢٦٥/٣.

و القواعد النحوية ماذا يفيد الأخذ به؟ وماذا يفيد عدمه سواء في المذهب النحوي أم العقدي؟

ذكر الزبيدي^(١) أن عيسى بن عمر الثقفي ألقى على الكسائي هذه المسألة؛ همك ما أهمك، فأخذ الكسائي يقول: يجوز كذا ويجوز كذا، فقال له عيسى: أريد كلام العرب، وهذا الذي تأتي به ليس من كلامهم. وقد علق ثعلب على ذلك قائلاً: لا أحد يستطيع أن يخطيء في هذه المسألة، لأنه كيف عرّب فهو يصيب، إنما ما يريده عيسى: هو اللفظة التي وقعت إليه، أي الرواية الصحيحة لهذه الجملة^(٢)، وكلام ثعلب هذا يدل على أن عيسى بن عمر لم يرفض الجواز أو عدمه كما يقولون، وكيف يُسوِّغ رفضه له وهو قاريء ويعلم أوجه القراءات المختلفة، كما يعلم تواترها وصحتها، وأنها جاءت على كلام العرب ولهجاتهم. بل كيف يُسوِّغ رفضه له، وهو النحوي، ولا شك أنه يعلم اختلاف لهجات العرب، وأن هذه القراءات جاءت لتسهّل عليهم. ولتحلّ المشكلة القائمة من اختلاف لهجاتهم. ومن يعلم أن عيسى بن عمر متقعر في اللغة، يُسوِّغ تشدده في طلب الرواية الصحيحة لكلام العرب.

كما أن الجواز وعدمه لم يخترعه النحاة، ولم يكن الأخذ به اعتباطاً، بل جاء في كلام العرب في اختلاف لهجاتهم، كما جاء في الكتاب العزيز، بنزوله على سبعة أحرف، والذي يبدو أن القراءة يُلتزم فيها بالرواية، ولا تخضع للقاعدة النحوية أحياناً، بل تحوّر القاعدة النحوية لتتلاءم مع الآية أو يحاول النحوي إيجاد التأويل المناسب للتلاؤم بين الآية والقاعدة النحوية.

وقد يتفق النحاة على الحكم، ولكن رواية بيت أو قراءة توجد الاختلاف بينهم، ففي الفعل المضارع بعد الواو في الواجب، يرفع الفعل المضارع، قال سييويه: "سألت الخليل عن قول الأعشى^(٣):

(١) طبقات النحويين واللغويين ٤٢.

(٢) تاريخ النحو العربي - العلة النحوية ٥٧.

(٣) ديوان الأعشى ٢٠٧.

لَقَدْ كَانَ فِي حَوَالِ نَوَاءِ تَوَيْتَهُ تَقَضِّي لَبَانَاتِي، وَيَسْتَأْمُ سَتِيمِي.

لقد كان في حولٍ ثواءٍ ثويتُهُ تُقضى لبانات ويسأمٌ سائمٌ

فرفعه وقال : لا أعرف فيه غيره؛ لأن أوّل الكلام خير وهو واجب، كأنه قال : ففي حول
تُقضى لبانات ويسأمٌ سائمٌ... (١).

أما الأخصف فقد نصبه على إضمار "أن" لأن التقضيّ اسم، وأجاز رفعه شريطة أن
يكون "تُقضى" فعلاً (٢).

كذلك المبرد ذكر أن النحويين ينشدون هذا البيت بروايتين، برفع "يسأمٌ" وذلك
بعطفها على "تُقضى" باعتبارها فعلاً، وإذا اعتبرتها "تُقضى" اسماً. فننصب "يسأمٌ" على
إضمار "أن" ليسبك من أن و الفعل مصدر فيعطف على الإسم (٣).

وكما اختلف في نحو قوله تعالى : ﴿فإنما يقول له كن فيكون﴾ (البقرة ١١٧)
بالرغم من كونها قراءة فإن الفراء لم يجزها إلا رفعاً بالرغم من أنها قرئت نصباً (٤)، وقد
ضعف الفارسي أيضاً وجه النصب، أما في قوله تعالى : ﴿فإنما قولنا لشيء إذا أردناه أن
نقول له كن فيكون﴾ (النحل ٤٠) فقد ذهب الكسائي إلى العطف على "نقول" في حين
أن الفراء ذهب إلى الرفع، وكان أحب الوجهين إليه (٥).

وقد اختلف سيبويه والمبرد في قول كعب الغنوي : (٦)

وما أنا للشيء الذي ليس ناعمي ويغضب منه صاحبي بقول

فالوجه عند سيبويه النصب. والرفع جائز حسن في حين يراه المبرد جائزاً بعيداً، ويرى أن
الوجه الرفع؛ وذلك يجعله يغضب في الصلة ليصحّ الكلام، لأنه لا يريد الغضب، ولكن ما
يوجب الغضب، والنصب عنده جائز وذلك بأن تعطفه على الشيء حيث أن الشيء
منعوتاً.

(١) الكتاب ٣٧/٣-٣٨.

(٢) معاني القرآن ٦٤/١.

(٣) المقتضب ٢٦/٢-٢٧.

(٤) قرأ ابن عامر وحده : ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ بنصب النون، وقرأ الباقون، فيكونُ) رفعاً، الحجة للقراء السبعة ٢٠٣/٢.

(٥) معاني القرآن ٧٤/١-٧٥.

(٦) الكتاب ٤٦/٣.

(٧) المقتضب ١٩/٢.

ويبدو أن سيويه قد قدّم ما سمعه من العرب على الجوازات الأخرى للنصب، في حين أن المبرد قدّم ما يراه وجهاً على رواية البيت.
وبذلك تبدو جرأة بعض النحاة على الشاهد الشعري أو القراءة لتوجيه اختياراتهم، كل ذلك أذن لهم به الجواز وعدمه.

– عدم جواز النصب في حال الفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا لم يكن اسم الفاعل أو المصدر متوناً إلا في الشعر.

ذهب سيويه إلى أنه لا يجوز النصب إذا فصل بين المضاف والمضاف إليه، وكان اسم الفاعل غير منون إلا في ضرورة شعر^(١)، نحو قول الشماخ :
رب ابن عم لسليمي مشمعل^(٢) طبّاخ ساعات الكرى زاد الكسيل^(٣)
وكما قال الأخطل :^(٤)

وكرار^(٥) خلف المبحرين جواده إذا لم يحام دون أنثى حليلها^(٦)

فإذا نونت اسم الفاعل، صار بمنزلة الفعل ونصب به^(٧). أما الكسائي فقد بين أن النصب هو الأولى إذا فصل بين المضاف والمضاف إليه بصفة^(٨) ولم ينون نحو قولك : هو ضارب في غير شيء أخاه لتوهم التنوين في حال الفصل بينهما، وأما قول من قال : "مخلف وعده مرسله" (ابراهيم ٤٧) و﴿زَيْنَ لِكْثِيرٍ مِنَ النَّاسِ قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ (الأنعام ١٣٧) ليس بشيء.

في حين أن الفراء لا يجيزه، وقد ذكر أن هناك من ينشد قول الشاعر :

فرجحتها متمكناً زجّ القلوص أبي مزاده

قال عنه أنه باطل، والصواب

(١) سيويه ١٧٦-١٧٧.

(٢) ديوان الشماخ ص ١٠٩.

(٣) ديوان الأخطل ص ٢٩٢ : وكرار خلف المرحقين جواده حفاظاً إذا لم يحم أنثى حليلها.

(٤) الكتاب ص ١٧٦-١٧٧.

(٥) معاني القرآن ٢/٧٩-٨١.

(٦) الصفة : شبه الجملة في اصطلاح الكوفيين.

ويرى الفراء أن الإضافة تجوز إذا كان المعمولان شيئين مختلفين نحو قولك :
كسوتك الثوب، فتقول : هو كاسي عبدالله ثوباً، وتقول هو كاسي الثوب عبدالله^(١).
قال الشاعر :

ترى الثورَ فيها مُدخِلَ الظلِّ رأسه وسائرة بادٍ إلى الشمس أجمع
وقال آخر :

فرشني بخير لا أكونن ومِدحتي كناحت يوم صخرةً بعسيل

ولا يحسن إذا كان لازماً، كأن تقول : أنت صاحبُ اليوم ألف دينار. ثم قال :
إذا اعترضت صفة بين خافض وما خفض جاز إضافته، نحو قولك : هذا ضارب في الدار
أخيه، ولا يجوز إلا في الشعر، نحو قول الشاعر :

موخرٌ عن أنيابه جلد رأسه لهن كاشباه الزجاجُ فرُوج

فتجد التناقض في كلامه، كيف جوز في الكلام؟ ثم نفى تجويزه إلا في الشعر.
كما أن الأخفش ذكر أنه لا بد من الإضافة إلى الأول ونصب الثاني وذلك لخلو
الأول من التعريف والتنوين وذلك نحو قوله تعالى : ﴿مخلف وعده رسله﴾ (إبراهيم ٤٧)
ولا يجوز أن يضيف إلى آخر كأن تقول : (مخلف وعده رُسُلُه) (٢).

(١) معاني القرآن ٢/٧٩-٨١.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٧٧.

الفصل الثالث

قيصر أنظمة الجواز ومخاطمه

أ- قيم الأحكام التي لزمتم عن الجواز وعدمه

لزم عن الجواز وعدمه أحكام مختلفة، فما قيمة هذه الأحكام؟ ما قيمتها في تفسير النصوص؟ هل انسحمت هذه مع الأحرف السبعة التي أنعم بها على هذه الأمة، والتي جاءت لتستوعب اختلاف اللهجات؟ وهل جاءت مليية اختلاف ثقافة العلماء وتفاوت آرائهم وقدراتهم في نفس الحقبة الزمنية، واختلاف الحقب؟ كيف أثرت في توجيه النص؟ وكيف أثر بها مذهب العالم ومعتقده في توجيه النص؟

هذا يتضح من المسائل التالية :

- الفعل المضارع بعد الفاء السببية :

تأتي الفاء السببية في جواب الطلب (الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي) والنفي. وفي هذه الأحوال ينصب الفعل المضارع على إضمار "أن" عند البصريين، وعلى الصرف عند الكوفيين، ويكون الناصب الفاء عند الجرمي^(١). وقد يرفع ما بعدها على الاستئناف أو القطع، وكل من النصب والرفع يشتمل على عدة معاني. وكل ذلك ناجم عن عدم جواز إظهار أن. فإذا قلت : ما تأتينا فحدثنا فهي على إضمار أن تحتل المعاني التالية :

١- ما تأتينا فكيف تحدثنا، أوي لو أتيتنا لحدثتنا.

٢- منك إتيان كثير ولكن لا حديث : أي تأتي ولكن ليس محدثاً^(٢).

١. الجواز وعدمه والضرورة الشعرية :

تسمح لأحكام التي لزمتم عن الجواز بإيجاد تخريج لحالات الضرورة والتي تكون

بخلاف الباب. قال الشاعر :

سأترك منزلي لني تميم
والحقُّ بالحجازِ فأسترجحا

وقال الأعشى :^(٣)

(١) الانصاف في سائل الخلاف ٢/٥٥٧-٥٥٩.

(٢) الكتاب ٢٨/٣.

تُمت لا تجزونني عند ذاكم ولكن سيحزبني الإله فيعقبها

وقال طرفة: (١)

لنا هَضْبَةٌ لا يدخل الذلُّ وسطها ويأوي إليها المستجير فيُعصما

وهذا ضعيف في الكلام. وضمنت أحكام الجواز وعدمه للشعر سلامته من الكسر، وذلك

نحو قول الشاعر: (٢)

ومن يغترب عن قومه لا يزلُّ يرى مصارعَ مظلومٍ مجرأً ومسحبا

وتذفنُ منه الصالحات وإن يُسيء يكن ما أساء النار في رأس كبكبا

فهذا البيت يقرأ رفعا ونصبا. والوجه فيه الجزم، ولكن الجزم يكسر البيت.

ورخص الجواز وعدمه مخالفة القاعدة في الضرورة.

"فأستريحا" ليست جواباً لطلب، فالكلام قبلها خبرياً، لكنه تجاوز القاعدة ورخص النصب

على إضمار "أن" ليعطف على ما نوى فيه الاسم. ونحو ذلك قول الشاعر:

لنا هضبة لا ينزل الذلُّ وسطها ويأوي إليها المستجير فيُعصما

قال عنه المبرد: إنه رديء، ويروى ليعصما، وبذا يخرج من دائرة الضرورة، وهو الوجه

الجيد.

٢- الجواز وعدمه والمعتد :

قد يختلف العلماء وإن كانوا من مذهب واحد في الجواز وعدمه، وكلُّ له تخريجه.

وقد تُملي ثقافة العالم أو معتقده التخريج، فهذا الكسائي لا يميز الرفع في قوله تعالى :

﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (النمل)، بل يذهب إلى العطف على

"نقول" ويُفسر ذلك بأن الكينونة تعقب القول مباشرة، دون معالجة أو تعب. أمّا الفراء

فقد ذكر أن أكثر القراء على رفعهما -أي هذه الآية، والآية الثانية والثمانون من سورة

(٢) ديوان الأعشى ص ٢٠٧.

هنالك لا تجزونني عند ذاكم ولكن سيحزبني الإله فيعقبها.

(١) ديوان طرفه. ص ٢٢٢.

(٢) ديوان الأعشى ص ٨.

يس- والرفع عنده صواب وهو أحب الوجهين إليه، وذلك لأنه يرى أن الكلام قد تم بقوله: "إذا أردناه أن نقول له كن" ثم استأنف الكلام وقال: فسيكون ما أراد الله^(١). وقد يلجأ العالم إلى تضييف قراءة؛ وذلك ربما لإقامة الحجة لمعتقده، فقد ضعف الفارسي قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿... كن فيكون﴾ (البقرة ١١٧) وقال: إن القول مجاز وليس حقيقة، وإن (كن) وإن كان يلفظ الأمر إلا أن المراد منه الخير، وقد أقام على ذلك الحجج، وأن المعنى المراد من ذلك أنه يكون فيكون، أي يكون بتكوينه أي بإحداثه وليس على خلاف ذلك^(٢).

٣- أحكام الجواز وعدمه والقراءات :

جاءت أحكام الجواز مُلبية للقراءات، والتي جاءت لتستوعب لهجات العرب وتوسع على الأمة، وذلك نحو قوله تعالى ﴿يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا﴾ (الأنعام ٢٧) هي في قراءة عبدالله بن مسعود بالقاء، فمن قرأها بالقاء جوز النصب على الجواب، والرفع على الاستئناف، وهي في قراءة الفراء بالواو، وهو يرى أن الرفع في قراءته أجود من النصب، والنصب جائز على الصرف^(٣). وذلك أن المعنى في حال الرفع: أخبر عنهم أنهم لا يكذبون، أي ونحن لا نكذب، ولم يتمنوا أن لا يكذبون، لأنهم عاينوا الحقيقة، أما في حال النصب فهو جائز على الصرف، أي يكون جواباً للتمني.

٤- أحكام الجواز وعدمه والتفسير :

وتتعدد الأحكام الناجمة عن الجواز وعدمه يمكن توجيه النص حسب ما يراه المفسر صواباً بحيث لا يخالف النص ولا يعمد رأيه إزاء النص ما دام هناك عدة قراءات يلزم عنها عدة أحكام، وكلها آيلٌ عن الجواز وعدمه. قال تعالى^(٤) ﴿إن يشأ يسكن الريح فيظللن

(١) معاني القرآن ٧٤/١-٧٥: جامع لأحكام القرآن ٦٠/١٥.

(٢) الحجة للقراء السبعة ٢٠٣/٢-٢٠٩.

(٣) معاني القرآن ٢٧٦/١.

(٤) معاني القرآن ٥٩/١-٦٠.

رواكد على ظهره... أو يوبقهن ويعف عن كثير ... ويعلم الذين ﴿ (الشورى ٣٣، ٣٤، ٣٥) فالنصب على الجواب جائز والجزم على العطف جائز، والرفع على الابتداء جائز. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله، فيغفر لمن يشاء﴾ (البقرة ٢٨٢) فالجزم على العطف، والرفع على الابتداء، والنصب على إضمار أن، وكل ذلك جائز وهو من كلام العرب (١).

٥- احكام الجواز تمييز بالدقة والشمول :

تميزت الأحكام الناجمة عن الجواز وعدمه بالدقة والشمولية واستيعاب المختلف عن القاعدة فهي لم تترك شيئاً، وفي الحين ذاته راعت الأصول النحوية، قال تعالى: ﴿من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له﴾* (البقرة ٢٤٥) تقرأ "يضاعفه" رفعاً ونصباً، فالرفع عطفاً على صلة الذي والنصب على جواب الاستفهام، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي فتكون من الظالمين﴾ (الانعام ٥٢) بالنصب على الجواب والرفع على الاستئناف، ونحو ذلك :

فقلت له صوب ولا تجهده
فيدرك من أخرى القطاة فتزق

جاء في "يذكر" النصب والجزم. كما أن تفاوت الأحكام النحوية الناجمة عن الجواز وعدمه استوعب جميع ما جاء عن العرب. قال الأخفش: "وقد يجوز، إذا حسن أن تجرى الآخر على الأول، أن تجعله مثله، نحو قوله تعالى: ﴿ودوا لو تدهس فيدهنون﴾ (القلم ٩)، ونحو ذلك ﴿ود الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون﴾ (النساء ١٠٢) أي ودوا لو تغفلون، ولو يميلون، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ولا يؤذون لهم فيعتذرون﴾ (المرسلات ٣٦) أي لا يؤذون لهم ولا يعتذرون. فهذا حكم ضعيف مشروط ساعده في قراءة، ونحو قوله تعالى: ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم

* (قرأ نافع وابن عامر : (ويعلم الذين يرفع الميم. وقرأ الباقون) : (ويعلم الذين نصباً) الحجة للقراء السبعة ١٣٠/٦.

(١) معاني القرآن ٥٩/١-٦٠.

* (قرأ ابن عامر) (يضاعفه) بغير ألف مشدداً، ... وواقعه عاصم ... وكان أبو عمرو لا تسقط الألف إلا في سورة الأحزاب قوله :

(يضعف لما العذاب فإنه بغير ألف. وقرأ نافع وحمزة والكسائي ذلك كله بالألف ورفع التاء) الحجة للقراء السبعة ٣٤٤/٢.

** ديوان اسرى القيس : فقلت له صوب ولا تجهده فيذكر من أعلى القطاة فراق.

به الله فيغفر لمن يشاء» (البقرة ٢٨٤) فقد قرئت هذه الآية على ثلاثة أوجه رفعاً وجرماً ونصباً ولكن النصب قبيح، وذلك لعدم وقوع المحاسبة إلا بوقوع الفعل المبنية عليه وهو فعل الشرط (١).

أما ابن جني (٢) فقد بين أن الفعل المضارع بعد الفاء إذا كانت جواباً للطلب أو النفي ينصب بأن مضمرة ولا يجوز إظهارها، وذلك لأن إظهارها أصل مرفوض وبذا يكون الحكم الناجم عن عدم الجواز قد حافظ على أصل من أصول العربية. وكذلك عندما لا يتشاكل المبنى أو المعنى فإننا نضمّر أن؛ وذلك لانتفاء شرط العطف وهو التشاكل وذلك نحو قولك : فأنت منا تحدثنا. فما قبل الفاء اسم وهو لا يشاكل ما بعدها. ونحو ذلك قول الشاعر :

ما أنت من قيس فتجّ دونها ولا من تميم في اللها والغلاصم (٣)
نصّب على الجواب وذلك باضمار "أن"، أو رفع على القطع، ونحو ذلك : ما أتينا
فتحدثنا ينصب على إضمار "أن"، ويرفع على الاستئناف، أو يرفع على العطف على
موضع أتينا. ونحو قول الفرزدق :

وما قام منا قائم في ندينا فينطق إلا بالتي هي أعرف
ونحو قول الشاعر (٤) :

ألم تسأل فتخبرك الرسوم على فرتاج، والطلل القديم
بالنصب، والجرم عطفاً على ما قبله. ونحو ذلك قوله تعالى : ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً
فَيَسْحَقَكُم بِعَذَابٍ﴾ (طه ٦). أما معنى الرفع فهو على العطف : ما تأتينا وما تحدثنا، أو
القطع والاستئناف، وذلك عندما يتماثل المبنى.

(١) معاني القرآن : ٥٩/١ .

(٢) اللمع في العربية ١١٠ .

* ديوان الفرزدق ٣٨٤/٢ فما أنت من قيس فتجّ دونها ولا من تميم في الرؤوس الأعظم.

(٣) الغلاصم : جمع غلصمة بالفتح، وهي رأس الخلقوم.

** ديوان الفرزدق ٧٨/٢ .

(٤) الكتاب : هامش ٣٤/١ البيت الخمسين.

وهذا ضعيف في الكلام.

أقام على ذلك الحجج، وأن المعنى المراد من ذلك أن يكون فيكون، أي يكون بتكوينه أي بإحداثه وليس على خلاف ذلك.

الفرق بين هذه العلة وغيرها من العلل في الحكم النحوي

يتميز الحكم النحوي بالعموم والاقناع والضبط، وربما كانت العلل سبب هذه الصفات، ولكن كل علة تختلف عما سواها في الحكم النحوي. فمنها ما توجيه أي متى وجدت فلا بد للحكم أن يوجد، ومنها ما يبيزه، أي وجودها مناسب للحكم ويوصل إليه، ومنها ما يمنعه وذلك لإخلاله بمعنى أو مبنى أو اصل كعلة عدم الجواز ومنها ما يوثق عرى الأحكام بعضها ببعض كعلة النظير، ومنها ما يضعفه كعلة عدم المشاكلة، ومنها ما يؤثر في الحكم كعلة الوجوب تؤثر في الحكم أي تناسبه ومتى وجدت الحكم أي تؤثر في الحكم وتلزمه ولقد قارن بين علت الوجوب وعلتي الجواز وعدمه، في حين أن علة عدم الجواز تمنع حدوث الحكم، أما علة الجواز فإنها ينتج عنها الأحكام المختلفة من الحسن إلى القبيح إلى الضعيف، وهذه الأحكام تتفاوت في الجودة، كما أنها تسبب الحكم ولا توجهه، فللقاريء الخيار بالأخذ به أو تركه. ويبدو أن هذه العلل تكثر عند أصحاب المذهب البصري، أما عند الكوفيين فهي ضئيلة. والأمثلة التالية توضح ذلك : إظهار "أن" بعد الفاء السببية في جواب الطلب أو النفي :

فقد جاء في إضمار أن بعد التاء السببية في جواب الطلب أو النفي أنه لا يجوز إظهار أن^(١) وذلك لأن إضمارها يؤدي إلى عدة معاني وشبه إضمارها بالإضمار في لا يكون حين استخدامها في الاستثناء، وذلك أن الاستثناء لا يكون فيها إلا إذا اضمّرت، وعندما تضم بعد الفاء السببية تصبح أن المضمرة وما بعدها مؤولين بمصدر معطوف على مصدر في النية وذلك نظير ما جاء عن العرب.

قال الفرزدق :

(١) اللع في العربية ١١٠/١-١١١.

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا بين غرابها

وقول زهير :

بدا لي أني لست مُذركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جاثياً

وعلل سيبويه ذلك بأنهم يستعملون الباء في الأول ولا تغير المعنى، واستعمالها في الأول لازم و نووها في الآخر حتى كأنهم تكلموا بها. لكن أليس استخدامها يزيد المعنى تركيداً؟^(١)

ومثل ذلك قول الفرزدق :

وما زرت سلمى أن تكون حبيبةً إليّ ولا دينٍ بها أنا طالبه

جرّه لتوقعه اللام في أن، من ثم تكون اللام لازمه في دينٍ^(٢).

وتنصب المضارع^(٣) بعد الفاء السببية إذا كان بعدها لا يشاكل ما قبلها، كأن يكون ما قبلها اسماً أو فعلاً ماضياً، أو ترفعه على الاستئناف، ولا يجوز عطفه على ما قبله وذلك نحو قولك ما أنت منا فتنصرنا، فلا يجوز عطفه على ما قبلها، فهذه الجملة لا تعني ما أنت منا وما تنصرنا وذلك لعدم مشاكلة ما بعد الفاء مبني ومعنى ما قبلها؛ لذلك كان النصب على إضمار "أن" ليتؤول بالمصدر فيعطف على ما قبل الفاء، أو الرفع على الاستئناف ومثل ذلك قول الشاعر : الفرزدق

ما أنت من قيس فتتجّ دونها ولا من تميم في الله والغلاصم

وتكون المشاركة بين الأول والآخر في الحكم في الطلب والنفي إذا كان الفعل المضارع قبل الفاء وبعدها متشاكلين نحو قولك : ما تأتي فتحدثني فهذا يعني : ما تأتيني وما تحدثني، وإن شئت رفعت على الاستئناف ويكون المعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا قال بعض الحارثيين :

غير أنا لم تأتنا بيقينٍ فُرجي ونُكثير التأميلا

أي فنحن نرجي أي ضمير مبني على الضم في موضع مبتدأ.

(١) الكتاب ٢٨/٣-٢٩.

(٢) الكتاب ٣٣/٣.

وإن شئت نَصَبُ على إضمار أن وذلك يعني ما تأتيني فكيف تحدثني، أي لو أتيتني
لحدثني أو منك إتيان كثير، لكن ليس منك حديث. وقد جاء في النص العزيز قوله
عز وجل: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فِيموتوا﴾ (فاطر ٣٦) والمعنى لا تقضي عليهم فكيف
يموتون. وجاء رفعاً قوله عز وجل: ﴿هذا يوم لا ينطقون، ولا يؤذن لهم فيعتذرون﴾
(المرسلات ٣٦) أشرك في الحكم أي: لا يؤذن لهم فلا يعتذرون^(١).

والذي دفعهم إلى اختيار النصب عدم المشاكلة، وذلك إذا لم يكن الفعلان ما قبل
الفاء وبعدها مضارعين، أو كان قبلها اسماً وما بعدها فعلاً، كأن تقول: ما أتينا فتحدثنا،
وذلك لأن الوجه عندهم أن تقول: ما أتينا فتحدثنا، ومن رفع فعلى موضع (أتينا)،
وذلك لأن الماضي بعد ما في موضع رفع فقد أضمرنا أن بعد الفاء، وذلك لعدم جواز
عطف الفعل على الاسم، وبالإضمار يؤول المصدر من "أن والفعل" يعطف على ما قبل
الفاء.

ومن هذه العلة المشابهة، وتأتي هذه العلة للتفسير وتدعيم الأحكام وتوثيق
عراها. وذلك أن ما ينصب بعد الفاء على إضمار "أن" قد ينصب على غير معنى وهذا.
يشبه ارتفاع الفعل في حال تَضَمُّنُه معنى اليمين كغيره من الأفعال التي لا تتضمن ذلك
المعنى. فالفعل يعلم الله مرتفع وهو يتضمن معنى اليمين، وهذا يشبه يذهب زيد، "وعلم
الله مبني" وهو يتضمن معنى اليمين، وهذا يشبه ذهب زيد، ومن عادة العرب أنها إذا
أخذت حكماً من مفردة وأعطته لأخرى أن تأخذ من المعطى لها وتعطيه لتلك الماخوذ
منها؛ وذلك لتقوية عرى الأحكام وتوثيق ما بينها^(٢).

وتكاد علتنا الوجوب والجواز تستأثران بالأحكام النحوية عند الفراء، ويندر وجود
العلل الأخرى، فجواب الطلب ينصب ويرفع، وقليلاً ما يورد علة تفسر ذلك، قال
الشاعر:

يا ناق سيرى عنقاً فسيحاً إلى سليمان فسئريحا

(١) الكتاب ٣٠/٣-٣٣.

(٢) الخصائص ٦٤/١.

يجوز في جواب الأمر النصب على الجواب، والرفع على الاستئناف حسن، وهذه العلة أفضت إلى حكمي الرفع والنصب، وحسنت الرفع على الاستئناف^(١). قال تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ﴾ (الأنعام ٢٧) وقراءة أخرى ﴿فَلَا نَكْذِبُ﴾ يجوز فيها الرفع على الاستئناف، أي: فلسنا نكذب، والنصب على الجواب، أو كما يقول: على الصرف، وتفضيل الفراء الرفع^(٢)، وربما كان ذلك للمعنى الذي أرتآه وذلك ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ فَلَسْنَا نَكْذِبُ﴾ أي هم لا يكذبون الآن بعد أن عاينوا الحقيقة. في حين أنه في حال النصب على الجواب ياليتنا نرد غير مكذبين بآيات ربنا. أي نفروا عن أنفسهم الكذب دائماً في الحالة الأولى فتبين لهم الحق بالمعينة. وقال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾ (البقرة ٢٤٥) بالرفع عطفاً على "يقرض" وبالنصب جواباً للاستفهام. وقوله تعالى^(٣): ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (أسباب السماوات فأطلع) بالرفع عطفاً على "أبلغ" وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا﴾ بالزمر عطفاً على تقربا، وبالنصب على الجواب، ونحو ذلك قول امرئ القيس:

فقلت له صوب ولا تجهده فيذكر من أخرى القطاة فتترلق

والذي جَوَزَ النصب هنا عدم المشاكلة، فالفعل "يذكر" معرب، "تجهده" مبني لاتصاله بنون التوكيد، ونحو ذلك مما يجوز فيه الرفع والنصب قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَحُلَّ عَلَيْكُمْ غَضِي﴾ (طه ٨١). ﴿وَلَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَقَكُم بِعَذَابٍ﴾ (طه ٦١) ﴿وَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُواهَا كَالْمُلْقَةِ﴾ (النساء ٢٩) وقد علل الفراء ذلك بأنه "... فلما عطف على غير ما يشاكله وكان في أول حادث لا يصلح في النصب وجوز في يذكر من أخرى القطاة فتترلق" لأنهما فعلان مستقبلان وهذا يعني أنهما متشاكلان. وقال (وهذا شاكل بعضه لبعض". فيكون بذلك أثبت التشاكل من جهة، ونفى عنه التشاكل من جهة أخرى وبذلك جاز فيه النصب والجزم^(٤).

(١) معاني القرآن ٧٩/٢.

(٢) معاني لقرآن ٢٧٦/١.

(٣) معاني القرآن ١٥٧/١.

(٤) معاني القرآن ٩/١.

وعندما ينوون ما قبل الفاء إسما فإنهم يضمرون بعدها أن لينسبك المصدر وذلك ليحدث التشاكل ويصح العطف بينهما نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ... فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (الأنعام ٥٢) تحتل النصب على الصرف والرفع على الاستئناف. وأما قوله تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ﴾ (الأنعام ٥٢) فليس في إعراب تطردهم ﴿إلا النصب لأنها معطوفة على غير ما يشاكلها وهو قوله: "تطردهم"، ونحوه إذا كان فعلاً ماضياً نحو ما أتيتنا فتحدثنا.

في حين أن الرفع واجب في غير الجواب، أي في الحدث الواقع، أي عندما يكون الكلام خبراً وليس طلباً أو نفياً نحو قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ﴾ (ابراهيم ٤٤)، "فيقول" مرفوعة بالعطف على يأتيهم وذلك لتوفر شرط العطف وليس هناك آراء أخرى تُرجح (١).

(١) معاني القرآن ٩/١.

الجزء	الصفحة	النص	الجواز	عدمه	علل أخرى
٢	٣١١-٣١٢	ولو كان هذا بمنزلة أتاني القوم لما <u>جاز</u> أن تقول ما أتاني أحد.		كما أنه لا يجوز أتاني أحد	
٢	٣١٢	وأن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت: ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيداً.	جائز حسن		
٢	٣١٢	وإن شئت رفعت عربي.	إن شئت		
٢	٣١٣	وكذلك ما اظن أحداً يقول ذلك إلا زيداً. وإن رفعت فجائز حسن وكذلك ما علمت أحداً يقول ذلك إلا زيداً، وإن شئت رفعت.	فجائز حسن		
٢	٣١٣	وقد يجوز ما اظن أحداً فيها إلا زيد، ولا أحد منهم اتخذت عنده يداً إلا زيد، على قوله: "إلا كواكبها".	قد يجوز		
٢	٣١٧	وتقول: ما فيها إلا زيد، وما علمت أن فيها إلا زيداً. فإن قلبته فجعلته بلى أن وما في لغة أهل الحجاز قبح ولم يجوز، لأنهما ليسا بفعل فيحتمل قلبهما كما لم يجوز فيهما التقديم والتأخير ولم يجوز ما أنت إلا ذاهبا، ولكنه لما طال الكلام قوي واحتمل ذلك، كأشياء، تجوز في الكلام إذا طال وتزداد حسناً.		عدم الجواز قبح	
		وتقول: إن أحداً لا يقول ذلك، وهو ضعيف حيث، لأن أحداً لا يستعمل في الواجب، وإنما تقيت بعد أن أوجبت، ...، كما جاز في كلامهم: قد عرفت زيد أبو من هو، حيث كان معناه أبو من زيد. فمن أجاز هذا قال: إن أحداً لا يقول هذا إلا زيداً، كما أنه يقول على الجواز: رأيت أحداً لا يقول ذلك إلا زيداً، ...، وإن شئت قلت إلا زيد.			لم يجوز
٢	٣١٨	فحملته على يقول، كما جاز فجواز الاستثناء أن يكون بدلاً من الابتداء، حين وقع منفياً ولا يجوز أن يكون الاستثناء أولاً ...، وجاز أن يحمل على أن هاهنا.	الجواز	جاز	جاز
			جاز	لا يجوز	
			جاز	الحمل على المعنى	

الجزء	الصفحة	النص	الجواز	عدمه	علل أخرى
٢	٣١٩	وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحُمل على معنى ولكن، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم.		الحمل على المعنى	
		ولكنه ذكر أحداً مؤكداً لأن يُعلم أن ليس فيها آدمي.		المشابهة(ك)	
				توكيد	
٢	٣٢٠	وإن شئت جعلته إنسانها.	إن شئت		
٢	٣٢٢	وإن شئت كان على الوجه الثاني فسرتَه في الحمار أول مرة.	إن شئت		
٢	٣٢٣ كما جعلوا اتباع الظن علمهم. وإن شئت	إن شئت		
٢	٣٢٦	ولولا ما لم يجوز الفعل بعد إلا في (ذا) الوضع كما لا يجوز بعد "ما" أحسن بغير ما.		لم يجوز	لا يجوز
٢	٣٣١ وإنما جاز ما أتاني القوم إلا أبوك لأنه يحسن لك أن تقول : ما أتاني إلا أبوك ولا يجوز أن تقول : ما أتاني إلا زيداً وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل، وإنما يجوز ذلك صفة.	جاز		
٢	٢٣٤	ولا يجوز أن تقول : ما أتاني إلا زيداً وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل، وإنما يجوز ذلك صفة	يجوز		لا يجوز
٢	٣٣٥	ولا يجوز رفع زيد على إلا أن يكون، لأنك لا تضمّر الاسم الذي هذا من تمامه، لأن "أن" يكون اسماً.			لا يجوز
٢	٣٣٥	فلما لم يكن وجه الكلام هذا جملة على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى.	قد يجوز		
٢	٣٣٦ وما وردت بأحد إلا عمرو وخير من فريدي، كان الرفع والجر جائزين.	الرفع والجر جائزان		
٢	٣٣٨ كأنه قال : المعصي أمرٌ مضيئاً، كما جاز فيها رجلٌ قائماً.	جاز		
٢	٣٣٨، ولا يجوز الرفع في عمرو، من قبل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى.			لا يجوز
٢	٣٤٠	وقد يجوز أن يكون غير زيد على الغلط والنسيان، كما يجوز أن تقول رأيت زيداً عمراً، لأنه إنما أراد عمراً فحسي نتلراك.	قد يجوز		لا يجوز

الجزء	الصفحة	النص	الجواز	عدمه	علل أخرى
٢	٣٤٢	ولو قال : مررت بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم، <u>جواز</u> أن يكون قد مر بناسٍ آخرين هم خيرٌ من زيد، فإنما قال: ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ من ليخير أنه لم يمر بأحدٍ يفضل زيداً.	جواز		
٢	٣٤٣	وكلُّ موضعٍ <u>جواز</u> فيه الاستثناء <u>بالأجواز</u> بغير، وجرى مجرى الاسم الذي بعد <u>إلا</u> ، لأنه اسم بمنزلة وفيه معنى <u>إلا</u> ولو <u>جواز</u> أن تقول : أتاني القوم زيداً، تريد الاستثناء ولا تذكر <u>إلا</u> لما كان <u>إلا</u> نصباً	جواز		
٢	٣٤٣	ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذي يبدأ بعد <u>إلا</u> ، وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى <u>إلا</u> مبتدأ.		لا يجوز	
٢	٣٤٣ إلا نرى أنه لو قال: أتاني غير عمرو كان قد أنه لم يأته وإن كان قد يستقيم آخر يستقيم أن يكون قد أتاه.		الاستثناء	
٢	٣٤٤	زعم الخليل رحمه الله ويونس جميعاً أنه <u>يجوز</u> : ما أتاني غير زيدٍ وعمرو. فالوجه الجر. وذلك أن غير زيد في موضع <u>إلا</u> زيدٌ وفي معناه، فحملوه على الموضع كما قال :		الخمل على الموضع	
		فلسنا بالجبال ولا الحديد فلما كان في موضع <u>إلا</u> زيدٌ وكان معناه كمعناه، حملوه على الموضع.			
٢	٣٤٥ وذلك قولك : "ليس غيرٌ" "وليس إلا"، كأنه قال: ليس إذاك وليس غيرُ ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب مما يعني.		علة تخفيف	

المقتضب : الاستثناء

الجزء	الصفحة	النص	الجواز	عدمه	علل أخرى
٤	٣٨٩	وإنما احتجت إلى النفي والاستثناء، لأنك إذ قلت : جاءني زيد-فقد يجوز أن يكون معه غيره.		لم يجوز	
٤	٣٩٥	لو قلت : جاءني اخوتك إلا زيداً-لم يجوز إلا النصب لأنك لو حذفته الإخوة بطل الكلام.			
٤	٣٩٦ ويجوز النصب على غير هذا الوجه.	يجوز		

الجزء	الصفحة	النص	الجواز	عدمه	علل أخرى
٤	٣٩٦ <u>جوز</u> <u>النصب</u> على قوله : (فأسر بأهلك إلا امرأتك فلا يجوز إلا <u>النصب</u> على هذا القول لفساد البدل لو قيل : أسر إلا بامرأتك لم يجوز. وإنما باب.		لم يجوز	
٤	٣٩٦	الاستثناء - إذا استغنى الفعل بفاعله، أو الابتداء بخبره - <u>النصب</u> إلا أن يصلح البدل فيكون أجود، <u>والنصب</u> على حاله في <u>الجواز</u> .		استغنى	
٤	٣٩٦ كما <u>يجوز</u> فيما صلح له البدل <u>النصب</u> على الاستثناء			
٤	٣٩٧	... لأنه ليس قبل ما تبدله منه فصار الوجه الذي كان يصلح على <u>الجاز لا يجوز</u> . هنا غيره.		لا يجوز	
٤	٣٩٧	وذلك أنك كنت تقول ما جاءني أحد إلا زيد، <u>وتجيز</u> ما جاءني أحد إلا زيداً.	تجوز		
٤	٣٩٧	ويجوز جاءني رجل طريفاً.	تجوز		
٤	٣٩٧	فصار الذي كان هناك مجازاً لا <u>يجوز</u> غيره		لا يجوز	
٤	٣٩٨	وإن شئت قلت: من لي إلا أبوك صديقاً.	إن شئت		
٤	٣٩٩	وكان البدل يبطل البدل منه لم <u>يجز</u> أن تقول : زيد مررت به أبي عبد الله.		لم يجوز	
٤	٣٩٩	والنعت فضله <u>يجوز</u> حذفها.		يجوز	
٤	٤٠٠	وإن شئت خفضت زيداً فأبدلته من الهاء التي عنده؛ لأن المعنى : ما اتخذت يداً عند أحد منهم كريم إلا عند زيد.	إن شئت		
٤	٤٠٢	تقول : ما ظننت أحد يقول ذلك إلا زيداً، وإن شئت قلت: إلا. أمّا <u>النصب</u> فعلى البدل من أحد وإن شئت فعلى أصل الاستثناء.			
٤	٤٠٣	ومثل ذلك : ما علمت أحداً دخل الدار إلا زيداً، وإلا زيداً إن شئت على ما تقدم من قولنا.	إن شئت		
٤	٤٠٦	تقول : ما جاءني إلا زيداً قومك، وما جاءني إلا زيداً أحد، ولا <u>يجوز</u> : ما علمت أن إلا زيداً أحداً في الدار.			
٤	٤٠٦	إلا أن (ليس) <u>يجوز</u> أن تنصب بها ما بعد (إلا) لأنها فعل.		لا يجوز	

الجزء	الصفحة	النص	الجواز	عدمه	علل أخرى
٤	٤٠٦	ولو قلت : ما إلا زيداً فيها أحد لم يجوز، لأن (ما) ليست بفعل.	لم يجوز		
٤	٤٠٦	فأما قوله جلّ ذكر : (ما كان حجّتهم إلا أن قالوا فالوجه نصب (حجّتهم) لأنه ذكر الفعل والوجه الآخر أعنى رفع حجّتهم - لأن الحجّة هي القول في المعنى.	الوجه نصب ورالرفع جيد.		
٤	٤١٣	وأما الأول فقد يجوز فيه الرفع، وهو قول بني تميم.	قد يجوز		
٤	٤١٦	التحويون يجوزون الرفع في مثل هذا من الكلام، ولا يجوزونه في القرآن لتلا يغيّر خط المصحف.		ولا يجوزونه	
٤	٤٢٠ وذلك قولك : ما جاءني رجل فيجوز أن تعني رجلاً واحداً.	يجوز		
٤	٤٢٠	... ولو وضعت في موضع هذا المنكور معروفاً - لم يجوز لو قلت : ما جاءني من عبداً لله - كان محالاً، لأنه معروف بعينه فلا يشيع في الجنس.	لم يجوز		
٤	٤٢١	وعلى هذا ينشد هذا الشعر، وليس يجوز غيره.		ليس يجوز	
٤	٤٢٢	واعلم أن كل موضع جاز أن تستثنى فيه ب(إلا) جاز الاستثناء فيه بغير.	جاز		
٤	٤٢٤	... وإن شئت قلت : إلا زيداً إلا عمرو.	إن شئت		
٤	٤٢٥	وإن شئت جعلت دار مروان منصوبة بالاستثناء، على قولك : ما جائي أحد إلا زيداً. وإن شئت قلت : بالمدينة دار غير واحدة إلا دار مروان.	إن شئت		
٤	٤٢٦	الجمع بين إلا، وغير، والحمل على المعنى إن شئت.	إن شئت		
٤	٤٢٩	ما حذف من المستثنى تخفيفاً واجتزاءً بعلم المخاطب وذلك قولك : عندي درهم ليس غير، أردت ليس غير ذلك	تخفيف		

الفراء : معاني القرآن الاستثناء

الجزء	الصفحة	النص	الجواز	عدمه	علل أخرى
١	٨ فإذا كانت "غير" بمعنى سوى لم يجوز أن تكرر عليه "لا" إلا ترى أنه لا يجوز : عندي سوى عبداً لله ولا زيد.	لا يجوز		
١	٨	... وهذا (غير حائز)،، مثل قوله :	غير حائز		

الجزء	الصفحة	النص	الجواز	عدمه	علل أخرى
١	١٦٧	﴿ولو كان فيها آهة إلا أنه لفسدتا﴾ (الانباء ٢٢) فذه آية وصل؛ لأنه غير جائز.		غير جائز	
١	٢٩٣	... وقد يكون (مَنْ) في الوجهين نصياً على الاستثناء على الانقطاع من الأول. وإن شئت جعلت (من) رفعا إذا قلت (ظلم) فيكون المعنى : لا يجب الله أن يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم.	إن شئت		
١	٢٩٤	... ومثله ما يجوز أن يستثنى (الأسماء ليس قبلها) شيء ظاهر قولك	يجوز		
١	٢٩٤	فجاء استثناء الرجل ولم يذكر قبله شيء من الأسماء.	جاز		
١	٢٩٨	وقوله (أحلت لكم بهيمة الأنعام) وهي بقر الوحش والظباء والحمر الوحشية وقوله : (إلا ما تتلى عليكم) في موضع نصب الاستثناء، ولا يجوز الرفع، كما يجوز قام القوم إلا زيدا وإلا زيد.	يجوز		
١	٣٠١	وقوله : (إلا ما ذكيتُم) نصب ورفع.			
١	٣١٧	... إلا ترى أن (من) إذا فقدت من أول الكلام رفعت. وقال قال بعض الشعراء ما من حوى بين بدر وصاحبة ولا شعبة إلا شاع نسورها ورأيت الكسائي قد أجاز خفضه لأنه أنزله بمنزلة قول الشاعر :	أجاز		
١	٣٢٤	أبني لبيتي لستم بيد إلا يد لست لها عضد وقوله : "لا علم لنا إلا ما علمتنا" ... فإن كانت على ما ذكر و (ما) التي بعد (إلا) في موضع نصب؛ لحسن السكوت على قوله : (لا علم لنا)، والرفع جائز.	جائز		
١	٣٦٠ ثم قال جلّ وجهه : (إلا أن يكون ميةً) وإن شئت (تكون) وفي (المية) وجهان الرفع والنصب. ولا يصلح الرفع في القراءة؛ لأن الدم منصوب بالردّ على المية وفي ألف تمنع من جواز الرفع ويجوز (أن تكون) لتأنيث المية، ثم تردّ ما بعدها عليها.	جواز، يجوز		

الجزء	الصفحة	النص	الجواز	عدمه	علل أخرى
١	٤٧٩ ولو كان الاستثناء هاهنا وقع على طائفة منهم لكان رفعا. وقد يجوز الرفع فيها	قد يجوز		
٢	١٠	وإن قلت ما أحد قام إلا زيد رفعت زيدا بما عاد في فعل أحد فهو قليل وهو جائز.	جائز		
٢	١٥	ومن استجاز رفع للاتباع أو الرفع في قوله .. لم يجوز له الرفع في (من) وأنت لا يجوز ذلك في وجه أن تقول.... كأنك قلت : لا معصوم اليوم من أمر الله لجاز رفع (من).	استجاز، جاز		
٢	٣٠	ولو كان رفعا كان..	الجواز		
٢	١٠٠-١٠١	صواباً ... وصلة ما قبل إلا لا تأخر وذلك <u>جائز</u> على كلامين	جائز، جاز		
٢	٢٢٧	فإن شئت جعلت قوله : (إلا أن يقولوا ربنا الله) في موضع خفض تردّه على الباء في (بغير حق) وإن شئت جعلت (أن) مستثناه.	إن شئت		
٢	٢٥٠	... والنصب <u>جائز</u>	جائز		
٢	٢٧٨	... لا أجزى قام الناس إلا عبدا لله، وهو قائم....		لا أجزى	
٢	٢٨٧	وقد أراه <u>جائزاً</u>	جائز		
٢	٢٩٨	وإن شئت جعلت (من) في موقع نصب بالاستثناء وإن شئت نصّباً بوقوع نف.	وإن شئت		
٢	٣٦٣	موقع نصب بالاستثناء. وإن شئت نصّباً بوقوع ينفع	وإن شئت		
٢	٣٦٦	"هل من خالق غير الله"	قراءة بالرفع مع الحذف		
٣	٢٦	فإن شئت فاجعل...	الرفع والنصب أجود		
٣	٤٢	وإن شئت جعلته نصّباً	إن شئت		
٣	١٨٥ هل يجوز في الكلام... تريد: إلا أن لم أو ير زيدا؟ قلت : لا يجوز هنا	يجوز	لا يجوز	
٣	٣٤٦	... فخلوا هذا كما قالوا : لو أن زيدا هنا، وإنما يريدون لكان كذا وكذا. وقولهم : ليس أحدٌ أي ليس هنا أحدٌ . فكل ذلك حذف تخفيفاً، واستغناء بعلم المخاطب بما يعني.			تخفيف استغناء

الجزء	الصفحة	النص	الجواز	عدمه	علل أخرى
٣	٣٤٧ كأنه حين قال : بعضهم زيد، فكأنه قال : ليس بعضهم زيداً. وترك إظهار بعض استثناء كما ترك الإظهار في لات حين.			استثناء

الثالثة

لم يكن الجواز وعدمه اعتباراً ولا اختراعاً من النحاة، بل جاء ملبياً فطرة وحاجة ملحة، فالاختلاف في اللهجات العربية كبير، وكذلك القراءات القرآنية جاءت منسجمة مع هذا الاختلاف، وبذلك ينسجم الجواز وعدمه مع اختلاف اللهجات والقراءات القرآنية، وهذا يلبي الفطرة البشرية التي تميل إلى التفسح من الضيق، والانضباط ضمن قواعد مرنة.

وقد استخدم النحاة الجواز وعدمه علة، كما استخدموه حكماً وذلك ما يطلق عليه جائر علي السواء، وجاء هذا الاستخدام تأسياً بالفقه، كما أن بعضهم مزج بين استخدامه علة واستخدامه حكماً.

وجاء استخدام الجواز وعدمه ليحافظ على أصل نحوي لا يمكن تجاوزه، كما أن استخدامه سمح باستيفاء المعاني والتراكيب المختلفة.

ووسّع دائرة التأويل والتخریجات، وخاصة ما يتعلق بالقراءات، حيث سمح بتدخل المعتقد في التفسير، فتراه يغلب رأيه كما مرّ عند من اعتنق الاعتزال من النحويين، كما مرّ من تضعيف الفارسي قراءة ابن عامر بالنصب وببحث لها عن تأويل ينسجم مع رأيه، وكذلك ما جاء عن الفراء في تفضيله قراءة علي أخرى، وإن كان لا يقرأ بها؛ إلا أنها منسجمة مع رأيه في حين التزم بعض النحاة كالكسائي بما جاء في القراءة دون تأويل، أو التزم التأويل الأسهل والأقرب إلى المعنى ناهيك بتفسيراتهم وردهم بعض الشواهد النحوية، وذلك لأنها لا تناسب آراءهم كما مرّ عن المبرد.

كما أن الجواز سمح بتخريج ما شذ عن القاعدة النحوية أو كان ضرورة شعرية فحفظ بذلك سلامة البيت من الكسر، حيث تجدد أن الكلمة يكون الوجه بها الجزم مثلاً أو الرفع، لكن هذا يكسر البيت فيلجأ النحوي تحاشياً لذلك إلى الوجه الآخر الجائر. بالإضافة إلى ذلك جاءت الأحكام التي تصدر عن عليّ الجواز وعدمه شاملة ومرنة، كما أنها جاءت متناسبة طردياً مع الجواز وعدمه، فتجد النحوي يقول: قد يجوز فهذا يوافق الضعيف أو القبيح من الأحكام وتجدد آخر يقول جائر حسن، والآخر يقول: جائر

صواب، فتزاوت هذه الأحكام بين القوة والضعف، ويكون ذلك في المسألة الواحدة وهذا يسمح بكثرة التأويلات وتخريجها، ومن ثم تختلف الآراء في تفسير النصوص سواء كانت قراءة أو شاهداً شعرياً، وذلك حسب مذهب النحوي ومعتقده.

كما أن تفاوت الأحكام النحوية اللازمة عن هاتين العلتين يسمح بتفاوت الأحكام الفقهية التي تُخرَج عليها. وبذلك يتدخل الاجتهاد أحياناً في تأويل النصوص، هذا يدعو إلى دراسة علوم العربية في مظانها المختلفة وما يتصل بتلك العلوم من فقه وتفسير وحديث وعلومه جنباً إلى جنب مع النحو واللغة لا سيما وأننا نعلم أن النحاة واللغويين العرب تشربوا بالفقه والحديث والعلوم الإسلامية جنباً إلى جنب مع النحو، وقد كانوا يعدون النحو من الدراسات القرآنية، فيشترط بالمرس أن يكون ذا مستوى نحوي جيد، كذلك المحدثون نعلم أنهم انفقوا من وقتهم وجيوبهم كثيراً على دراسة النحو واللغة، وطلبها إلى جانب علومهم.

وهذا نعلمه حين نقرأ عن سير العلماء الأوائل، فتجد محمد بن الحسن الشيباني الفقيه المشهور يقول : أنفقت ما تركه والدي و هو ثلاثون ألفاً خمسة عشر على النحو واللغة وخمسة عشر على الفقه والحديث، كذلك اختلاف مالك بن انس إلى عبدالرحمن بن هرمز نحوي المدنية لتعليمه النحو، وحرص المحدثين على سلامة اللسان العربي في نقل الحديث حيث كان حماد بن سلمه يقول : من لحن في حديثي فقد كذب علي.

ونعلم كيف ترك سيبويه حلقة الحديث وطلب علماً يعصمه من اللحن حتى دان له النحو والنحويون على مرّ العصور، وكان النحويون عيال عليه.

وبالدراسة الشاملة تستبين قيمة الظاهرة النحوية وتشعباتها المختلفة.

- ١- عالج البحث الجواز وعدمه تعريفاً واحصاء في بعض مواضع النحو إضافة إلى ذكرها في العلوم الأخرى. وأهمية هذه العلة إزاء غيرها من العلل من حيث تقرير الحكم النحوي.
- ٢- كما يبين البحث الفرق بين الجواز حكماً وعلّة، وبين كيف استخدم في الحالتين وكيف يميز بينة حكماً وعلّة.

٣- كما درس الأحكام الناجمة عنه ونتائج تقرير الحكم به فقد تبين أن احكامه جاءت عامة ومرنه بحيث حافظت على الأصول النحوية. واستوعبت جميع ما يطرأ من ضرورة وخروج على القاعده.

٤- كما عاجلت قيم هذه الأحكام من حيث القراءات وأهمية ذلك في توجيه النص وتحليله. وأهمية ذلك من حيث ارتباط الحكم الفقهي به.

الخلاصة

الجواز وعدمه في أحكام النحويين من سبويه حتى منتصف القرن الرابع الهجري جاء الجواز وعدمه ملبياً الفطرة البشرية التي تميل إلى التفسح عند الضيق ولم يخترعه النحاة بل وجد في اختلاف لهجاب العرب واختلاف القراءات واستخدمه النحاة حكماً وعلّة. وقد نجم عن استخدامه كثرة الأحكام النحوية واختلافها في المسألة الواحدة، ومن ثم الاختلاف في توجيه النص وتفسيره. فقد تراوحت الأحكام بين الضعف والقوة.

وهذا يخدم تعدد القراءات، ويساعد في تخريج النص وتأويله، وقد أُسْتُخْدِمَ الجواز وعدمه في النحو كما أُسْتُخْدِمَ في الفقه الحديث. وهذا يبين تأثير هذه العلوم أو تداخلها معاً ويلفت الانتباه إلى دراستها جملة.

١. وقد عالج البحث الجواز وعدمه تعريفاً واحصاءً في بعض موضوعات النحو إضافة إلى ذكره في العلوم الأخرى، وأهمية هذه العلة إزاء غيرها من العلل من حيث تقرير الحكم النحوي.

٢. كما بين البحث الفرق بين الجواز حكماً وعلّة، ويبيّن كيف استخدم في الحالتين وكيف يُميز بينه حكماً وعلّة.

٣. درس الأحكام الناجمة عنه ونتائج تقرير الحكم به، فقد تبين أن أحكامه جاءت عامة ومرنة بحيث حافظت على الأصول النحوية، واستوعبت جميع ما يطرأ من ضرورة وخروج على القاعدة.

٤. عالجت هذه الدراسة قيم هذه الأحكام من حيث توجيه القراءات، وأهمية ذلك في توجيه النص وتحليله. وأهمية ذلك من حيث ارتباط الحكم الفقهي به.

The Permissible and the impermissible in the Grammarions provisions from sebawih through the 13th Hijri century.

The permissible and the impermissible emerged in conformance with the human nature. It was not invented by the grammarians. It was found in the different Arabic accents the differences in readings and was adopted by grammarians out of obligation and cause. Its adoption created so many grammatical principles and rules sometimes different over one case and the resulting disagreements in text direction and interpretation of texts. The permissible and the impermissible was utilized in grammar as well as in fiqh and hadeeth. This shows how such domains are interrelated and draws the attention to their overall review and examination.

The research discussed the permissible and the impermissible, providing definitions, its place in grammar as well as in other disciplines and the importance of this case as compared with others with respect to the grammatical provision determination.

The research also, shows the difference between the permissible obligation and cause, showing how it was utilized in both cases as well as the difference between what is obligatory and what is treated as a case.

The researcher examined the resulting provisions and those of the determination.

The research showed that the provisions come in a general and flexible form maintaining the grammatical origins and accommodating necessities and deviations from the rule.

The study investigated vales of those provisions with respect to the directions of readings and later the direction and analysis of the text; and interaction with the principles of fiqh.

فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة	الآيات القرآنية
أ			
٤٢	الحجر	١٠	"إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من أتبعك من الغاوين"
٣١	النساء	١١	"إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم"
؟	؟	٢٦	"إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي انفسهم ... فأولئك مأواهم جهنم"
٤٩	القمر	٤٣/٣٦	"إنّا كل شيء خلقناه بقدر"
٣٣	الشورى	٦١ ، ٢٩	"إنّ يشأ يسكن الريح فيظللن على ظهر ... أو يوقهن ويعف عن كثير ويعلم الذين"
٩٦	الكهف	٣٣	"آتوني زبر الحديد"
١	الانشقاق	٣٧	"إذا السماء انشقت"
١	التكوير	٣٧	"إذا الشمس كورت"
٤٠	النمل	٦٠ ، ٥٥	"إنّما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون"
٦٦	النساء	٤٤	"أبشراً منا واحداً نتبعه"
٢٦	الواقعة	٥٤ ، ٤٩	"إلا قبلاً سلاماً"

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة	الآيات القرآنية
١٧٦	النساء	٣٨	"إن امرؤ هلك"
٩٦	الكهف	٣٣	"أتوني أفرغ عليه قطراً"
٢٧٤	البقرة	٢٥	"الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار وسراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم، ولا خوف عليهم، ولا هم يحزنون"
٨٢	هو	٢٧	"إلا امرأتك"
ذ			
٢	مريم	٤٩	"ذكر رحمة ربك عبده زكريا"
١٣٧	الانعام	٥٦	"زَيْنَ لَكثيرٍ مِنَ النَّاسِ قَتَلُاْ اَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ"
س			
٤	الإنسان	١٨	"سلاسل وأغلالا"
٤٣	هود	٤٦	"سأوي إلى جبل يعصمني من الماء...."
غ			
٣١	النور	٤٨	"غير أولي الإريه"
٧	الفتح	٤٨	"غير المغضوب عليهم"
١٢	سبا	٣٠	"غدوها شهر ورواحها شهر"

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة	الآيات القرآنية
ف			
١١٧	البقرة	٥٥	"فإنما يقول له كن فيكون"
١١٦	هود	٤٦	"فلولا كان من القرون أولوا بقية ينهون... إلا قليلاً"
٩٨	يونس	٤٦	"فلولا كان من قرية آمنت فمنعها إيمانها إلا قوم يونس"
٨٢	ص	١٠	"فبعزتك لأغوينهم أجمعين إلا عبادك المخلصين"
١٣	البلد	٥٣	"فك رقبة"
ك			
٨٤	الانعام	٣٥	"كلاً هدينا"
١١٧	البقرة	٦١	"كن فيكون"
ل			
٩٥	النساء	٤٨	"لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر"
٢٧	هود	٢٧	"لا نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا"
١٠٣	الانبياء	٤٩	"لا يحزنهم الفزع الأكبر"
٢٢	الانبياء	٤٨	"لو كان فيهما آلهة إلا الله"

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة	الآيات القرآنية
٦٣	فاطر	٦٦	"لا يقضي عليهم فيموتوا"
٣٦	غافر	٦٧	"لعلي أبلغ الأسباب"
م			
٢٤٥	البقرة	٦٢، ٦٧	"من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له"
٢٧٥	البقرة	١٨	"من جاءه موعظه"
١٥٧	النساء	٤٦	"ما لهم به من علم إلا اتباع الظن"
٦٦	النساء	٤٤	"ما فعلوه إلا قليل منهم"
٤٤	ابراهيم	٦٨	"ما عليك من حسابهم من شيء فتطردهم"
٤٧	ابراهيم	٥٧، ٥٦	"مخلف وعده رسله"
هـ			
٣٦	المرسلات	٦٦	"هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون"
٣	فاطر	٤٧	"هل من خالق غير الله"
و			
٨٩	النمل	٥٣، ٤٩	"وهم من فزع يومئذ آمنون"
٨٩	النمل	٥٣	"ولا يحزنهم الفزع الأكبر"

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة	الآيات القرآنية
٢٨٤	البقرة	٩ ، ٦٢	"وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء"
٥٢	الانعام	٦٨ ، ٦٢	"ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي... فتكون من الظالمين"
٩	القلم	٦٢	"وَدُّوا لو تدهن فيدهنون"
١٠٢	النساء	٦٢	"وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لو تَغْفَلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ"
٣٦	المرسلات	٦٢	"ولا يؤذن لهم فيعتذرون"
٦	طه	٦٢-٦٧	"ولا تفتروا على الله كذباً فيستحكم بعذاب"
٣٥	البقرة	٩	"ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا"
٨١	طه	٦٧	"ولا تطغوا فيه فيحلّ عليكم غضبي"
٢٩	النساء	٦٧	"ولا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة"
١٩١	آل عمران	٤	"ويتفكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلاً"
٢٢	الروم	٤	"واختلاف السننكم"
١٢	التحریم	١٨	"وكانت من القانتين"
٩٧	النساء	٢٦	"وما بكم من نعمة فمن الله"

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة	الآيات القرآنية
٤٢	الانفال	٢٨	"والركب اسفل منكم"
٣٥	الأحزاب	٣٢	"والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين والذاكرات"
١٧	فصلت	٣٢، ٣٤، ٣٥	"وأما ثمود فهديناهم"
		٤٠، ٣٦	
٤١	النور	٣٤	"والطير صافات كل قد علم صلاته وتسيحه"
٣٩	الفرقان	٣٦	"وكلاً ضربنا له الامثال وكلاً تبرنا تبيراً"
٣٩	يس	٣٧، ٤١	"والقمر قدرناه منازل"
٢	الإسراء	٣٨	"ولو انتم تملكون خزائن رحمة ربي"
٤٨	الذاريات	٤٠	"والسماء بنيناها بأيدي"
٨١	هود	٤٥	"واسر بأهلك بقطع من الليل، ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك"
٤٤، ٤٣	يس	٤٦	"وإن نشأ نغرقهم فلا صريح لهم ولا هم ينقلون إلا رحمة منا"
٩	الليل	٤٦	"وما لأحدٍ عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى"

الآيات القرآنية

رقم الصفحة

السورة

رقم الآية

"يأتئهم العذاب فيقول "يأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين، وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحدٌ فلم يجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرجٍ ولكن يريد ليظهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون"

"يا ليتنا نرد ولا نكذب"

٦٧، ٦١

الانعام

٢٧

فهرس الشواهد الشعرية

إذا ابن أبي موسى بلالٌ بلغته	فقام بفأس بين وصليك جازر	٤٠، ٣٨، ٣٦، ٣٥، ٣٤ ذو
والذئب أحشاه إن مررت به	وحدي وأحشى الرياح والمطر	الرمه
ترى الثور فيها مُدخلَ الظل رأسه	وسائره بادٍ إلى الشمس أجمع	٥٧
لقد علمت أولي المغيرة أنني	لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا	٤٩
وما قام منا قائم في ندينا	فينطق إلا بالتي هي أعرف	٦٣ الفرزدق
نحن بما عندنا وأنت بما	عندك راضٍ والرأي مختلف	٣٢ قيس بن الخطيم
فقلت له صوّب ولا تجهدنه	فيذكر من أخرى القطاه فتزلق	٦٦، ٦٢ امرؤ القيس
وما أنا للنشاء الذي ليس نافعي	ويغضب منه صاحبي بقوول	٥٥ كعب الغنوي
إن لم أشف النفوس من حيّ بكر	وعدي تطاه جرب الجمال	
ربّ ابن عم لسلمي مشمعل	طباخ ساعات الكرى زاد الكيسلُ	٥٧، ٥٦ الشماخ
فرشني بخير لا أكونن ومدحتي	كناحت يوم صخرة بعسيل	٥٧
غير أنا لم تأتنا بيقين	فرجي ونكثر التأميلا	٦٥ بعض الحارثين
فإن يهلك أبو قابوس يهلكُ	ربيع الناس والشهر الحرام	
ونمسك بعده بذناب عيش	أحب الظهر ليس له سنام	٢٩

ولكن نصفاً لو سببت وسبني	بنو عبد شمس من مناف وهاشم	٣٢ الفرزدق
لقد كان في حول نواء ثويته	تُقضَى لبانات ويسأم سائم	٥٥ الأعشى
ما أنت من قيسٍ ففتح دونها	ولا من تميم في النهار والغلاصم	٦٥،٦٣
ألم تسأل فتخبرك الرسوم	على فرتاج، والظلل القديم	٦٣
فأما تميم بن مرٍ	فألفاهم القوم روي نياما	٣٤ بشر بن أبي خازم
كلا قرعنا في الحروب صفاته	فزرتهم وأطلتم الخذلانا	٣٤
قد كنت داينت بها حسّانا	مخافة الإفلاس والليانا	٥٣،٤٩
أغلى السباء بكل أدكن عاتق	أو جونه قدحت وفضّى حتامها	١٠
ولقد أرى تغنى به سيفانة	تصبي الحليم ومثلها أصباه	٣٢
مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة	ولا ناعب إلا بين غرابها	٦٥
فزجحتها متمكناً	زج القلوص أبي مزاده	٥٦
وكرّار خلف المحجرين جواده	إذا لم يحام دون أنثى حليلها	٥٦ الأخطل
لا عيب فيها غير شهلة عينها	كذاك عتاق الطير شهلاً عينونها	
بدا أنني لست مُدرك ما مضى	ولا سابق شيئاً إذا كان جاثيا	٦٥
دع المكارم لا ترحل لبغيتها	واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي	الخطيئة
إن تبخلي يا جُمّل أو تعتلي	أو تصبحي في الظاعن المولّي	٥٢

- لا تجزعي إن منفساً أهلكته
وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ٣٦
- رمانى بأمرٍ كنتُ فيه ووالدي
بريئاً ومن أجل الطوي رمانى ٣٢

فهرس الأماكن والقباثل

التميمون ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٩، ٦٥.

الحجازيون ٤٨، ٦٩.

الحجاز ٥٩، ٦٣، الحارثين ٦٥.

تميم ٤٣.

تميم بن مر ٣٤.

ثمود ٣٤، ٣٥، ٤٠، ٤٣.

بغداد ٢٨، ٣٤، بكر ٤٠.

بني أسد ٤٧.

قضاة ٤٧.

قيس ٦٥.

باهله ٣٢.

بني لبيبي ٧٤.

فرتاج ٦٣.

فهرس الكتب

رقم الصفحة	الكتاب
٢٣	القرآن الكريم
١١، ٧، ٦	الايضاح في علل النحو
١١، ٢	الاقتراح في علم أصول النحو
٩	الألفية
١١	الأعراب في جدل الأعراب
١١	الإصباح في شرح الإقتراح
٦	البرهان في علل النحو
١١	النحو العربي-علة النحوية
٦	الزجاجي من خلال كتابة الإنصاح
١١	النحو المجموع على العلل
٩	الكوكب الدرري في استخراج الفروع الفقهية من المسائل النحوية
٦	المختار في علل النحو
٢٢-٢	الخصائص
٨	الرد على النحاة

رقم الصفحة	الكتاب
١٤	المحصل في علم أصول الفقه
١٤	المستصفى في علم أصول الفقه
٧١، ٢	المقتضب
١٤	المنحول من تعليقات الأصول
١٢	المسند المعلن
٦٩، ٢	كتاب سيويه
٦	كتاب العلل في النحو
٦	كتاب نقض على النحو
٦	كتاب علل النحو
٧	كتاب العلل
٧	تقسيمات العوامل وعللها
١٧، ٨	ثمار الصناعة
١٢	علل الترمذي، علل الحديث
١١، ٩، ٢	لمع الأدلة
٧٣، ٢	معاني القرآن

فهرس الأعلام

رقم الصفحة	الإسم
٢٣	ابراهيم أنيس
١، ٧، ١١، ١٤، ١٥، ١٧، ١٩، ٢٢، ٢٨	ابن جني
٣١، ٣٢، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤٣، ٤٧، ٦٣، ٦٤	
٨، ٩، ١٧	ابن مضاء القرطي
٦	ابن عبدوس علي بن محمد
٩، ١١	ابن الأنباري
٩	ابن مالك
١٣	ابن رجب
١٣، ٢٣	ابن مهدي
١٥	ابن سينا
١٦	ابن حزم
٢١	ابن منظور
٢١	ابن فارس
٦، ١٩	ابن السراج

الإسم رقم الصفحة

٢٤	ابن جيان
٢٣	ابن عباس
٦١،٢٣	ابن مسعود
٣٢	ابن أحمر
٧٧،٦١	ابن عامر
١٠	ابن درستويه
٢٣	ابو الدرداء
٢٩	أبو قابوس
٧،٦	ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي
١٠	ابو حنيفة
١٢	ابو الحسن علي بن جعفر المدني
٥٢،٣	ابو عمرو بن العلاء
٢٣	ابو سعيد الخدري
٢٨	أبو سفيان
٧	ابو القاسم سعيد بن أبي سعيد الفارقي

رقم الصفحة	الإسم
٦	ابو الحسن محمد بن عبدالله المعروف بابن الورّاق
٩	ابو حيان
١٢، ٩	أحمد بن حنبل
٤٠، ٣٤، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٣	ابن ابي موسى
١١	احمد سليم الحمصي
٥٦، ٥٢، ٤٨، ٤٦، ٤٣، ٤٠، ٣٦، ٣٥، ٦، ١	الأخفش
٥٦، ٥٢، ٤٨، ٤٦، ٤٣، ٤٠، ٣٦، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ١٥	
٦١، ٥٥، ٤	
٥٦	الأخطل
٦٣، ٥٩، ٥٥، ٢٩	الأعشى
١٣	البيهي
١٢	الترمذي
٨، ٢١	التهانوي
٥٩	الجرمي
٣٢	الأعمش

رقم الصفحة	الإسم
٥٥ ، ٢١ ، ٥	الخليل بن احمد
٦	الزجاج
١٣	السدي
٧	اسماعيل بن محمد القمي
١٩ ، ٣٨ ، ١١ ، ٢١	السيوطي
٢٨ ، ٦ ، ١٥	السيرافي
١٠ ، ٢٥	الشافعي
٥٦	الشمّاخ
٧	العباس احمد بن محمد المهلي
١٦ ، ١٤	الرازي
٨	الزّمخشري
٥٤	الزّبيدي
١٣	العقيلي
٢٢ ، ١٩ ، ١٤	الغزالي

الفارسي

١، ٧، ٣٧، ٤١، ٤٥، ٤٨، ٥٠، ٥٢

٥٠، ٦١، ٧٧، ٢٨، ٣٠، ٣٧، ٤١، ٤٥، ٤٨، ٥١

٥٢، ٥٥، ٧٧

الفراء

١، ٦، ١١، ١٢، ١٥، ٢٥، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٤

٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢

٥٣، ٥٥، ٥٦، ٦٠، ٦١، ٦٧، ٦٦، ٧٧

٣٢، ٣٣، ٥٥، ٦٥

الفرزدق

١٢

القطان يعقوب بن شيبه

الكساني

٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٦٠، ٧٤، ٧٧

الكفوي

٢١

المازني ابو عثمان

٦٠

بشر بن أبي حازم

٣٣

تمم حسن

٧، ٤٣

نعلب

٥٠، ٦٠، ٥١، ٥٢، ٥٤

جمال الدين الأسنوي

٩

١٣	جعفر بن برقان
٥٣، ٤٩	حسان
٧٨، ١٢	حماد بن سلمه
٣٢	حمزه
٢٣، ١٧	خديجه الحديثي
٣٤	ذو الرُمة
٣١	قيس بن الخطيم
٥٥	كعب الغنوي
١١	سعيد الافغاني
٢٣	سفيان الثوري
١٢	شعبه بن الحجاج ابو بسطام
٦٥	سلمى
٦٦	سليمان
٥٦	سليمى
٦٣، ٦٠	طرفه

رقم الصفحة	الإسم
٥٥	طفيل الغنوي
٢١، ١١، ٩، ٨	مازن مبارك
٧٨، ٢٣، ١٣، ١٠، ٩	مالك بن أنس
٦	محمد علي العسكري المعروف بمبرمان
٨	محمد علي النجار
٧٨، ١٤، ٨	محمد بن الحسن الشيباني
٦	محمد احمد بن كيسان
١١	محمد احمد قاسم
١١	محمود فجال
٧٣	مروان
١٠	مريم
٢٣	مسلم
٦	هارون الخايك
١٢	يحيى بن سعيد
٤٦، ٥	يونس بن حبيب

١. ابن الأنباري : ابو البركات. كمال الدين (٥١٣-٥٧٧هـ).
- أ. الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ١٩٨٤، بدون ط.
- ب. الإغراب في جدل الإعراب. تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٧١.
- ج. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق د. ابراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ط٢، ١٩٧١.
١. ابن السراج (-٣١٦هـ)، ابو بكر محمد بن سهيل (الأصول في النحو). تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١، ١٩٨٥، مؤسسة الرسالة.
٢. ابن النديم - الفهرست، مكتبة خياط، بيروت.
٣. ابن جني : ابو الفتح عثمان بن جني (٣٢٢-٣٩٣هـ).
- أ. الخصائص - تحقيق محمد علي النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة، الهيئة المصرية للكتاب، بغداد، ١٩٩٠.
- ب. سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هندراوي، دار القلم، دمشق.
- ج. اللمع في العربية. تحقيق د. حسين محمد شرف، ط١، ١٩٧٨.
٤. ابن حزم (٤٦٠هـ)، أبو محمد علي بن احمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق الشيخ احمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، ط١، ١٩٨٠.
٥. ابن رجب الحنبلي (٧٣٦-٦٣٠هـ) شرح علل الترمذي، تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، ط١، ١٩٨٧.
٦. ابن سيده (-٤٥٨هـ) - علي بن اسماعيل - المحكم والمحيط الأعظم في اللغة - تحقيق مصطفى السقا، وحسين نصار، ط١، ١٩٥٨، ط١، مطبعة ومكتبة البابي الحلبي - مصر.
٧. ابن عقيل (٢٩٨٧٦٩هـ)، بهاء الدين عبدالله بن عبد الرحمن - شرح ابن عقيل - شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي. دار ابن زيدون، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت.
٨. - ابن عابدين (-١٢٥٢هـ) حاشية ابن عابدين.

٩. ابن فارس (-٣٩٥) هـ، أحمد - مقياس اللغة - تحقيق عبدالسلام هارون - دار الجليل، ط، ١٩٩١.
١٠. ابن قدامة (-٦٣٠) هـ أحمد - مقياس اللغة - تحقيق عبد السلام هارون - دار الجليل، ط، ١٩٩١.
١١. ابن منظور. جمال الدين مكرم، منظور الأفريقي - لسان العرب - صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر.
١٢. ابن مضاء (٥١٣-٥٢) هـ - ابو العباس احمد بن عبدالرحمن - الرد على النحاة - تحقيق سوفي ضيف - دار المعارف القاهرة، بدون ط.
١٣. ابن هشام. جمال الدين بن هشام الأنصاري (-٧٦١) هـ - مغني اللبيب - تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دار الفكر، ط٦، ١٩٨٥، بيروت.
- ابراهيم أنيس - اللهجات العربية، مكتبة المعارف بمصر.
١٥. الأخفش (-٢١٠) ابو الحسن سعيد بن مسعدة - معاني القرآنن تحقيق فايز فارس، دار البشير، دار الأمل، ط٣، ١٩٨١، الأردن.
١٦. الأخطل. ديوان الأخطل - شرح وتصنيف مهدي محمد عمر ناصر الدين، بيروت، دار القلم.
١٧. الأعشى. ميمون بن قيس - ديوان الأعشى - تقديم عمر فاروق الطباع، بيروت، دار القلم.
١٨. التوحيد (٣٣٠-٤١٤) هـ ابو حيان علي بن محمد العباس.
- أ. الامتاع والموانسة - تحقيق خليل منصور، دار الكتب العلمية-بيروت.
- ب. المقابسات : تحقيق محمد توفيق حسين، مطبعة الإرشاد. بغداد، ١٩٧٠.
١٩. التهانوي. محمد علي القادروفي، المتوفي في القرن الثاني عشر الهجري - كشف اصطلاحات الفنون، تحقيق د. لطفي عبد البديع، وعبد المنعم محمد حسين، والأستاذ أمين الخولي، المؤسسة، المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٦٣.
٢٠. الجرجاني (-٤٧١) عبد القاهر - المقتصد في شرح الايضاح، تحقيق كاظم بحر المرجهان، دار الرشيد للنشر، ١٩٧٢، بغداد.

٢١. الحديثي - خديجة.

١. دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، الكويت.
٢. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، الكويت.
٢٢. الحموي، ياقوت، معجم الأدباء-دار المشرق، بيروت.
٢٣. الخطيئة - جرّدل بن أوس بن مالك- ديوان الخطيئة - تقديم د. حنا نصر الخني، دار الكتاب المصري، ط١، ١٩٩٥.
٢٤. الخضري، محمد بك، أصول الفقه.
٢٥. الدينوري. ابو عبدالله بن الحسين، ثمار الصناعة، تحقيق. حنا حداد، عمان، ١٩٩٣.
٢٦. الرازي. فخر الدين (٥٤٤-٦٠٦ هـ) - المحصول في علم أصول الفقه، دراسة وتحقيق جابر فياض العلواني، ط٢، ١٩٨٢، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٧. الزبيدي. أبو بكر محمد بن الحسن - طبقات اللغويين والنحويين، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣ م.
٢٨. الزبيدي. محمد مرتضى الحسيني - تاج العروس - تحقيق عبد الستار احمد فرّاج، ١٩٦٥، مطبعة حكومة الكويت.
٢٩. الزجاجي (-٣٧٧) - الايضاح في علم النحو. تحقيق مازن المبارك، بيروت، ط٤، ١٩٨٢.
٣٠. السيرافي ابو سعيد عبدالله، (٢٨٤-٣٦٨ هـ) أخبار النحويين البصريين، تحقيق محمد ابراهيم البناء، دار الاعتصام، ط١، ١٩٨٥.
٣١. السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (٨٤٩-٩١١ هـ) - الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق أحمد سليم الحمصي، وتحقيق محمد احمد قاسم، جروس، برس، ط١، بيروت.
٣٢. الشماخ بن ضرار الذيباني، ديوان الشماخ - تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر. القاهرة.
٣٣. الشافعي. محمد بن ادريس (١٥٠-٢٠٤ هـ) - الأم - تحقيق محمود مطروحي. دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٤. الغزالي. ابو حامد بن محمد (-٥٠٥هـ).
- أ. المنحول من تعليقات الأصول-تحقيق محمد حسن هيو، بدون ط، بدون ت.
- ب. المستصفي من علم الأصول، دار صادر، بيروت، ط ١.
٣٥. الفراهيدي (١٠٠-١٧٥) ابو عبدالرحمن الخليل بن احمد- العين- تحقيق محمد مهدي المخومي و ابراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال.
٣٦. الفراء. ابو زكريا يحيى بن زياد (١٤٤-٢٠٧) معاني القرآن، تحقيق احمد يوسف نجاتي و محمد النجار، بيروت، دار السرور، بدون ط.
٣٧. الفارسي : ابو علي الحسن بن احمد (٢٨٨-٣٧٧).
- أ. الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي و بشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط ٢، ١٩٨٤.
- ب. البغداديات. تحقيق صلاح الدين عبدالله السكاوي، مطبعة العاني بغداد بدون ط، بيروت.
- ج. المسائل البصريات، تحقيق محمد الشاطر أحمد-السعودية، مطبعة المدني، ط ١، ١٩٨٥.
- د. المسائل المنثورة، دار القلم، دمشق.
٣٨. الفرزدق، ديوان الفرزدق-تقديم عبيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت ط، ١٩٩٢.
٣٩. القفطي جمال الدين ابو الحسن علي بن يوسف (-٢٤) هـ -إنباه الرواة على أنباه النحاه، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة - مطبعة دار الكتب، ١٩٧٣.
٤٠. الكفوي ابو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (-١٠٩٤) هـ -الكليات- تحقيق عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط ١، بيروت.
٤١. الميرد ابو العباس محمد بن يزيد (٢١٠-٢٨٥) هـ - المقتضب- تحقيق محمد عبدالحق عظيمه، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣.
٤٢. النابغة -ديوان النابغة- زياد بن معاوية -ديوان النابغة- تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، ط ٢، دار المعارف، مصر.

٤٣. أرسطو. منطق أرسطو. تحقيق عبدالرحمن بدوي، مطبعة دار الكتب المصرية.
٤٤. بدوي، عبدالرحمن. المنطق الصوري، ط٤، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٧.
٤٥. ذو الرمة -ديوان ذي الرمة، شرح وتصنيف مهدي محمد عمر-بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٦.
٤٦. سيبويه. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (-١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام/هارون، عالم الكتب، ١٩٨٣، ط.
٤٧. شلي. عبدالفتاح-أبو علي الفارسي، مطبعة مصر.
٤٨. طرفة، ديوان طرفه بن العبد-تقديم د. سعدي الضناوي، دار الكتب العربي، ط١، ١٩٩٤م، بيروت.
٤٩. فجال. محمود -الأصباح في شرح الأفتراح، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٩.
٥٠. قيس بن الخطيم. ديوان بن الخطيم، تحقيق ناصر الدين الأسد، مكتبة دار العروبة، ط١، ١٩٦٢، القاهرة.
٥١. مكّي بن أبي طالب. الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق/عفي الدين رمضان، الرسالة، بيروت، ط.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
	الفصل الأول
٢	علة النحوية
٤	تمهيد
	الفصل الثاني
٢٠	الجواز في النحو والعلوم الأخرى
	الفصل الثالث
٥٨	قيم أحكام الجواز وعدمه
٧٧	الخاتمة
٨٣	فهرس الآيات القرآنية
٩٠	فهرس الشواهد الشعرية
٩٣	فهرس القبائل والأماكن
٩٤	فهرس الكتاب
٩٦	فهرس الأعلام
١٠٣	فهرس المصادر و المراجع
١٠٨	فهرس المحتويات